جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور مراكز الفكر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:

بوشكريط فهيمة

إشراف الأستاذ:

ريموش سفيان

أعضاء لجنة المناقشة:

1- صويلح مولود..... **رئيسا**
2- ريموش سفيان..... **مقررا**
3- ضمبري عزيزة..... **مناقشا**

السنة الجامعية 2015/2014

تشكر

نحمد الله على جزيل نعمه، ونشكره شكر المعترفين بمننه وآلائه

ونصلي ونسلم على صفوة أنبياءه وعلى آله وصحبه أما بعد:

من لم يشكر الناس لم يشكر الله واعترافا منا بالفضل وتقديرا للجميل نتوجه بالشكر والإمتنان إلى الأستاذ المشرف "ريموش سفيان" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ولما منحه لنا من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد ودعم لإنجاز هذا العمل شكرا جزيلا

شكر موجه لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة هذه المذكرة

وتحملوا عناء مناقشتها وتقييمها وتصويب ما بدا من أخطاء وهفوات.

شكر موجه إلى الأساتذة الأفاضل الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

والذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

كما أتقدم بالشكر إلى كل من تبادلت معه الأفكار

وأبدى لي المساعدة والنصح في إنجاز هذا العمل

وأخص بالذكر الأساتذة بن شعبان رمضان، بلحربي عومار، عميور علي، صويلح مولود، سليماني السعيد، ناصري نبيل، بوطاف عمار والأستاذة بوريب خديجة

عرفانا وإمتنانا إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة

فأملنا أن يرقى هذا العمل إلى تطلعات كل هؤلاء

ويصل إلى الغاية التي رسمت له في بدايته

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إهداء

إلى الوالدين الأعزاء

إلى إخوتي وأخواتي

سيدعلي، رابح، فيروز وحياة

إلى أختي حميدة وزوجها عبد المالك

والكتكوتة ميليسا

إلى جميع أصدقائي وطلاب دفعة الماستر

إلى صديقاتي سعاد، وردة، حميدة وإبنتها هداية

إلى كل طالب علم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا المجهود المتواضع

فهيمة

تمهيد:

تنبع أهمية مراكز الفكر من أنها أصبحت في السنوات الأخيرة تشبه ما يطلق عليها بالظاهرة العالمية، فقد تزايد عدد وإنتشار تلك المراكز بشكل كبير، خاصة في ظل ما أتاحته ظاهرة العولمة من تسارع لانتقال المعلومات والتكنولوجيا وانفتاح على المجتمعات،متخذة من النموذج الأمريكي المثال الأبرز.

إن سلوك الدولة داخل أو خارج حدودها، ترسم وفق مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ولما كانت أهداف السياسة الخارجية تعكس القيم والمصالح الأساسية للوحدة الدولية من خلال الأوضاع التي تهدف لتحقيقها في البيئة الخارجية سعت مختلف المؤسسات والفواعل إلى التأثير في رسم وتوجيه السياسة الخارجية بما يخدم مصلحتها.

إن السياسة الخارجية الأمريكية تسعى دائما إلى محاولة صياغة شاملة على مستوى الأهداف والأولويات والآليات، الأمر الذي يعطي معادلة توفيقية بين مجموعة الالتزامات الخارجية وجملة من إمكانيات القوة الأمريكية لتحقيق هذه الإلتزامات خاصة في ظل التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية تحت غطاء التغيرات الدولية، وفي ظل التقاطعات المصلحية التي يعبر عنها المركب الصناعي العسكري والمحافظون الجدد...

تعتبر مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية ذات أهمية إستراتجية في إطار التوجيه الفكري المرتبط بالمصالح ،وقد بدأ هذا الدور يظهر بوضوح بعد نهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفييتي،فمع زوال هذا الأخير بدأ الفكر السياسي الأمريكي يواجه سؤالا جديدا حول طبيعة العدو الجديد، بدأت تبرز على الساحة الفكرية مجموعة أطروحات تحاول تفسير الصراعات القادمة مثل نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما، صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون وغيرها.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن الإستراتجية الملائمة للتعامل مع مرحلة مابعد الحرب الباردة بما يكرس تحقيقها لمشروعها الإمبراطوري،هنا ظهر جليا دور مراكز الفكر التي اقتنصت الفرصة لتسد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية وتملأ ذلك الفراغ الإستراتيجي بأفكارها وطروحاتها وخبراءها، لتتعاطى ومواجهة مرحلة ما بعد الحرب الباردة مما مكنها من لعب دور وتأثير كبير في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

1- **مبررات اختيار الموضوع**:إن إختيار هذا الموضوع ينبع من مجموعة من الإعتبارات الذاتية والموضوعية،التي يمكن ذكر منها:

أ- **المبررات الذاتية:**

- إهتمام الباحث بمراكز الفكر من منطق التخصص حول الدراسات الأمنية والإستراتجية.
- محاولة تقديم مادة علمية جديدة إلى مكتبة القسم.

ب-**المبررات الموضوعية:**

- يتميز هذا الموضوع بقيمته المعرفية والعملية المتميزة ،وهذا لاندراجه ضمن الإشكالات الفكرية والإستراتجية لأهمية توجيهات مراكز الفكر وتأثيرها الكبير في السياسة الخارجية الأمريكية.
- التجسيد الواقعي الذي برز على الساحة الدولية كتأثير من مراكز فكر معروفة في الولايات المتحدة الأمريكية، خدمة لمصالح هذه الأخيرة وأطراف ضغط داخلية كالمركب الصناعي العسكري أوأطراف خارجية كالنفوذ اليهودي لحماية أمن إسرائيل.

2- أدبيات الدراسة:

تطبع المعرفة العلمية خاصية التراكمية،وعليه يكون الباحث ملزما في أولى خطوات بحثه بالإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع محل الدراسة، أو تلك التي لها علاقة بموضوعه وهذا لاستفادة الباحث من المادة العلمية، ولعله من المهم الإشارة إلى الدراسات التي تناولت مراكز الفكر

أ- الكتب:

- **دراسة دونالد أبلسون** بعنوان: هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وعقدت دراسة مقارنة للمؤسسات البحثية في الدولتين، تناولت الدراسة مسيرة تلك المؤسسات البحثية وتطورها وأنواعها، وأبرز المؤسسات المعبرة عن كل نوع في الدولتين خلال مختلف مراحل تطورها.

نجد أن الدراسة حاولت إيجاد الصلة بين مؤسسات الفكر والسياسة وتأثيرها فيها في ضوء مزيد من بعض العوامل المرتبطة بأولويات هذه المؤسسات وموازناتها وطبيعة كوادرها،ومراحل صنع السياسة التي تكون فيها المؤسسات أكثر تأثيرا وحضورا، وذلك في دراسة حالتي جولات الإنتخابات الرئاسية الأمريكية، ومؤتمرات الإصلاحات الدستورية في كندا،حيث تظهر المؤسسات البحثية في هاتين الحالتين في أوج نشاطها، ولكنها تنتهي إلى نتائج مختلفة فيما يتعلق بتأثيرها في السياسة العامة.

- **دراسة حسن عبد ربه حسن علي** بعنوان: عقل أمريكا مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية

تناولت هذه الدراسة مؤسسات الفكر والرأي كيف نشأت، كيف تطورت ومدى علاقة النموذج الأمريكي منها برأس المال.وتطرقت الدراسة إلى تطور دور مؤسسات الفكر والرأي بعد إنتهاء فترة الحرب الباردة،وأشارت الدراسة إلى بداية موجة جديدة من الفكر والرأي تسود بلدان العالم، وإزداد دورها على إختلاف أنواعها لتقديم رؤيتها السياسية والفكرية والإستراتجية في كل ما يتعلق بأبعاد الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي،إلى جانب تقديم المقترحات التي تحول دون إندلاع حرب عالمية جديدة.

تضيف الدراسة أن هذه المؤسسات إكتسبت مكانة خاصة في كيان الحكومة الأمريكية على مدار السنوات مع تنامي الحاجة إلى المعلومات والبيانات والتحليلات العلمية وكذا التطور التكنولوجي وثورة الإتصالات، كما أوردت الدراسة تعريفات لعدد من أشهر مؤسسات الفكر والرأي وأقواها في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- دراسات علمية منشورة:

- **دراسة عمر العبد الله،فادي خليل وآخرون** بعنوان: دور مراكز الأبحاث والدراسات في السياسة الخارجية الامريكية

هدفت الدراسة إلى بيان دور مراكز الأبحات والدراسات وأثرها في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية عامة ،وتجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص،فتناولتالدراسة نشأة مؤسسات الفكر وتطورها والهدف من إنشاءها.

بعدها أشارت إلى الدور المهم لهذه المراكز في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، لتختم الدراسة في الأخير بأسماء أهم الأبحاث والدراسات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية دون التطرق لفاعلية هذه المؤسسات في الواقع الميداني.

- **دراسة باسم خفاجي** بعنوان: أثر المراكز الفكرية على السياسة الخارجية الأمريكية

تبرز هذه الدراسة أهمية الدور الذي تمارسه مراكز الفكر في صياغة السياسة الخارجية وتوجيهها في الإدارة الأمريكية، تضمنت الدراسة نماذج لهذه الأنواع من المراكز، كما تشير الدراسة إلى الوسائل التي تستخدمها المراكز الفكرية في التأثير على مجريات السياسة الخارجية.

اختتمت الدراسة بالحديث عن المراكز الفكرية العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية مع تعريف بكل مؤسسة ونشاطها في هذا المجال.

- **دراسة ريتشارد هاس** بعنوان: مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية:وجهة نظر أحد صانعي السياسة.

بدأ الباحث بتبيان الدور التي تقوم به مؤسسات الفكر والرأي من منظور صانعي السياسة الأمريكية ،ثم أشارت الدراسة إلى نشأة مراكز الفكر والرأي وتطورها وأوضحت وجهة نظر هاس في هذا المجال.

- **دراسة جيمس ماكغان** بعنوان: "The Global Go To Tink Tanks"

هذه الدراسة والتي قام بها جيمس ماكغان، حول جغرافية مراكز الفكر في العالم ، وهي دراسة إحصائية تشمل جداول تحتوي على توزيع أشهر مراكز الفكر حسب القارات البلدان، الإختصاص والتمويل.

وقد أبرزت الدراسة قوة مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية وجودتها وقوتها المالية، وعمق تأثيرها في صياغة الإتجاهات السياسية الكبرى.

- **دراسة أسامة الخزندار وطارق الأسعد:** دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة

تقوم الدراسة بتصنيف مراكز الفكر إعتمادا على معايير، ويتم تحديد مميزات كل صنف وخصائصه، وتخلص الدراسة إلى وجود تداخل كبير بين مراكز الفكر وهذا ما يؤدي إلى صعوبة التصنيف والتقسيم.

كما قدمت الدراسة دور وأهمية مراكز الأبحاث والدراسات في اتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة وتأثيرها الكبير بالرغم من تعدد أنواعها.

تعبر هذه الأدبيات في جملتها عن تصورات متقاربة حول دور مراكز الفكر، مع إغفال إسقاط هذا الدور على الساحة الدولية كنماذج تحليلية للدراسة وهو ما قام به الباحث.

3- الإشكالية:

تعتبر مراكز الفكر ذات تأثير مباشر وغير مباشر على مراكز صنع القرار في الدول الديمقراطية الحديثة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية سواء على المستوى الداخلي أوالخارجي، من خلال هذه الدراسة سنحاول بحث:

كيف أثرت مراكز الفكر الأمريكية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية في بيئة دولية متناقضة المبادئ والمصالح؟

4- التساؤلات الفرعية:

- تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة تساؤلات فرعية:
- كيف نشأت مراكز الفكر ومادورها في رسم السياسات الخارجية للدول؟
- ماهي أبرز الطروحات الفكرية لمراكز الفكر الأمريكية خاصة بعد فترة الحرب الباردة؟
- كيف تم إسقاط توجهات مراكز الفكر الأمريكية على الواقع الدولي؟

5- **فرضيات الدراسة**: الفرضية هي طرح أو تفسير مقترح لظاهرة تقدم علاقة ارتباط بين ظواهر متعددة تحتمل الصواب أو الخطأ

أ- الفرضية الرئيسية:

الإستراتجيات الأمريكية للأمن القومي مدعومة أساسا من توجيهات مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية بخلفياتها الإيديولوجية ومصالحها.

ب- الفرضيات الموجهة:

- تشكل مخرجات مراكز الفكر قاعدة أساسية في توجيه السياسات الخارجية للدول.
- طروحات أبرز مفكري ومستشاري الإدارة الأمريكية لفترة مابعد الحرب الباردة هي نتاج متطلبات البيئة الدولية لإدارة المخاطر الجديدة.
- مشاريع الهيمنة والتقسيم وإعادة رسم خرائط الدول هي مخرجات مراكز الفكر الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية لضمان المصالح وخدمة الإيديولوجيا.

6- **مناهج الدراسة:**

يعتبر المنهج طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة، وأحد الوسائل التي لا يقوم البحث من دونهما، والتي يتطلب الضبط الدقيق لخطة الدراسة، إن طبيعة موضوع دراستنا قد إستدعت الإعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على إستعمال أكثر من منهج واحد وهذا قصد الإقتراب من نتائج علمية للدراسة حيث تم الإعتماد على:

أ- المنهج التاريخي:

إن فهم الحاضر لايمكن أن يكون دون فهم الماضي، فلا يمكن دراسة أي ظاهرة بعزلها عن ماضيها، ويساعد المنهج التاريخي في دراسة تطور مختلف المفاهيم الواردة في الدراسة (مراكز الفكر،الأطروحات..)، فاعتمدنا عليه من خلال تتبع نشأة مراكز الفكر وتطورها في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا من خلال تتبع أفكار وأطروحات هذه المراكز إلى غاية تجسيدها وتنفيذها في السياسة الخارجية الأمريكية.

ب- المنهج المقارن:

لقد تم الاعتماد عليه من خلال المقارنة بين مراكز الفكر، كذلك فيما يخص أفكار ومخرجات مراكز الفكر وتأثيراتها في مختلف الإدارات الأمريكية.

ج- منهج تحليل المضمون:

يعد هذا المنهج من أساليب البحث التي تستخدم في تحليل البيانات، وقد أدرجناه في هذه الدراسة من خلال دراسة وتحليل مضامين بعض تقارير وأفكار مراكز الفكر الأمريكية.

د- منهج دراسة الحالة:

تم إعتمادنا على هذا المنهج من خلال دراسة نشأة وتطور مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا تتبع بعض الطروحات التي تبنتها مراكز الفكر، خاصة بعد فترة الحرب الباردة إلى غاية تجسيدها على الواقع الدولي.

7- تقسيم الدراسة:

إنطلاقا من البناء المنهجي المفترض،تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول بالمحتويات التالية:

في الفصل الأول تحت عنوان مراكز الفكر: دراسة في المفهوم والأدوار تناولنا فيه ثلاث مباحث تناولت التعريف بمراكز الفكر ونشأتها، ثم أنواع مراكز الفكر ووظائفها، وأخيرا أدوار مراكز الفكر في السياسة الخارجية للدول.

الفصل الثاني والموسوم بأهم الطروحات الفكرية التي تبنتها مراكز الفكر الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، قسمناه إلى ثلاث مباحث تم تناول في البداية أطروحة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما ثم صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون، وأخيرا نموذج الفوضى الخلاقة كمحاولة لإبراز أهم المخرجات الفكرية لمراكز الفكر الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة ذكرا لا حصرا.

الفصل الثالث والذي يحمل عنوان نماذج عن إسقاطات توجهات مراكز الفكر الأمريكي على الواقع الدولي، قسمناه إلى ثلاث مباحث تعرضنا فيها إلى ثلاث نماذج من مراكز الفكر الأمريكية، أولا معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد، ثانيا مخرجات مؤسسة راند للبيئة الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أخيرا معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى والبدائل الأمريكية لمواجهة التهديدات.

تمهيد:

يقول أوغست كونت(August conte): "وحدها الأفكار تغير العالم"[1]

شهد العالم في السنوات الأخيرة تزايدا كبيرا في مراكز الفكر وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث برز تأثيرها في صياغة القرارات الداخلية والخارجية.

إن صياغة السياسة الخارجية لأي دولة ناتجة عن مجموعة مؤسسات رسمية وغير رسمية، توجه الملامح العامة لها بناءا على اعتبارات التاريخ والجغرافيا والقيم ... وتعتبر مؤسسات الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية ذات خصوصيات تطبعها عن غيرها من الدول.

[1] علي الصالح مولى، "التينك ثانكس أو إمبراطوريات الفكر:مدخل إلى فهم الوجه الآخر لقوة الولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلةأماراباك**، المجلد 3، العدد 5، المملكة العربية السعودية، 2012، ص3.

في محاولة الاقتراب من مصطلح مراكز الفكر، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول يتم تبيان مفهوم ونشأة مراكز الفكر، المبحث الثاني يستعرض أنواع ووظائف مراكز الفكر، أما المبحث الثالث فيتناول أدوار مراكز الفكر في السياسات الخارجية للدول.

المبحث الأول: مفهوم ونشأة مراكز الفكر

1- مفهوم مراكز الفكر:

ثمة غموض يحيط بتعريف مراكز الفكر وذلك لسبب أن معظم المؤسسات والمراكز التي تقع تحت القطاع المذكور لا تعرب عن نفسها بهذه التسمية في وثائق تعريف الهوية الذاتية، وإنما تعلن عن نفسها كمنظمة غير حكومية أو منظمة غير ربحية، هذه الأخيرة تُعد إحدى التعريفات التنظيمية المعترف بها في القانون الأمريكي.[1]

لذا يعتبر هذا المفهوم فضفاضا ويحتمل أكثر من تعريف*، بسبب كثرة التفاصيل والحيثيات التي تحيط به والأبعاد التي تكتنفه.

1.1. تعريف مراكز الفكر:

- تعرفها الموسوعة المجانية المعروفة بنسختها البريطانية"Wikipedia" بأنها:" أي منظمة أو مؤسسة تدعي أنها مركز للأبحاث والدراسات أو مركز التحليلات حول المسائل العامة والمهمة"[2].
- يعرف معجم ويبستر (Webster Dictionary)المركز الفكري بأنه مجموعة من الناس، وعادة من الأكاديميين أو مديري الأعمال أو موظفي الحكومة المنظمين من أجل البحث ودراسة المشكلات الإجتماعية والعلمية وغيرها.[3]
- أما معجم التراث الأمريكي (American Heritage Dictionary) فيعرف مركز الفكر بأنه: "جماعة أو هيئة منظمة تقوم بأبحاث معمقة لحل المشكلات، خصوصا

---

[1] هشام سلام، مركز الأبحاث وصنع السياسة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، **مجلة دراسات**، العدد التاسع، مركز الإمام الشرازي الدولي للدراسات- واشنطن، على الموقع الإلكتروني:
http://www.siironline.org/alawab/derasat(1)/033.html، تاريخ الإطلاع:2015/04/29.

* وردت العديد من الرموز لمراكز الفكر حتى أن بعض الأدبيات السياسية أشارت إليها على شكل(C_3_501) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Andrew rich, **Think Tanks, public policy, and The politics of Expertise**, Cambridge University press, united kingdom, 2004, p11.

[2] http://en.wikipedia.org/wikilist-of-economics تاريخ الإطلاع: 2015/03/15

[3] William Elliott, Sarah Hicks and other, "Think Tank Typologies: Which Typology Best Fits with the Mission and Core Values of NCAI Policy Research Center?", **NCAIPolicy Research Center**, Washington, November 2005, p5.

في مجالات التكنولوجيا والمجلات الإستراتيجية، الإجتماعية أو السياسية أوالتسلح".[1]

- جاء في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سنة 2003 أنها "..منظمات تعمل على قاعدة دائمة ومنتظمة في البحث والدفاع عن أية قضية متعلقة بالسياسة العامة إنها مراكز الفكر الإستراتجية الجسر بين المعرفة والقوة في الديمقراطيات الحديثة".[2]
- في تعريفه لمراكز الفكر يشير"جولد شميتز" إلى أن مركز الفكر هو عبارة عن مؤسسة تعنى بتوليد الأفكار والبحث والتثقيف وتسهم في صناعة السياسات، وهي كل مؤسسة لديها قيادة ذات طاقات تخيلية فكرية إبداعية تسهم في بلورة خيارات واقعية لها جذور فكرية للسياسات والبرامج والخدمات التي تقدمها".[3]
- كما يعرفها هوارد ج ويارد Howard j Wiarda أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا، وأستاذ باحث في مركز ودورو ويلسن في واشنطن بأنها: " عبارة عن مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مقاسات دراسية، بل هي مؤسسة غير ربحية، وإن كانت تملك منتجا وهو الأبحاث هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدول، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة العامة والدفاع والأمن والخارجية. كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها."[4]

من خلال ما سبق يمكن اعتبار أن مراكز الأبحاث والفكر ليست مثل المؤسسات العلمية المانحة لأنها لا تقدم أو تعطي تمويلا للبحث العلمي، بدلا من ذلك هي تبحث عن جدب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة وغيرها من المصادر، وهي ليست شركات تجارية بالرغم أن لديها منتوج وهي الأبحاث وبالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي، هي أيضا ليست مشابهة لجماعات المصالح حيث أن هدفها الرئيسي هو البحث والدراسات وليس الضغط والنفوذ بالرغم من أن بعض مراكز الأبحاث تمارس ذلك.

---

[1]William Elliott, Sarah Hicks and other, ibid, p21

[2]Diane stone,**"Recycling Rins, Garbage cansor think thinks? Three Myths Regarding policy Analysis institutes**, the university of warwick, united kingdom, 2007, p5.

[3] علي بشار بكر أغوان، "أثر صوامع التفكير والدراسات الإستراتجية الأمريكية في التخطيط الإستراتيجي الأمريكي"، **الحوار المتمدن**، العدد 4284، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=388234 تاريخ الإطلاع: 2015/03/10.

[4]Howard j.wiarda,**"**The New powerhouses: Think Tanks and Foreign policy",**American Foreign policy interests**, Vol 30, Number2, 2008, p 96.

توجد هذه الكيانات (Think Tank) في الساحة الأمريكية بأسماء مختلفة وتعريفات متنوعة ففي بعض الأحيان تطلق على نفسها مؤسسة (Foundation) وفي أحيان أخرى معهد (Institute) ويصف آخرون أنفسهم بأنهم صندوق تمويل (Fund). وفي حالات أخرى الوقف (Endowment). لكنها كلها تقع تحت قطاع واحد ضمن الساحة السياسية الأمريكية نعني بذلك قطاع ذو النفوذ الأكبر الذي يتمتع أقطابه بدور أساسي في عملية صنع القرار في واشنطن.[1]

قبل أن يظهر مفهوم مراكز الفكر(Think Tanks) بالمصطلحات التي نعرفها اليوم، عرف هذا النوع من المنظمات تحت مسميات عديدة لعل أهمها بنوك الأدمغة(Brains Banks)، صناديق الأدمغة أو المخ (Brains Boxes) في اللغة العامية في الو.م.أ للإشارة إلى (Think Tanks)[2].بعدأن شاع عنها في الشارع وبين الجماهير مصطلح الجماجم (Skulls)، ثم فرضت هذه المنظمات نفسها تحت اسم مراكز الفكر الإستراتيجي (Think Tanks) وهذا خلال سنوات الخمسينات من القرن الماضي كأول تداول رسمي للمصطلح.[3]

لقد أقر كنت ويفر (Kent Weaver) وجيمس ماكجان(James Mcgann) بأنه على الرغم من أن عبارة (Think Tanks) كانت تستخدم في الأصل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة غلى قاعة آمنة أو بيئة ملائمة يلتقي فيها علماء الشؤون الدفاعية والمخططون العسكريون لمناقشة المسائل الإستراتيجية، فإن المصطلح نفسه ظل يستخدم منذ ذلك الحين لوصف أنواع مختلفة من المؤسسات المنخرطة في نشاط تحليل السياسة[4].

إن عمليات ترجمة (Think Tanks)، هذه العبارة المركبة من مفردتين متلازمتين إلى حد الجمع بينهما (Think) و (Tank) إلى غير لغة المنشأ لم تكن قادرة بشهادة المترجمين أنفسهم على استيعاب كثافتها الدلالية وخلفياتهاالتاريخية، وربما ساق عُمر الترجمة كثيرا من الدارسين إلى الاعتراف باستحالة استنباط مقابل لغوي يكون أمينا في تأدية تلك الكثافة

---

[1] حسن عبد ربه حسن علي، **عقل أمريكا American Think Tanks مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 224.

[2] صابر أمين هزاز، "مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة"، على الموقع الإلكتروني: http://fcdrs.com/mag/issve-4-2.html تاريخ الإطلاع: 2015/04/01.

[3] بسمة خليل نامق، "مؤسسات مخازن التفكيرThink Tanks ودورها في صناعة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي"، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد الثاني، العدد الثاني، العراق، 2009، ص 137.

[4] دونالد أبلسون، **هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة**، تر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص14.

الدلالية والتاريخية، كما أن هناك ميلا يكاد أن يصير في مرتبة الإجماع للمهتمين بهذه المسألة "التينك تانكس" صناعة أمريكية لا تقبل التقليد.[1]

لقد ظهر توجهان عند تعريف المصطلح Think Tanks من اللغة الإنجليزية هي لغة بيئته الأصلية (إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية)، لقد كان مصدر المصطلح في اللغة الإنجليزية هو الحقل العسكري وهذا لكون انطلاقه عمل هذه المؤسسات بدأت فيه، حيث تمت استعارة المصطلح الذي يطلق على الغرفة المحصنة التي تعقد فيها اجتماعات قيادات هيئة الأركان المشتركة في وزارة الدفاع الأمريكية وتسمى Tank باعتبارها موقعا " آمنا محصنا" ضد الضربات كالدبابة Tank ومعزولا عن الخارج "عزلا إلكترونيا" لحساسية المعلومات التي يتم تداولها فيه باعتباره منبعا للأفكار والخطط الإستراتيجية للقوات المسلحة وأوامر إدارة ومتابعة العمليات العسكرية الرئيسية، فكان التوجه الأول عند تعريب المصطلح على أنها (دبابة الفكر) تعريب لكلمة (Tank/دبابة) استنادا إلى ركن الوصف الصوري للمكان في أصل ومصدر المصطلح فيما نظر التوجه الآخر للجانب الوظيفي للكيان فعربه على أنه كيان (مخزن/Tank) تجري فيه مناقشة وصياغة الأفكار الإستراتيجية.[2]

لقد جاء Think Tanks هذا المركب المعجمبمحمول دلالي عسكري أثناء الحرب العالمية الثانية ليعبر عن مشهد الخبراء والعلماء الأمريكيين وهم داخل الآليات الحربية (Tank) يقدمون المشورة لقادة الجيش ويساعدون في المهام اللوجستية والإستراتيجية حتى لكأن وقود المجنزرة (الدبابة) صار يأتيها من عقول الذين في "بطنها".[3]

نجد كذلك تسميات كمستودعات الفكر والرأي، مراكز البحوث والدراسات، مخازن التفكير وهذه التسميات كلها تنصب تحت إطار منظمات هدفها الرئيسي هو إجراء البحوث وتوفير المعلومات لدعم السياسات وعملية صنع القرار، حيث أن هذه النخب تجمع بين ميزتين هامتين هما توافر العلم والخبرة العلمية المتراكمة من جهة، ومن جهة أخرى توافر الإمكانية والمستلزمات المادية والوقت لإعمال الفكر والتحليل والتركيب والاستنتاج لبناء النظرة الإستشرافية التي تعد أساسا ضروريا لأي إستراتيجية وسياسة خارجية ناجحة.[4]

2.1 **خصائص مراكز الفكر:** رغم تعدد التسميات وتنوعها إلا أن مراكز الفكر تتقاسم بعض الخصائص هي:

[1] علي الصالح مولى، مرجع سابق، ص 32.
[2] لمزيد من التفاصيل: بسمة خليل نامق، مرجع سابق، ص ص 137-138.
[3] علي الصالح مولى، مرجع سابق، ص 38.
[4] بسمة خليل ناسق، مرجع سابق، ص 126.

- إنها منظمات غير ربحية، وغير حزبية عموما، وتنخرط في دراسة السياسة العامة مسجلة كمنظمات غير ربحية، معفاة من الضرائب بموجب قانون ضريبة الدخل وقانون الريع الداخلي وهي تتأهل لوضع غير الربحية من خلال التقدم بطلب بوصفها هيئاتتعليمية تتعهد برفع الوعي العام بحشد قضايا سياسية، كما يجب أن تظل غير حزبية وهذا لكي تحصل على الإعفاء الضريبي،
- إن مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية ليست ممنوعة من إتخاذ مواقف تجاه مختلف القضايا السياسية وهذا ما يفعله الكثير منها، فهي لا تستطيع المجاهرة بدعم أي حزب سياسي أو معارضته أو تخصيص أكثر من النسب المئوية المحددة قانونا من موازنتها وهذا في محاولة منها لكسب تأييد الحكومة.
- يمكن لمراكز الفكر أن تعتنق أي توجهات إيديولوجية ترغب فيها و أن تقدم خبرتها لأي مرشح سياسي أو كل ذو منصب يرغب في الاستفادة من نصائحها ومشورتها، ولكن بموجب القانون يجب أن تمتنع عن الإشتراك في أنشطة معينة صراحة.[1]

عمليا نجد أنه من الصعب إيجاد تعريف دقيق لمراكز الفكر: فهي تختلف من حيث الحجم والهيكلة فمنها ما نشأ إنطلاقا من تدعيم فكرة معينة كما أن البعض الآخر تبنى مبدأ الإستقلالية عن أي مذهب فكري سياسي أو اجتماعي، في حين ظل الباقي مرتبطا بالبحث الجامعي.[2]

بعد محاولات عديدة ومتعددة لتحديد ماهية مراكز الفكر أقر معظم الباحثين بعدم وجود مراكز فكر نموذجية وهذا نتيجة الإختلاف حول طبيعة المعايير التي تشكل لنا مركز فكر، ويوضح ذلك جيمس ماكغان(James Mcgann) في جملة واحدة بقوله: "أعرف الواحد منها عندما أراه I know one when I see one".[3]

3.1 إشكالية تعريف مراكز الفكر:مبدئيا هناك ثلاث عراقيل تعترض الوصول إلى تعريف واضح ودقيق لمراكز الأفكار هي[4]:

1- يجمع المصطلح في حد ذاته بين مكونات عديدة تحمل تسميات مختلفة منها دبابات الفكر (Think Tanks)، مؤسسات للرصد، معاهد سياسية، النوادي السياسية إلخ...
2- في غياب إطار قانوني وطني ودولي مشترك يمكن من إعتماد معايير موحدة خاصة بها، تظل هذه المؤسسات متشابهة الوظائف ومتشعبة الأدوار، مما يصعب التمييز فيما بينها أو تقييمها بصفة عامة.

[1]لمزيد من التفاصل أنظر: دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 16.
[2] أحمد الموصدق، "مختبرات الأفكار وأزمة التفكير الإستراتيجي في الوطن العربي: دراسة مقارنة بين النموذج الأمريكي الأوروبي والعربي"، **المستقبل العربي**، العدد 405، بيروت، نوفمبر 2012، ص8.
[3] دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 15.
[4]لمزيد من التفاصيل: أحمد الموصدق، مرجع سابق، ص 25.

3- إن التطور المرن الذي تعرفه هذه المراكز، وعدم خضوعها لمنحنى واحد وتناقض المعايير المعمول بها في التصنيف، لا يشجع على تحليل مضمونها أو معرفة مادتها الحقيقية.

2- نشأة وتطور مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية:

من المؤكد أن ظاهرة انتشار مراكز الفكر هي في الأساس ظاهرة أمريكية، ساعد على بروزها وتطورها تفاعل شروط موضوعية وذاتية وعوامل تاريخية، هيأت نفسيا صناع القرار السياسي الأمريكي لقبولها واللجوء إليها في رسم السياسات المحلية والعالمية. ومن هذا المنطلق بدأت في الانتشار بشكل واسع وسريع ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية بل في جميع أنحاء العالم.(أنظر الملحق رقم 01).

لعل من الأسباب التي ساهمت في انتشار مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية ما يلي:

- الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي:حيث يعتبر بعض الباحثين أن ظهور مراكز الفكر وتطورها يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة النظام السياسي اللامركزي حيث نجد أن آليات صنع القرار في أمريكا محكومة بطبيعة النظام السياسي نفسه وتوزيع السلطة فيه، هذا ما يتيح الفرصة والقنوات الشرعية للمشاركة في صنع وتطبيق السياسة الخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة، وبهذا لا تصبح السياسة الخارجية حكرا على مؤسسة دون الأخرى.
- انخراط الولايات المتحدة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين وارتقائها للدور العالمي. وبناءا على هذا الدور وبالموازاة معه بروز وارتقاء مراكز الفكر وذلك لاستيعاب حجم التوسع الأمريكي اللامتناهي.[1]

لقد اختلف الباحثون في تحديد التاريخ الذي نشأت فيه مراكز الفكر، فمنهم من يرجع نشأة تلك المراكز في صورتها الأولى إلى الجامعات الأوروبية، وتحديدا في القرن الثامن عشر وحينها كانت تعرف باسم "الكراسي العلمية"، وكان أولها نشأة "كراسي الدراسات الشرقية" في بولونيا وفي أوروبا.

إن المعطيات المتوفرة في هذا المجال تفيد بأن أول مركز أبحاث قد ظهر في بريطانيا في عام 1831، وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية ثم الجمعية الفابية في عام 1884، كما أنشئت أول وقفية في بريطانيا تدعى وقفية "ديمورنت" في جامعة أكسفورد لتشجيع

[1] عمر العبد الله، فادي خليل وآخرون، "دور مراكز الأبحاث والدراسات في السياسة الخارجية الأمريكية"، **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد2، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، 2008، ص 239.

الدراسات الدينية، ونجد أن الباحثون قد اعتبروا هذه الكراسي بمثابة الإرهاصات الأولى لإنشاء مراكز الفكر أو المراكز البحثية[1]، ثم مرت بموجات أربع:

1.2 الموجة الأولى: مراكز الفكر حول أبحاث السياسة

لقد بدأت هذه الموجة الأولى الرئيسية لمراكز الفكر والمتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بالظهور في بداية القرن الماضي، نتيجة رغبة كبار المثقفين في خلق مؤسسات يجتمع فيها البحاثة والقادة من القطاعين العام والخاص لمناقشة القضايا العلمية والتداول بشأنها. هنا نجد ثلاث مؤسسات بنوع خاص قامت بإثبات وجودها خلال العقود الأولى من القرن العشرين[2] هي: مؤسسة كارنيغي الخيرية للسلام العالمي التي تأسست سنة 1910 وهي أول مركز أبحاث مكرس فقط للسياسة الخارجية والتي أنشأها قطب صناعة الفولاذ كارنيغي في مدينة بيتسبيرغ، وقد أنشأت لغرض التحقيق في أسباب الحروب وتشجيع الحلول السلمية للنزاعات[3]، ومؤسسة هوفر حول الحرب والثورة والسلام التي أنشئت عام 1919من طرف الرئيس هربرت هوفر، ثم مجلس العلاقات الخارجية الذي أنشأ سنة 1921 وهو مؤسسة تطورت من نادي عشاء شهري لتصبح إحدى أكثر مؤسسات السياسة الخارجية والتي تحظى بالاحترام في العالم.

وفيما بعد نجد معهد الأبحاث الحكومية(1916) والذي اندمج لاحقا مع مؤسستين أخريتين لإنشاء مؤسسة بروكينجر سنة 1927 وهذه الأخيرة تعتبر مركز هام في واشنطن، ثم معهد أمريكا إنتبرايز لأبحاث السياسة العامة والذي أنشأ عام 1943 وهو مؤسسة فكرورأي محافظة تحظى باحترام كبير، ركزت بمرور الزمن على الاهتمام الواسع بالقضايا الخارجية.[4]

إن الجيل الأول هذا حسب أبلسون ظل حريصا على ينأى بنفسه عن الانخراط في العملية السياسية، أي الاحتفاظ بمسافة بينها وبين السياسيين الأمريكيين وهذا حفاظا على استقلالها وحيادها الأكاديمي، لقد تم إطلاق على مراكز الفكر في هذه الموجة (المرحلة الأولى) اسم الجامعات بلا طلاب فهي تعمل مثل الجامعات حيث أن رسالتها الرئيسة تتمثل في تحقيق فهم أكبر قدر للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المهمة التي تواجه المجتمع. وتعد

---

[1]لمزيد من التفاصيل: خالد وليد محمود، "دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر"، **سلسلة دراسات**، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، قطر، يناير2013، ص 6.

[2]Richard N.Haass, "Think Tank and U.S.Foreign policy: Apolicy-Makers perspective**",**In: The rol of Think Tanks in U.S.Foreign policy **U.S.Foreign policy agenda**, An electronic jornal of the u.s. department of state, vol7, November2002, p5.

[3] عمر العبد الله، فادي خليل وآخرون، مرجع سابق، ص 238.

[4]Donald.Abelson, "Think Tanks and U.S.Foreign policy An Historical perspective",in:The role of Think Tanks in U.S.Foreign policy in **U.S.Foreign policy agenda**, An electronic jornal of the US,department of state, Vol7, Number3, November 2002, p 10.

الدراسات المطولة بحجم الكتب والتي يقوم بإعدادها الباحثون العاملون في مؤسسات الفكر هي منتجهم البحثي الأساسي، وتحصل هاته المراكز على تمويلها من القطاع الخاص وكذلك الشركات والمؤسسات والأفراد.[1]

2.2 الموجة الثانية: مراكز الفكر المتعاقدة مع الحكومة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت موجة جديدة من مراكز الفكر والتي ارتبطت أساسا بطبيعة دور وتمدد المجال الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية[2]، حيث شهدت الأشهر التالية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية تزايد الطلب على خبراء الدفاع وعلى العالميين التطبيقيين وهذا للمساعدة في تأسيس و إدارة الكيانات الدفاعية وخصوصا الأمريكية، كل هذا لإدارة وتسهيل وتنظيم ما يرتبط بمهامها الأمنية المنتشرة عبر العالم[3]، حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مهام الدولة العظمى المدافعة على العالم الحر، هذا كله أدى بالحاجة الماسة للنصح والاستشارات المستقلة والمتعلقة بالسياسة الخارجية والتي توفرها مراكز الفكر من خلال دراساتها السياسية والإستراتيجية الدقيقة، لذلك ظهرت في الولايات المتحدة مثلا مؤسسة راند[4](Randcorporation) بتمويل من سلاح الطيران لتكون بذلك أبرز متعهد حكومي[5] فإلى جانب إسهاماتها الكبيرة في سياسات الدفاع الأمريكية، كانت نموذجا أصيلا إقتدى به متعهدون حكوميون آخرون مثل معهد هدسون سنة 1961 والمعهد الحضري"أيربان"(Urban institute) سنة 1968.[6]

لقد قامت هذه المراكز البحثية بتقديم الكثير من الأفكار لتطوير ما صار يعرف فيما بعد باسم "الدفاعات الذكية"والتي قامت باستبدال أساليب الدفاع التي كانت سائدة أثناء الحرب العالمية الثانية وهذه المراكز ممولة على نطاق واسع من قبل الوكالات الحكومية حيث قدمت خدماتها باعتبارها جيلا جديد من المؤسسات البحثية التعاقدية.[7]

3.2 الموجة الثالثة: مراكز الفكر الداعية لقضايا عامة

لقد برزت خلال العقود الثلاثة الأخيرة موجة ثالثة من مراكز الفكر تركز على تأييد أراء معينة ومناصرتها بنفس قدر تركيزها على الأبحاث، مستهدفة إنتاج وتقديم المشورة

[1] دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 31.
[2] علي الصالح مولى، مرجع سابق، ص44.
[3] حسن عبد ربه حسن علي، مرجع سابق، ص 12.
[4] راند Rand هي إختصار لعبارة بحث وتطوير Recherch and Development
[5] دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص 42.
[6] DonaldeAbelson,opcit, p11.
[7] حسن عبد ربه حسن علي، مرجع سابق، ص 13.

السياسية في الوقت المناسب في خضم التنافس في سوق الأفكار[1]، حيث لم تبرز أي من مراكز الفكر في وسائل الإعلام خلال العقود الثلاثة الأخيرة أكثر مما برزت فيها هذه المراكز الداعية بقضايا عامة، جمعت هذه الأخيرة بين الأبحاث السياسية وتقنيات التسويق وهي وظيفة يشاركها فيها العديد من مجموعات المصالح ومن هنا جاءت التسمية المراكز البحثية الملتزمة (Think Tanks Advocacy)[2]، إن هاته المراكز رحبت بالفرص السانحة للتأثير على كل من إتجاه ومضمون السياسة الخارجية خلافا لمؤسسات الفكر في الجيلين السابقين، نجد من ضمنها مراكز الدراسات الإستراتيجية والدولية عام 1962 (The center for strategic and international studies) ومؤسسة هيريتيج (The Heritage Foundation) عام 1973 والتي تعتبر النموذج الأصلي لمراكز الفكر الداعية لأفكار معينة[3] ومعهد كاتو عام 1977(The Cato institute) .

لقد اعتمدت "مراكز الفكر للمناصرة" وعلى سبيل المثال مؤسسة هريتيدج (Heritage Foundation) على التأثير من خلال تخصصها في البحوث السياسية السريعة الاستجابة على الحاجة في تزويد أعضاء الكونغرس والجهاز التنفيذي بملاحظات موجزة من صفحة إلى صفحتين تسلم باليد حول قضايا رئيسية لها علاقة سواء بالسياسة الداخلية أو الخارجية وهذا بديلا عن الدراسات المطولة والتي لا يكون لصانع القرار الوقت الكافي لتصفحها[4]

4.2 الموجة الرابعة: مراكز الفكر الإرثية (الخيلائية)

تعتبر أحدث نوع من مؤسسات الفكر والذي ظهر لدى مجتمع صنع السياسة الخارجية والتي يشير إليها البعض بعبارة مراكز البحث الميراثية(legacy based)، نجد منها مركز كارتر*1982 في مدينة أطلنطا، ومركز نيكسون** للسلام والحرية في واشنطن، وهي مراكز فكر أنشأها رؤساء سابقون يريدون ترك أثر دائم لهم في السياسة الخارجية والداخلية، تقوم هذه المراكز الفكرية بإنتاج تشكيلة واسعة من المطبوعات، وتنظم الحلقات الدراسية وورشات العمل، كما أنها تجري العديد من الأبحاث في الميادين السياسية.[5]

---

[1] هشام القروي، **مراكز البحوث الأمريكية ودراساتالشرق الأوسط بعد 11سبتمبر، تشكيل الإدراك الأمريكي**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص125.

[2]Donald Abelson, opcit p11.

[3] عمر العبد الله، فادي خليل وآخرون، مرجع سابق، ص239.

[4] دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص47.

*نسبة إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter، تأسس سنة 1982.

** نسبة إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Niscon ، تأسس سنة 1994.

يمكن أن نجد مراكز الفكر الإرثية تحت اسم المراكز الخيلائية.[1]

إن كل موجة من الموجات السابقة قد حددت خصائص معينة لمراكز الفكر، والجدير بالذكر أن كل الموجات السابقة بمميزاتها لم تلغي سابقاتها، أو تحل محلها بل أضافت التنوع الهائل في مراكز الفكر وأكدت بأن كل مركز فكر متباين ومختلف عن غيره وله ظروف معينة لنشأته وإستراتيجية متميزة وفريدة من نوعها بهدف إيصال الأفكار والتأثير في السياسة العامة والخارجية.

المبحث الثاني: أنواع و وظائف مراكز الفكر

1- أنواع مراكز الفكر:

إن تنوع وتعدد مراكز الفكر يعتمد على طبيعة اختلاف معايير وأسس التصنيف، حيث نجد:

1.1 معيار التمويل والارتباط والسلطة العليا للقرار:

هذا المعيار يقوم على تحديد طبيعة العلاقات والمرجعية التي يرتبط أو ينتمي لها مركز الفكر، ووفق هذا المعيار يمكن تصنيف مراكز الفكر إلى:

أ- **المراكز البحثية الحكومية:** هذا النوع من المراكز يرتبط ويخضع لملكية القطاع الحكومي وهذا من حيث:
- تعيين إدارته من قبل الوزارة أومؤسسة حكومية مستقلة أو الديوان الملكي...
- تحديد مجالاته وأنشطته البحثية والتي ترتبط بسياسات ومتطلبات حكومية واحتياجات صانع القرار أكثر من أي شيء آخر.
- ارتباط إدارة القرار فيه بالجهة الحكومية التي يتبع لها.
- ارتباط ميزانيته بالتمويل الحكومي.[2]

إن أهم ميزات هذا النوع من المراكز هو تخلصه من عبئ توفير التمويل اللازم، إضافة إلى علاقته وإطلاعه على احتياجات صانع القرار وهذا ما يزيد من فرصة وتأثير أبحاثه في رسم السياسة العامة وعملية صنع القرار، إلا أنه في المقابل يعاني هذا النوع من المراكز بشكل عام من سلبيات وهي:

---

[5]Donald Abelson, opcit p11.

[1] دونالد أبلسون، مرجع سابق، ص50.

[2]سامي الخزندار، طارق الأسعد، "دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد6، الجامعة الهاشمية، الأردن، جانفي 2012، ص6.

1- ضعف الاستقلالية في المجال البحثي وهذا سواء على صعيد الأجندة البحثية أوسقف الحريات.
2- تأثر قراراتها ومشاريعها البحثية بالبيروقراطية الحكومية وتعقيداتها.
3- هذا النوع من المراكز في غالب الأحيان لا يشكل بيئة مولدة لأفكار إبداعية، أومشاريع بحثية جديدة وهذا لكونها لا تحقق رضا صانع القرار رغم الحاجة لها.
4- إن الكثير من دراسات وإنتاجات هاته المراكز لا ينشر ولا يتاح بسهولة للباحثين أو المهتمين وهذا لخضوعها لبيروقراطية القرار الإداري.

ب- المراكز البحثية الأكاديمية:

نعني بها المراكز التي تعتمد على أكاديميين ومنهجيات البحث العلمي الأكاديمي وطريقة النشر العلمي فيها وفق آليات التحكيم العلمي، هذه المراكز لا تمارس العملية التعليمية أو التدريسية وهي مراكز بعضها قد يكون مستقلا لا يرتبط بأي جهة سواء كانت جامعية أو غيرها، وبعضها الآخر قد يكون له ارتباط بجامعة ما. من أمثلة هذا النوع من المراكز البحثية المستقلة معهد بوكنجرBrookings Institute في أمريكا، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية(CSIS) في واشنطن، والمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية(IISS) في لندن، عادة ما تهتم هذه المراكز بالقضايا الهامة التي تواجه المجتمع.

تمويل هذه المراكز عادة ما يأتي من عدة مصادر، بعضها من مؤسسات تمويل دولية، أو من مؤسسات مانحة للبحث العلمي، شركات كبرى، رجال أعمال، مشاريع بحثية حكومية وغيرها من المصادر غير المشروطة...

تتميز هذه المراكز بـ:

- تحدد برامجها وأنشطتها وأجندتها البحثية بما يتلاءم مع موضوعية البحث العلمي.
- تمتاز باستقلالية إلى حد كبير في بحثها العلمي بعيدا عن الرغبات الحكومية ولكن في مقابل ذلك فمحاولتها التأثير في رسم السياسات العامة للحكومة قد يؤثر على موضوعاتها وأجندتها.
- لا تحاول هذه المراكز الأكاديمية الغوص والعمل في المشكلات والقضايا المتغيرة الساخنة والتي تشغل المجتمع والدولة ولكنها تسعى لتوفير التحليلات المعمقة والاقتراحات المناسبة لصياغة السياسات العامة والإستراتجيات المستقبلية والبعيدة المدى.

ج- المراكز البحثية الخاصية:

هذا النوع من المراكز يتمثل في عدم ارتباطه الإداري والقانوني بالقطاع الحكومي، وإنما ينتمي ويرتبط بالقطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني الغير ربحية أو قطاع النفع العام، وبهذا ينقسم هذا النوع من المراكز إلى قسمين اثنين هما:[1]

1- المراكز غير الحكومية ذات النفع العام:

وهذا النوع من المراكز الفكرية لا يخضع في ارتباطه الرسمي أو الإداري أو المالي بالقطاع الحكومي، وفي نفس الوقت لا ينتمي كليا إلى القطاع الخاص، لا يسعى للربح، ويحمل استقلالية إدارية وقانونية ومالية، وهو بذلك يمتاز بالاستقلالية من حيث:

1- التمويل فمصادر تمويله تأتي إما من مشاريع بحثية يتعاقد عليها لهيئات مانحة سواء كانت حكومية أو رجال أعمال، أو هيئات غير حكومية داعمة للبحث العلمي.
2- استقلالية أجندتها البحثية في الإعدادات والإهتمامات.
3- تمتاز بالإلتزام بالمعايير العلمية والأكاديمية في البحث العلمي.
4- أهدافها البحثية تتجه نحو قضايا المجتمع والدولة والمشاكل الدولية.

من أمثلة هذه المراكز نجد معهد بروكنجر في أمريكا وكذلك معهد الدراسات الدولية والإستراتيجيةCSIS، على الصعيد العربي نجد مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت[2].

2- المراكز المرتبطة بالقطاع الخاص

نجد أن هذه النوع من المراكز الفكرية قد أنشئ من قبل القطاع الخاص لخدمة الشركات الخاصة التي أنشأته، بهدف القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لها. وبالتالي فالتمويل يكون من طرف المؤسسات التي أنشأتها، كما يمكن أن تكون مراكز تنتمي للقطاع الخاص ولكن لا تنتمي ولا ترتبط بمؤسسات أو شركات كبرى، وهذه المراكز خاصة متخصصة ومستقلة من حيث تمويلها ومن حيث اهتماماتها وأجندتها البحثية. وهذه المراكز يتوفر لها التمويل إما من خلال المشاريع البحثية التي تتعاقد عليها سواء مع القطاع الحكومي مثل وزارة الخارجية أو الداخلية أو غيرها من الشركات الكبرى أو من خلال التمويل الدوري لأنشطة برامج بحثية في دول ما، وغالبا ما يكون هذا التمويل الدوري من هيئات أوروبية أو أمريكية لمشاريع بعض هذه المراكز الفكرية في الدول الفقيرة، نجد أن هذه الظاهرة تنتشر

[1] سامي الخزندار، طارق الأسعد، المرجع السابق، ص ص،6-8.
[2] سامي الخزندار، طارق الأسعد، المرجع السابق، ص8.

بشكل واضح في الدول العربية ومنها على سبيل المثال مصر، الأردن، لبنان، المغرب، ويشكل التمويل هنا في أحيان كثيرة تشويها للاستقلالية البحثية[1].

2.1 معيار الاتجاه السياسي والإيديولوجي

اعتمادا على هذا المعيار والذي ينتشر بكثرة في الدول الغربية نجد:

- المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي.
- المراكز الفكرية ذات الاتجاه المحافظ (القومي أو الديني أو الاجتماعي) أو الإيديولوجي مثل مؤسسة التراث Heritage Foundation المحسوبة على تيار المحافظين الجدد في أمريكا، مؤسسات التيار اليميني في أوروبا[2].
- المراكز ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي: وهذه المراكز تكون ارتباطاتها المالية أو الإدارية تابعة إما لأحزاب سياسية في الحكم أو المعارضة، وقد تكون مستقلة من حيث الارتباط الإداري أو التمويل، ولكن نجدها تحصل على تمويل مشاريعها وأنشطتها البحثية من هيئات مشابهة لها في الانتماء السياسي أو الإيديولوجية[3].

3.1 معيار الاستقلالية

وفقا لبرنامج مراكز الفكر والمجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا مراكز الأبحاث العاملة في مجال السياسات العامة وفق معيار طبيعة الارتباط والاستقلالية على الشكل التالي:

- **المراكز البحثية المستقلة (Autonomous and independent)**

ونقصد بها وجود درجة كبيرة من الاستقلالية لمركز الفكر عن آية جهة سواء أكانت جماعات مصالح أو ممولين، كذلك الاستقلالية في الأنشطة والبرامج أو التمويل من الحكومة.

- **المراكز البحثية شبه المستقلة(Quasi independent)**

هذا النوع من المراكز يكون مستقلا عن الحكومة ولكنه يزود جماعات المصالح مثل النقابات أو المانحين أو هيئات لدعم المراكز بالحصة الأساسية من تمويلها وبذلك تؤثر بشكل ملحوظ في أنشطة وبرامجها البحثية.

---

[1] سامي الخزندار، طارق الأسعد، المرجع السابق، ص9.

[2] علي بشار بكر أغوان، مرجع سابق.

[3] سالم لعريض، "مراكز البحوث الأمريكية أو مصانع صنع القرار"، **الحوار المتمدن**، العدد 4395، 2014.على الموقع الإلكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=405748 تاريخ الإطلاع: 2015/04/30.

- **المراكز الجامعية (University Affiliated)**

وهي عبارة عن مراكز تعنى بأبحاث السياسة العامة Policy Researd وتكون ضمن أومرتبطة بجامعة ما.

- **مراكز أبحاث الأحزاب السياسية (Political Party Affiliated)**

هذه المراكز ترتبط بأحزاب سياسية بصورة رسمية، كما الحال في أمريكا مع الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

- **مراكز الأبحاث الحكومية**

وهي مراكز الفكر التي تمول بشكل حصري من منح وعقود حكومية ولكنها لا تكون جزءا من بنيتها الهيكلية.

- أما جون همر (John.j Hamre) فيصنف مراكز الفكر إلى صنفين هما:

1- الصنف الأول من الأعلى إلى الأسفل Top-Down Think Tanks

ويعني بها تلك المراكز التي يقع إنشاؤها و تمويلها من جهة الحكومات أو الأحزاب السياسية، التي تتنافس على المستولى الوطني تتصف هاته المراكز بالضعف، وهذا بسبب حصولها على التمويل الحكومي والذي قد يقلل من مهنيتها، فتكون بذلك أسيرة في عملها لما يمليه عليها صانع القرار، وهو ما نراه جليا في المؤسسات التابعة للمراكز الحكومية.

2- الصنف الثاني: من أسفل إلى أعلى Bottom-up Think Tanks

وهي مختلفة تماما عن التصنيف الأول، إذ تقع هاته المراكز تحت مظلة المجتمع المدني، وتكثر في الولايات المتحدة الأمريكية، تستمد تمويلها من التبرعات غير المشروطة، وتكون حرة في عملها بعيدة عن توجيهات الحكومة، أي أنها مستقلة ماليا و إداريا عن الحكومة وعن صانع القرار[1].

- نجد كذلك في أن جيمس ماكغان(James Mcgann) يورد تصنيفا يميز فيه ما بين المراكز البحثية (Policy Research Organization) ومراكز الأبحاث والتوصيات(Think and do Tanks)، والمؤسسات التي تتبنى فقط مواقفDoTanks[2]، هذا التصنيف يرتبط بمدى القدرة على التوفيق وتحقيق التوازن ما بين أربع مهام أساسية وهي صيرورة واستمرارية البحث على المستويين القريب

[1]John J.Hamre, "The constructive Role of Think Tanks in The Twenty-First Country", **Asia-pacific Review**, Vol 15, n02, 2008, p2.

[2] أحمد الموصدق، مرجع سابق، ص27.

والبعيد، اتخاذ القرار السياسي، كذلك القدرة على مجابهة ومواجهة السياسيين والإعلام والرأي العام، إضافة إلى الدعم المستمر للأنشطة الحكومية المتعلقة بإنتاج السياسات العامة.

2- وظائف واستراتجيات مراكز الفكر:

من أبرز الوسائل التي تتبعها مراكز الفكر للتأثير على صناعة قرارات السياسة العامة والخارجية هي:

1.2 مساعدة المرشحين في الإنتخابات:

تقوم كثير من المراكز الفكرية بتقديم أفكارها إلى المرشحين للمقاعد النيابية، وكذلك لمناصب الإدارة الحكومية وهذا كمحاولة مبكرة لإجتداب مساندة المرشحين في حال فوزهم في الانتخابات أو الترشيحات للمناصب الحكومية.

وعلى سبيل المثال لاستخدام هذه الوسيلة الفعالة نجد:

أن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (Washington Institute for Near East Policy) يقوم كل أربع سنوات بإعداد ورشة عمل يشارك فيها عدد كبير من الأكاديميين والسياسيين وهذا بغرض وضع مشروع يعكس التصور العام لسياسة الحكومة المقبلة تجاه الشرق الأوسط، وتعد هذه الدراسة بشكل عملي ومنظم بعدها تقدم إلى الإدارة الجديدة للبيت الأبيض مرفقة بتزكيات الشخصيات السياسية الكبرى في أمريكا وهذا ما يعطي الدراسة قيمة سياسية كبيرة[1].

- يقول مارتين أندرسون أحد المسئولين عن الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي ريجان على أهمية هذه النقطة: "أن الفترة الانتخابية هي الفترة التي يلجأ فيها المرشحون للحصول على نصائح المفكرين والسياسيين لكي يتمكنوا من تحديد مواقفهم الانتخابية من القضايا الداخلية والخارجية، ويقوم مرشحو الرئاسة بمناقشة القضايا وتبادل الآراء مع هؤلاء الخبراء، واختيار هذه الآراء أثناء الحملة الانتخابية، ومن ثم تتحول هذه الآراء إلى مواقف إستراتيجية قومية"، حيث نجد أن الرئيس ريجان تبنى بعض مواقف وآراء مؤسسة التراث (هيريتج) والتي صورت الإتحاد السوفييتي على أنه"إمبراطورية الشر العظمى" وما أدى بذلك إلى تقديم توصيات تبنتها واشنطن وأقدمت من خلالها على تنفيذ مجموعة من المخططات السياسية المعادية للشيوعية وأفكارها في كل أنحاء العالم، وما تبعه من تقلد

[1] عمر العبد الله، فادي خليل وآخرون، مرجع سابق، ص241.

مستشاري المؤسسة لمناصب عالية ومرموقة على مستوى إدارة الرئيس رونالد ريجان[1].

2.2 نشر الدراسات والأبحاث:

تهتم أغلب مراكز الفكر بنشر أبحاث دورية مختصرة حول أهم القضايا المطروحة سواء على الساحة الدولية أو على قائمة إهتمام كل مركز، وهذا لإتاحة وإيصال هذه الدراسات إلى صناع القرار السياسيين في أمريكا، ويعتبر هذا الأسلوب من أنجح وسائل التأثير في صناعة القرار وهذا نظرا لأن السياسيين ليس لديهم الوقت الكبير لدراسة أبعاد كل قضية تطرح عليهم ولهذا السبب نجدهم يلجئون للدراسات المختصرة والتي تقدم تصورا متكاملا عن الموضوع المطروح[2]. ونجد في هذه النقطة أن الباحث الأمريكي هوارد ويارادا في كتابه حول السياسة الخارجية قائلا: "تتحرك الحكومة الأمريكية عن طريق الرسائل والخطابات المكتبية، وإذا كان المسؤول من أي من وزارة الخارجية أو المخابرات المركزية أو الدفاع أو مجلس الأمن القومي مطلعا على دراستك أو بحثك وهذه الدراسة مفتوحة أمامه وهو يعد خطابا لمديره أو حتى للرئيس الأمريكي، فإن لديك فرصة ضخمة للتأثير عليه وهو يكتب هذا الخطاب بأن يقتبس ويأخذ بعض أفكارك أو تحليلاتك وفي المقابل إذا لم تكن دراستك على مكتبه، أو الأسوأ من ذلك إذا كنت لا تعرف هذا الشخص ولا تراسله بدراستك وأبحاثك فلا توجد أي فرصة للتأثير عليه" إنها معادلة بسيطة وواضحة والمتابع لمراكز الفكر الأمريكية يرى حجم الدراسات والأبحاث التي تصدر كل شهر، وترسل مجانا إلى مكاتب الساسة وصناع القرار من أجل التأثير على صناعة القرار[3].

- تقوم العديد من مراكز الفكر بإصدار دوريات ومجلات ذات شأن وتأثير كبير في السياسة العامة والسياسة الخارجية ومن الأمثلة الواضحة هنا مجلة فورن أفيرز(Foreign Affairs) الصادرة عن مجلس العلاقات السياسية (Concil on Foreign Relation)، ودورية الشرق الأوسط (Middle East Journal) الصادرة عن معهد كارنيغي للسلام العالمي (Carnegie Endowment for International peace)[4]

---

[1] حسن عبد ربه حسن علي، مرجع سابق، ص115.

[2] ستروب تابلوت، "مؤسسة بروكنغز: كيف تعمل مؤسسات الفكر والرأي"، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، **مجلة إلكترونية** تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002، ص20.

[3] باسم خفاجي، "أثر المراكز الفكرية في السياسة الخارجية الأمريكية"، **المستقبل العربي**، العدد 369، نوفمبر 2009، بيروت، ص 43.

[4] مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، تر:حسن حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006، ص116.

إضافة إلى هذا نجد كذلك التقارير المتخصصة التي يصدرها المعهد الأمريكي للسلام (United States Institute of Peace) أو تقارير مركز مراقبة قضايا الدفاع الصادرة عن مركز معلومات الدفاع (Center for Defense Information) إلخ...

وتعد هذه الأبحاث والتقارير أكثر بساطة ولا تتطلب مجهودا كبيرا من القارئ للفهم[1].

3.2 فتح قنوات الإتصال مع الإدارة الأمريكية:

تقوم العديد من المؤسسات السياسية الأمريكية بالخضوع لدورات تدريبية للسياسيين في مجالات السياسة الدولية والعلاقات الدولية في هاته المراكز، إضافة إلى تعيين موظفين سابقين في الإدارات الأمريكية في هذه المراكز، كذلك يتم تقديم استشارات مختصرة وعاجلة للمسؤولين السياسيين حول قضايا معينة ومهمة التي تطرأ على الساحة الداخلية أو الدولية، كما أنه يتم دعوة العاملين في الإدارات الحكومية إلى زيارات دورية إلى مراكز الفكر وهذا قصد التعرف على القائمين عليها وتوطيد علاقات العمل.

في هذه النقطة نجد أن المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (Jewish Institute for National Security Affairs) والمعروف بعلاقته القوية بالمؤسسة العسكرية الأمريكية، وإرتباطه المباشر باللوبي الصهيوني، يقوم بتنظيم رحلات لمجموعات من الضباط الأمريكيين لزيارة إسرائيل وهذا بقصد توطيد العلاقات مع الجيش الإسرائيلي، كما يقوم بإعداد زيارات لطلاب الكليات العسكرية للتدريب الصيفي في وحدات الجيش الإسرائيلي[2].

4.2 دعوة صانعي القرار إلى الملتقيات والمؤتمرات:

حيث نجد أن بعض مراكز الفكر تعتمد على هذه الوسيلة للتأثير على مجرى السياسة العامة وكذلك السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى سبيل المثال نجد:

أن مؤسسة التراث في عام 1993 وحدها قد قامت بعقد 125 محاضرة ولقاء تم حضورهما من طرف أكثر من عشرة آلاف شخص، كما تم نقل الكثير من هذه المحاضرات على الهواء مباشرة في إحدى القنوات التلفزيونية المتخصصة في البث الإخباري (C-Span).

أما معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى فيقوم بعقد سنويا ما يزيد عن أربعين محاضرة ولقاء أي بمعدل محاضرة أو لقاء أسبوعيا، وخلال هاذه اللقاءات والمحاضرات يركز المعهد على دعوة المسئولين الكبار في الإدارة الأمريكية والسفراء الأجانب وكذا ممثلي المؤسسات الصحفية والأكاديميين، وهذا بغرض تشكيل قناعات متقاربة حول الشرق

[1] هشام سلام، مرجع سابق.
[2] باسم خفاجي، مرجع سابق، ص45.

الأوسط، ويقوم المعهد بدعوة شخصيات عالمية بارزة للحديث في هذه اللقاءات، ويجمع بينهما جميعا قاسم مشترك وهو الاهتمام بمصالح إسرائيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة[1].

5.2 تأثير مراكز الفكر على الرأي العام:

تقوم مراكز الفكر عامة والأمريكية خاصة بتوجيه الرأي العام الغربي والأمريكي خاصة، وتنجح في الكثير من الأحيان في تغييره تجاه العديد من القضايا وهذا عن طريق مجموعة خطوات إعلامية مدروسة وهذا لتحقيق هدف محدد وهو التغيير والتأثير في الرأي العام، وفي هذا الصدد يذكر "تشارلز وليام ماينز" محرر دورية السياسة الخارجية (Foreign Policy) كيف يتم تغيير الرأي العام الأمريكي بطريقة منظمة وعفوية فيقول: تبدأ العملية بمقال في أحد الدوريات السياسية المتخصصة يكتبه باحث أكاديمي متميز ومعروف، ويتم تقديم الباحث في المجلة أو الدورية على أنه خبير أو عالم مما يوحي بالتوازن والإعتدال في الطرح ، ونجد أنه لا يذكر أن هذا الباحث موظف يعمل براتب في أحد المراكز الفكرية معروفة التوجه، يلي ذالك تولي عدد من المطبوعات الأخرى الموالية لنفس الإتجاه وهو الثناء على المقال الذي نشر في الدورية و إبراز أهم الأفكار في هذا المقال، والتأكيد عليها مرة أخرى، بعد ذلك يتم عادة عقد مؤتمر عام يدعى إليه متحدثون ومشاركون يمثلون نفس وجهة النظر، يتم إختيارهم بعناية فائقة للتعبير عن نفس الفكرة وحشد الآراء حولها، ويتم دعوة إلى مثل هاته المؤتمرات العديد من الصحفيين المختارين بعناية لإبراز هذا الحدث في المجلات والصحف التي يمثلونها وهذا مايضفي صبغة جديدة من الإهتمام حول المؤتمر وموضوعه، والأفكار التي يزداد نشرها، وبهذا يكون مفهومها للجميع بشكل لا يقبل معه الشك، وهكذا تصبح الفكرة داخلة ضمن التيار العام للأفكار المقبولة للرأي العام الأمريكي وبذلك تؤثر بطريقة غير مباشرة على القناعات السياسية للإدارة الأمريكية[2].

6.2 التطوع للعمل والإدلاء بالشهادات في لجان العمل السياسي:

تعمل الكثير من مراكز الفكر الأمريكية على تقديم الباحثين فيها كخبراء في الموضوعات المطروحة على الساحة والمهمة منها، كما تسعى بقوة إلى أن توجه لهم الدعوات للإدلاء بآرائهم في مختلف القضايا المطروحة على لجان العمل وجلسات الإستماع والبحث في كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكي[3].

المبحث الثالث: أدوار مراكز الفكر في السياسات الخارجية للدول

[1] باسم خفاجي، المرجع السابق، ص ص، 43، 44.
[2] باسم خفاجي المرجع السابق، ص ص، 46، 47.
[3] بسمة خليل نامق، مرجع سابق، ص 148.

1- توليد وصناعة أفكار في السياسة العامة والخارجية:

تعتبر الأفكار المادة الخام التي تعتمد عليها مراكز الفكر، هذه الأخيرة تقوم بتقييم واختبار مدى صحة الأفكار التي تشكل أساس السياسات. مراكز الفكر يصدق عليها وصف "جيمس آلن سميث" الذي قدم العديد من المؤلفات عنها، بأنها "سماسرة الأفكار"[1].

تعمل مراكز الفكر على إعداد السبل لتحقيق مصالح دولها وإختيار أفضل وسائل التطبيق لذلك، فمراكز الفكر تقوم بكسر الحواجز بين العمل الأكاديمي النظري وبين العمل السياسي التطبيقي لصناع القرار[2]. نجد أن مراكز الفكر الأمريكية من خلال توليدها للأفكار الجديدة تعمل بقوة حتى على تبديل وتغيير الطريقة التي ينظر بها صانعو السياسة الخارجية إلى العالم، وحتى أنه من الممكن أن يتم تغير في المصالح القومية الأمريكية والتأثير في ترتيب الأولويات وتوفر خرائط العمل وحشد التحالفات السياسية والبيروقراطية وتشكيل حملات الإنتخابات الرئاسية.

كذلك توفر بعض المنعطفات التاريخية الحاسمة فرصا إستثنائية لإدخال تفكير جديد إلى حقل السياسة الخارجية، وقد كانت للحرب العالمية الثانية أن أمنت واحدة من هذه الفرص، فبعد إندلاع الحرب أطلق مجلس العلاقات الخارجية مشروع دراسات ضخم حول الحرب والسلام وهذا لاستكشاف الأسس المرغوب فيها لفترة سلام ما بعد الحرب، حيث أن المشاركون في تلك الجهود قد أنتجوا في نهاية العمل 682 مذكرة قدموها إلى وزارة الخارجية تتضمن مواضيع متنوعة وهذا بدءًا من إحتلال ألمانيا إلى إنشاء الأمم المتحدة، وبعد مرور سنتين على نهاية الحرب قامت مجلة "فورين أفيرز" (Foreign Affairs) والتي تعكس هوية وأهداف المجلس مقالا بعنوان "أسباب التصرفات السوفياتية" وهو مقال كتبه الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان وقد ساعد المقال في إقامة الأسس الفكرية لسياسة الإحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة خلال العقود الأربعة التالية، كما نشرت المجلة سنة 1993 مقالا للعالم السياسي في جامعة هارفرد صامويل هنتنغتون بعنوان "صدام الحضارات" هو بمثابة مساهمة بلورت السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة[3].

كان الدفاع بواسطة الصواريخ من بين المسائل التي احتلت مكانة عليا في قائمة القضايا التي استحوذت على اهتمام مؤسسة هيرتيج (التراث) وهذا حتى قبل إلقاء الرئيس رونالد

---

[1] أميمة عبد اللطيف، "مراكز الفكر الأمريكي: سماسرة الأفكار"، مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية: تأثير مراكز الأبحاث الإستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، **المتابع الإستراتيجي**، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية،مصر، 2005، ص ص، 16، 17.

[2] عمر العبد الله، فادي خليل وآخرون، مرجع سابق، ص 240.

[3] هاسريتشارد، "مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة"، **المتابع الإستراتيجي**، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2005، ص 43.

ريغان خطابه في مارس 1983 الذي أنشئ بموجبه برنامج مبادرة الدفاع الإستراتيجي، فدراسة "الحدود العليا" التي رعتها المؤسسة، والتي دعت فيها إلى نشر نظام دفاع فعال من الصواريخ البالستية كانت قد صدرت منذ عام 1982[1].

تلعب مراكز الفكر كذلك من خلال من خلال دراساتها وبحوثها طرح أفكار في مجال المستقبليات أو المجال لاستشرافي وهذا خاصة مع تطور علم المستقبليات في العالم للغربي والذي تزايد الإهتمام به حيث أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية من المتطلبات الضرورية للتخطيط الإستراتيجي في الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

2- تأمين مجموعة جاهزة و مؤهلة من الإختصاصيين للعمل في الحكومة:

تعمل مراكز الفكر خاصة الأمريكية على ضمان مجموعة كبيرة من الخبراء والمختصين للخدمة في الإدارات الأمريكية الجديدة وتعتبر هذه الوظيفة بالغة الأهمية في النظام السياسي الأمريكي، حيث أن إنتقال السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى الموظفين من الدرجة المتوسطة أو كبار الموظفين في السلطة التنفيذية، وتساعد مراكز الفكر الرؤساء والوزراء على سد هذا الفراغ[2] وعلى سبيل المثال على هذا الدور الفعال الذي تلعبه مراكز الفكر نذكر:

- قيام الرئيسي الأمريكي جيمي كارتر بعد إنتخابه عام 1976 بتعيين الكثير من خبراء مؤسسة بروكنجر ومجلس العلاقات الخارجية في حكومته، بعدها توجه الرئيس رونالد ريجان عام 1980 إلى الإستعانة خلال فترتيه الرئاسيتين بمائة وخمسين شخصا من مؤسسة هيرتيج ومؤسسة هوفر ومعهد أنتربرايز الأمريكي، كما اتبع بعد ذلك الرئيس بوش الأب نفس النمط.
- نجد أنه إضافة تزويد الإدارات الجديدة بالخبراء فهاته المراكز تقوم بتأمين مواقع ومناصب عمل للشخصيات المغادرة للمناصب الحكومية يستطيعون فيها ممارسة خبرتهم المكتسبة من الحكومة وهكذا الاستمرار في لعب أدوار مؤثرة في السياسة العامة والخارجية الأمريكية، وتعتبر هذه الخاصية وهي ما يطلق عليها مصطلح "الباب الدوار"* من مصادر قوة وميزة الولايات المتحدة الأمريكية
- كما يشعر الرئيس السابق جورج بوش بالامتنان والفضل الكبير لخبراء وباحثي مراكز الفكر الذين ساهموا في وضع أجندة السياسة الخارجية الأمريكية حتى أنه في الحفل السنوي لمعهد المشروع الأمريكي (American Enterprise Institute) توجه إليهم قائلا: "في هذا المعهد هناك مجموعة من أفضل العقول الأمريكية وأنتم تقومون بعمل جيد لدرجة أن إدارتي استعارت منكم عشرين من هذه العقول المفكرة،

[1] بسمة خليل نامق، مرجع سابق، ص 173.
[2] عمر العبد الله، فادي خليل وآخرون، مرجع سابق، ص 240.

وأريد أن أشكركم على خدماتكم"[1]، إن هذا الكلام إن دل على شيء إنما يدل على أهمية خبراء مراكز الفكر في لعب دور فعال في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، بل أصبحت أكثر من ذلك فأصبحت تشكل حكومة الظل في أمريكا وتؤكد بقوة على أنها الحكومة الخفية التي تصوغ القرار السياسي الخارجي وتكتبه، بعدها تترك مهمة التوقيع عليه للرئيس الأمريكي و معاونيه.

- كذلك يتم مرافقة خبراء من مراكز الفكر هذه لكبار المسئولين أو الوفود الرسمية الحكومية في زياراتهم الرسمية للدول كمستشارين خبراء في قضايا معينة موضع النقاش في جدول أعمال المسئولين أو تلك الوفود الحكومية.

3- وسيلة لحل النزاعات:

من الأدوار الحديثة والتي أصبحت تقوم بها بعض الفكر هي ممارسة الدبلوماسية الأكاديمية (Academic Diplomacy)، كأن يرسل بعض الخبراء والأكاديميين العاملين في مراكز الأبحاث من قبل وزارة الخارجية أو مؤسسات أمنية أو غيرها، وهذا لمعرفة آفاق تسوية أو المشاركة في وساطة أو مفاوضات حول أزمة سياسية معينة ، وهذا يكون إما بشكل رسمي أو غير رسمي، أو بشكل معلن أو في مسار موازي، على سبيل المثال ما حصل في المرحلة السرية لما قبل الوصول إلى إتفاقية أوسلو حيث قام "تيد لارسون" رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو(PRIO) بترتيب عملية المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في النرويج وبشكل سري.[2]

كذلك لقد وسعت فكر تقليدية مهمتها للمشاركة بصورة فعالة ونشطة في الدبلوماسية الوقائية وفي تدبر أمر النزاعات وحلها، ولعل أوضح مثال هو ما شرعت فيه مؤسسة كارنيجي الوقفية وهذا منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، من خلال تنظيمها لسلسلة من الاجتماعات في واشنطن، جمعت بين القادة السياسيين ورجال الدين ورجال الأعمال وممثلي العمال والأكاديميين في جنوب إفريقيا، وشخصيات من المعارضة للحكم العنصري في جنوب إفريقيا في المنفى، إضافة إلى أعضاء من الكونغرس ومسئولين في الحكومة

***الباب الدوار**Revolving Door عبارة أدبية بلاغية استخدمها جيمس ماكجان لبيان المكان الذي نعثر فيه على الثينك ثانكس، هذه الأبواب الموجودة في مداخل مقار الحكومة الاتحادية سمتها حسب ذلك الإيحاء البلاغي الجميل انسيابية حركة الداخل إليها والخارج منها من جهة، وتسهيل عمليات الرقابة المباشرة والمستمرة كما يحدث من ثانية، وهذا يشير بأن المتحكم في المشهد كله هي هذه المؤسسات التي إختارت المكان أولا وسلطة الرقابة عليه ثانيا، وبناءا على هذا ليس مستبعدا إن يكون أغلب ما يقع في المكان من صنيعة التينك ثانكس وتدبيرا منها، ويستخدم جيمس ماك جان عبارة أخرى في السياق نفسه وهي حكومات في الانتظار Government in waiting إن دلالة In Waiting تشير إلى استمرار فعل الانتظار مفاده أن هذه المراكز تنغمس في الفعل السياسي انغماسا كاملا دون أن تتحول إلى فاعل سياسي مباشر... لمزيد من التفاصيل أنظر:.علي الصالح مولي، مرجع سابق، ص47.

[1] أميمة عبد اللطيف، "قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكية"، مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية: تأثير مراكز الأبحاث الإستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، **المتابع الإستراتيجي**، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2005، ص ص، 13-15.

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر: سامي الخزندار، طارق الأسعد، مرجع سابق، ص 15.

الأمريكية، وقد ساهمت وساعدت هذه الاجتماعات التي عقدت على مدى ثماني سنوات على إقامة حوار وعلى إيجاد أول تفاهم حول مستقبل جنوب إفريقيا خلال فترة انتقالية دقيقة وحساسة[1].

كما أطلق مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية مشاريع عمل وهذا بغرض تلطيف جو العلاقات الإثنية بين سكان يوغوسلافيا السابقة، ولمد الجسور بين الانقسامات الدينية العلمانية في إسرائيل، ولتسهيل الحوار اليوناني التركي[2].

تمثل هذه المبادرات والوساطات السابقة فعالة، حيث أنها تساهم لحد كبير في إقامة السلام والمصالحة في المناطق الميالة إلى النزاع والمعرضة له، كذلك في المجتمعات التي مزقتها الحروب .

عن تلك الجهود التي تقوم بها مراكز الفكر والأبحاث خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مكملة لجهود الحكومة الأمريكية أو في أحيان أخرى بديل عنها حين يكون الوجود الرسمي الأمريكي مستحيلا، إضافة لكل ذلك تعتبر تلك المراكز بمثابة عيون وآذان للعالم وللمجتمع الدولي والولايات المتحدة في مناطق النزاعات والأزمات.

4- توفير مكان للنقاش على مستوى رفيع:

تساهم مؤسسات الفكر بشكل كبير في التوصل إلى تفاهم مشترك بل حتى الوصول إلى إجماع حول الخيارات المطروحة سواء فيما يخص السياسات العامة أو السياسة الخارجية، حيث انه لا يمكن لأي مبادرة كبرى أو مشروع عمل أن يستمر ما لم يتمتع بقاعدة معتبرة من التأييد الحاسم في أوساط المهتمين، ونجد أن اللقاءات والمؤتمرات والأنشطة التي تقوم بها مراكز الفكر بمثابة منابر غير حزبية لإعلان المبادرات الجديدة، وشرح السياسات ومعرفة ردود الفعل على الأفكار الجديدة[3]، وهكذا تقوم مراكز الفكر بتجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق وهذا من خلال إقامة جسور من العلاقات والتواصل بين أطراف متعددة تمثل في مجملها أقطاب إدارة السياسة العامة وتنفيذها، فمراكز الفكر تتوسط العلاقة ما بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية وهذا من خلال تحويل السياسة من عملية إجرائية وممارسة إلى مادة عملية تنتظم في أطروحات ونظريات وأفكار يمكن تداولها من قبل الأكاديميات في

[1] هاس ريتشارد، "مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة"، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، **مجلة إلكترونية** تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002، ص 7.

[2] هاس ريتشارد، المتابع الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 46.

[3] بسمة خليل نامق، مرجع سابق، ص 146.

مجال البحث والتدريس، وبهذا فمراكز الفكر تخدم المؤسسة الأكاديمية من خلال تحويل التجربة العملية غلى نظرية تدعيم البناء العقلي والعملي وتقدم له أرضية التطور[1].

5- التوعية وإثراء ثقافات الشعوب حول العالم:

فمثلا تساهم مؤسسات الفكر في إثراء الثقافة المدنية الأمريكية وهذا عن طريق توفير المعلومات والأخبار عن العالم وتعريفها للمواطن الأمريكي، ونلاحظ أن ظاهرة العولمة والتسارع التكنولوجي والانتشار الإلكتروني سرعت بشكل كبير في هذا الدور بتحقيق التواصل مع الجمهور المحلي والعالمي، وبهذا أصبح للفرد الأمريكي دور متزايد في السياسة سواء كانت داخلية أو خارجية.

6- بلورة وإعطاء نموذج الدولة المثالية:

لا يقتصر دور بعض مراكز الفكر على الأدوار السابقة، بل أصبح يتعداها إلى إظهار صورة الدولة بمظهر مقبول على الصعيد الخارجي، وما يتضمنه ذلك من تلميع هذه الصورة وترميم الآثار غير المرغوبة وغير المقبولة التي تخلقها سياستها وقراراتها، ولعل أحسن مثال على هذا هو حالة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحاول بعض مراكز الفكر والدراسات التابعة لها بتحسين صورتها في العالم، وهذا بعد احتلال العراق، والتضليل على سياستها الأمبريالية في العديد من دول العالم[2] وتبرير ذلك باسم شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان إلخ...

[1] خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص 22.

[2] يوسف عنتار، "حاجة المغرب إلى مراكز الدراسات الإستراتيجية لتطوير آدائه في السياسة الخارجية: قراءة في الدواعي والعوائق"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص، 134، 135.

خلاصة الفصل:

تعتبر مراكز الفكر من أبرز سمات النظام الديمقراطي، ومن أهم مظاهر العولمة وتأثيرها على العالم، فمصطلح مراكز الفكر رغم الغموض الذي يحيط به سواء من ناحية التعريف أو التصنيف، كذلك فيما يخص مصادر التمويل وما تلعبه من أدوار وتأثيرات على مستوى صناعة القرار، إلا أنه هناك إجماع بأنه ظاهرة أمريكية بامتياز فريدة من نوعها، فطبيعة النظام الأمريكي ومبادئه وقناعات مفكريه ومنظريه بصناعة الإمبراطورية، هو الذي عزز قوة هذه المراكز، فأصبحت بذلك الولايات المتحدة تجمع بين قوة الفكر والقوة المادية.

تتعدد تصنيفات وأنواع مراكز الفكر بتعدد المفكرين والمنظرين وتوجهاتهم، كما تتداخل بعض التصنيفات مع بعضها البعض.

تعتمد مراكز الفكر على استراتيجيات متعددة ووسائل مختلفة، وهذا بغرض الوصول بأفكارها إلى الجهات المعنية وكسب قوة التأثير بذلك.

تلعب مراكز الفكر أدوارا مهمة في رسم السياسات العامة، والسياسة الخارجية للدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما توسعت هذه الأدوار وازدادت قوة تأثيرها بفعل عوامل عديدة أهمها العولمة، فأصبحت الإشكالية ليس في نقص المعلومات،بل بالسيل الكبير من الأفكار والمعلومات الذي توفره هذه المراكز.

تمهيد:

تلعب مراكز الفكر الأمريكية الدور الكبير في تقديم العديد من الطروحات والنماذج والبحوث التي تسعى للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها القومي، ومن تم توظيفها وتطبيقها على أرض الواقع، يتناول هذا الفصل بعض مخرجات مراكز الفكر، والتي أدارت فترة ما بعد الحرب الباردة من خلال التركيز لا الحصر على أطروحة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما، ثم صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون وأخيرا نموذج الفوضى الخلاقة.

المبحث الأول: نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما

في جوان 1989 نشر فرانسيس فوكوياما*(Francis Fukuyama) مقالة بعنوان "نهاية التاريخ" في ثلاثين صفحة في مجلة أمريكية تدعى ناشيونال اينتريست (National Interst)، ولقد أثارت هذه المقالة نقاشا كبيرا على المستوى العالمي، والتي أصبح بعدها فوكوياما شخصا مشهورا في العالم[1]، وقد تحولت أطروحته بعدها إلى كتاب عرض في مؤسسة راند.

1- قراءة في أهم أفكار فرانسيس فوكوياما:

يقول فوكوياما:

> "إن الديمقراطية الليبرالية نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية، والصورة النهائية لنظام الحكم البشري وبالتالي فهي تمثل "نهاية التاريخ" وبعبارة أخرى أقوال أنه بينما شابت أشكال الحكم السابقة عيوب خطيرة وانتهاكات للعقل أدت في النهاية إلى سقوطها، فإن الديمقراطية الليبرالية قد يمكن القول بأنها خالية من مثل تلك التناقضات الأساسية الداخلية، وليس معنى ذلك القول بأن الديمقراطيات الراسخة كالولايات المتحدة الأمريكية أوفرنسا أو سويسرا لا تعرف الظلم أو المشكلات الاجتماعية الخطيرة.. وإنما المشكلات هي وليدة قصور في تطبيق المبدأين التوأم: الحرية والمساواة.. "[2]

يرى فرانسيس فوكوياما أن الصراع الأيديولوجي الذي حكم العالم منذ نشوء الفكر الماركسي في القرن الـ 19. ثم مع قيام الثورة البلشفية سنة 1917. إلى تأسيس الإشتراكية الدولية مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية قد وصل نهايته، وبالتالي حسم المعركة لصالح النظام الرأسمالي، وبانتهاء آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني أصبح العالم في ظل سيادة الإيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي ينعم في جنة من السلام والإنسجام بين أعضاءه.[3]

فالتاريخ ينتهي عندما يزول التناقض "السلب" بين الفكر والواقع، بين الإنسان والإنسان، بين الطبيعة والإنسان، فإذا كان التاريخ قد انتهى بالنسبة لهيغل عام 1806 وهذا في معركة

***فرانسيس فوكوياما:** هو مؤرخ وفيلسوف وباحث في الشؤون السياسية، أمريكي من أصل ياباني ولد سنة 1952 في شيكاغو، ودرس العلوم السياسية في جامعة هارفارد، حيث كان أستاذه صمويل هنتنغتون، ثم عمل في وزارة الخارجية وعين أستاذا في جامعة جون هوبكنز John Hopkins وهي إحدى أكبر الجامعات الأمريكية،ألف فرانسيس فوكوياما عدة كتب نذكر منها: "نهاية التاريخ والرجل الأخير" و "الإنقلاب الكبير" و"نهاية الإنسان: نتائج الثورة البيوتقنية" و "بناء الدولة: الحكم ونظام العالم في القرن الواحد والعشرين".

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت... والمتغير**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010،ص 133.

[2] فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، تر:حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص 8.

[3] عيسى السيد الدسوقي، **الشرق الأوسط وأمريكا في ظل النظام العالمي الجديد**، دار الأحمدي للنشر والتوزيع، القاهرة،2009 ، ص 49.

"بينا" بتصالح العقل مع الواقع وانتصار نابليون ممثلا للطليعة الإنسانية والتي كانت مجسدة لمبادئ الثورة الفرنسية، فالتاريخ عند فرانسيس فوكوياما قد انتصر وانتهى عام 1989 وهذا بانتصار الديمقراطية الليبرالية وزوال الإتحاد السوفيتي.[1]

إن أطروحة نهاية التاريخ The End of History تمثل في إطارها النظري الانتقال من الجيوبوليتيك، والتي تعني ممارسة القوة العسكرية من أجل تحقيق المطالب المكانية للدولة (توسعها الإقليمي أو العالمي) إلى الجيوإقتصاد، والتي تعني بتوسيع النفوذ الاقتصادي والسيادة الصناعية للدولة وهذا كل نجده في ظل سيادة المبادئ الليبرالية الرأسمالية.[2]

يأخذ فوكوياما فكرة "تيموس" من أفلاطون وهي قد تترجم بالرومانية أو الشجاعة أوالرتبة، " الميغالوتيما" هي "تيموس" الرجال العظماء محركي التاريخ كقيصر وستالين، ومن جهة أخرى "إيزوتيميا" هي المطالبة المتواضعة بالاعتراف بواسطة المساواة لا التفوق والتاريخ هو صراع بين هذين الشغفين، أما عبقرية الديمقراطية فتتجلى في أنها تمثل نهاية الصراع، وأن جدلية السيد والعبد هي محرك أول للتاريخ والذي لن نشهد استقراره مادام ذالك الانقسام، ومن هنا تتجلى عبقرية الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية في في كونها قادرة على المصالحة بين أنواع الرغبة التي ذكرها أفلاطون، وبهذا تحل المساواة السياسية في المجتمع بدلا من التفوق والسيطرة.[3]

فمسألة نهاية التاريخ إذن هي مسألة مستقبل التيموس وهذا ما إذا كانت الديمقراطية الليبرالية تشبع الرغبة في نيل الاعتراف على نحو كاف كما يقول "كوجيف"، أم أن هذه الرغبة ستظل بصورة أساسية غير مشبعة، حيث يمكن أن تظهر في صورة جد مختلفة، فالبناء التاريخي العالمي يعبر عن مسارين تاريخيين متوازيين، وقد كانت نهايتا المسارين واحدة وهي الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية.[4]

إن مبدأ "التيموس" اليوناني هو إيديولوجية النظام العالمي الجديد، فالغرب يريد الاعتراف له بالتفوق ذاته من طرف الآخر والتسليم له بأحقيته في قيادة العالم، في الوقت الذي تجد فيه الآخرين أي العالم غير الغربي يطالبون بالاعتراف بهم ككيانات خاصة، ونجد فوكوياما يستعمل في هذا الإطار مصطلحا "الميغالوتيما" والتي تعني رغبة الاعتراف بتفوق الذات و "الإيزوتيميا" وهي رغبة الآخر بالاعتراف به كمساو للغرب المتقدم.[5]

---

[1] عيسى السيد الدسوقي، المرجع السابق، ص 49.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 134.

[3] مارتن غريفتش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج العربي للأبحاث، دبي، 2008، ص 447.

[4] فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص252.

[5] يسين بوللوي، **حوار الحضارات كأحد المرتكزات الثقافية للنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص57.

لقد صور فرانسيس فوكوياما التاريخ الإنساني في شكل قطار يتكون من عربات متوجهة صوب مدينة محددة، ولكن في الطريق انقسمت القافلة إلى ثلاث مجموعات حيث:[1]

* المجموعة الأولى: حددت أهدافها ووجهتها بدقة، ووصلت إلى المدينة بسرعة، وهاته المجموعة قد بلغت هدفها بنيل الاعتراف، وهذا لكون الذات قد حققتها بواسطة الديمقراطية الليبرالية وبالتالي وصلت إلى نهاية التاريخ.
* المجموعة الثانية: تعرضت لصعوبات وهجومات فضلت الطريق (صعوبات سياسية، دينية،عرقية...) وهذا ما صعب من وصولها في الوقت المحدد، وهي المجتمعات التي خضعت لنظم شمولية من الحكم في الغرب.
* المجموعة الثالثة: وهي غير قادرة على إكمال الرحلة لذلك تفضل الإقامة في الصحراء، وستبقى تعيش أوضاعا تاريخية مليئة بالتناقضات والصراعات العرقية والسياسية.. ونقصد بها المجتمعات غير الغربية.

2- محاور الصراع بين العالمين التاريخي وما بعد التاريخي عند فوكوياما:

حسب فوكوياما سينقسم العالم في المستقبل إلى شطرين، الأول قد تخطى التاريخ، أما الثاني فلا يزال غارقا في التاريخ، حيث أن في عالم ما بعد التاريخ سيكون الإقتصاد هو المحور الرئيسي للتفاعل بين الدول...

سيكون هناك تنافس كبير في المجال الاقتصادي ولكنه محدود في المجال العسكري، سيظل العالم ما بعد التاريخي مقسما إلى دول قومية، لكن هذه الأخيرة ستكون متصالحة مع الليبرالية، أما العالم التاريخي فسيبقى فريسة ومرتعا لمختلف الصراعات القومية والأيديولوجية والدينية.. وستظل الدولة القومية هي المحور الرئيسي للهوية السياسة في العالم التاريخي.[2]

إن العالمين التاريخي وما بعد التاريخ سيقومان جنبا إلى جنب، سيكون التفاعل بينهما في حدود ضيقة، ولكن هناك محاور اصطدام بينهما لعل أهمها ثلاث وهي:

المحور الأول: النفط

إن إنتاج النفط لا يزال مركزا في عالم التاريخ، وهو حيوي بالنسبة للرخاء الاقتصادي لعالم ما بعد التاريخ. ورغم زيادة الاعتماد المتبادل بين دول العالم إلا أنه ما يزال السلعة التي يتركز إنتاجها في مناطق معينة، وهذا ما يجعلها تتمكن من التلاعب بأسعاره في

[1] يسين بوللوي، المرجع السابق، ص ص، 56، 57.
[2] فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 242.

السوق أو زعزعتها لأسباب سياسة، وكل هذا سيؤدي إلى عواقب اقتصادية مدمرة على عالم ما بعد التاريخ.

المحور الثاني: الهجرة

تعتبر الهجرة أقل تأثيرا مقارنة بالنفط، لكنها ستسبب متاعب أكبر على المدى الطويل، حيث أن هناك تزايدا في توافد الأفراد من الدول الفقيرة غير المستقرة إلى الدول الغنية الآمنة، وهو في تزايد مستمر نتيجة الاضطرابات السياسية التي يعاني منها العالم التاريخي، إضافة إلى الأسباب الاقتصادية ومسألة العمالة والأجور، وسيكون للتنافس الاقتصادي داخل السوق العالمية الدور الكبير في تشجيع الاندماج بين أسواق العمل.

المحور الثالث: انتشار الأسلحة النووية

بغض النظر عما تشكله الدول التاريخية من خطر على جيرانها، فدول ما بعد التاريخ لديها مصلحة في عدم وصول وانتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.. إلى العالم التاريخي نتيجة للعنف والصراعات التي يعانيها، كما ستطرح في المستقبل مسائل النظام العالمي والتي ستشمل أنماط معينة من الشؤون البيئية، والتي يهددها الانتشار غير السوي والمنظم للتكنولوجيا.[1]

3- الأطروحات الناتجة عن القول بنهاية التاريخ:

*** الأطروحة الأولى : نهاية الامبريالية كظاهرة تاريخية**

فإذا كانت نهاية التاريخ تعني بانتصار الديمقراطية الليبرالية وظهور الدولة المتجانسة التي تقوم على إلغاء علاقة السيد والعبيد في المجتمع، هذا النوع سينطبق ويعمم على العلاقات بين الدول، بمعنى انتهاء علاقات السيد بالعبيد بين الدول، أي نهاية الأمبريالية وهو ما سيقلل احتمال نشوء حروب في المستقبل، حيث أن الأمبريالية حسب فوكوياما تنشأ بصورة مباشرة عن رغبة السيد الأرستقراطي في نيل الإعتراف بتفوقه (الميجالوثيميا)، فرغبة السادة لنيل الاعتراف وليس بنية نظام الدولة هي السبب الأصلي للحروب.[2]

فالدول الأمبريالية كانت محكومة من قبل الطبقة الأرستقراطية، فهذه الرغبة لنيل الاعتراف قد انعكست على توجهات الدول والتي سعت للتوسع، ولهذا بدأ الصراع بين الدول وأصبح هو مصدر الامبريالية.

الأطروحة الثانية: ظهور "خاتم البشر" وتمرده على الوضع القائم

[1] فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق، ص ص، 243، 244.

[2] محمد سيف حيدر النقيد، **نظرية"نهاية التاريخ" وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص60.

فالديمقراطية الليبرالية التي ستحلل الاستهلاك الرشيد والعقلاني، والتي تكرس كذلك الدولة العامة المتجانسة التي توفر الاعتراف لجميع مواطنيها بقدر ما سنصبح خاتم البشر.. ولكن هذه الحياة ستكون مملة في نهاية الأمر، فالبشر سيستمرون في البحث عن مُثُل عليا ويعيشون لأجلها، حتى وإن تحققت أعظم المُثل على وجه الأرض، وسيريدون المخاطرة بحياتهم حتى ولو نجح النظام العالمي الجديد في القضاء على نشوء الحروب، وهذا نجده تناقض كبير والذي لم تحله الديمقراطية الليبرالية.[1]

4- إسقاط أطروحة نهاية التاريخ لفترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي اعتبرها معظم الأمريكيين هجوما يستهدف بالدرجة الأولى الحريات والمؤسسات الديمقراطية في بلدهم، قد أعادت إلى الواجهة أطروحات فرانسيس فوكوياما والتي تشدد على محورية وكونية القيم الأمريكية، ولهذا فقد شددت الإدارة الأمريكية على تلك القيم وعلى استحالة تخلي الدولة العظمى الوحيدة في العالم عن مهمة صيانة النظام العالمي الجديد، وشرعت في تطوير أفكارها في هذا الاتجاه مركزة على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي حسبهم تشكل الأساس لبناء العالم الجديد، وكذلك تعتبر الطريق الأمثل للتخفيف من التهديدات التي تتعرض لها أمريكا.[2]

إذا كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة قد سعت على نشر القيم الأمريكية والتي مثلت واجبا معنويا، فإن بوش الإبن زيادة على ذلك كان يرى أن تحقيق ذلك الهدف يجب أن يستند إلى القوة العسكرية، فالرئيس الأمريكي كان يسعى لعولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية الليبرالية، وقد وفرت "الحرب ضد الإرهاب" الفرصة السانحة للإدارة الأمريكية للتأكيد على النموذج الليبرالي كخيار لا بديل له في صد هذا الخطر العالمي، خاصة بعد طرح بوش الإبن لتصوره المستقبلي: "من ليس معنا فهو ضدنا"، ومن تم أصبحت الإدارة الأمريكية جادة في سعيها لتوسيع وتعميم الديمقراطية الليبرالية في الجزء "التاريخي" من العالم، والذي يفتقر إلى الحس الديمقراطي، فبوش كما فوكوياما ينظر إلى بلاده أمريكا باعتبارها الخاتمة الطبيعية للتاريخ، وهذا الاقتناع قد انتقل من أوساط النخب والقوى المحافظة، والتي أعجبت بأطروحات فوكوياما وأيدتها* وانتقلت إلى دائرة صنع القرار السياسي والإستراتيجي الأمريكي، ولعل أبرز الشواهد في هذا الصدد نجد

[1] محمد سيف حيدر النقيد، المرجع السابق، ص61.

[2] محمد سيف حيدر النقيد، المرجع السابق، ص 99.

*انتمى فرانسيس فوكوياما إلى المحافظين الجدد، رغم أنه انتقد توجهاتهم فيما بعد ،ساهم في إعداد مشروع القرن الأمريكي الجديد سنة 1997، وأمضى سنة 1998 عريضة طالب فيها مع أشخاص آخرين الرئيس كلينتون بقلب نظام صدام حسين، وقد شغل منصب مستشار في إدارة الرئيس الأمريكي بوش الإبن.

الإستراتجيتين الأمريكيتين لعام 2002 و2006 والتي عكست الطموح الإمبراطوري لإدارة بوش الإبن.[1]

يمكن القول إن أهم دول " العالم ما بعد التاريخي" إذا استخدمنا قاموس فرانسيس فوكوياما، قد باتت تتدخل لدمقرطة وتغيير أهم دول "العالم التاريخي" والتي أكثرها ممانعة للأطروحات الليبرالية الغربية، صحيح أن هناك اختلافا في التصورات والأفكار بين أهم مكوني العالم ما بعد التاريخي ، أي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي حول التدخل والإستراتيجيات المتبعة، وهذا يتوقف على طبيعة الرؤية لكل منهما لنفسه ودوره في العالم، إلا أنه بعد أحداث سبتمبر قد أخذ الأمر أبعادا إلى حد العمل العسكري إذا لزم الأمر، ذلك لتغيير أنظمة الدول غير الديمقراطية وجعلها أكثر حرية وديمقراطية، وهذا على اعتبار أن هذا النظام هو عينة النموذج الإيديولوجي التاريخي المنتصر الذي قدمه فوكوياما في نهاية التاريخ، أي الديمقراطية الليبرالية المقرونة باقتصاد السوق.[2]

5- الإنتقادات الموجهة لأطروحة نهاية التاريخ:

- تعتبر نظرية نهاية التاريخ أطروحة موجهة، تنطلق من انتماء واضح للنموذج الأمريكي المسيطر على العالم، حيث أن تأليف الكتاب ورواجه تزامن مع طرح بديل للقطبية الأمريكية ومحاولة تفردها بزعامة العالم، وسقوط النظام الإشتراكي واستغلال تعميق أزمة الفكر الإشتراكي وتحويله إلى فكر جامد وميت لا يستطيع تجديد نفسه.
- رغم إصرار فوكوياما* على صحة أفكاره ودفاعه المتواصل عنها، إلا أن هناك نقطة ضعف اعترف بها، وهي أن التاريخ لن ينتهي مادامت العلوم المعاصرة لم تبلغ غايتها ونهايتها بعد، وأنه لا يمكن وضع حد للعلم، وهو الذي يقوم بالصيرورة التاريخية، وهذا يعني أن التاريخ لن ينتهي في مجتمع ما يزال ينتج العلوم، بل إنه- باعتراف فوكوياما نفسه- تشكل اللحظة الراهنة زمنا متميزا تعرف خلاله البشرية صحوة تكنولوجية وتجديدا هائلا في شتى المجالات، وهذا ما يؤدي إلى تاريخ جديد يوحي بعطاءات إنسانية جديدة و إبداعات بشرية خلاقة.

المبحث الثاني: صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون

تعتبر أطروحة صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون*مثيرة للجدل، وذلك على المستوى الفلسفي والديني والسياسي على حد السواء، وهذا نظرا لحساسية الأفكار التي تضمنتها، ومن جهة أخرى الظروف التاريخية التي صدرت فيها، وقد استقطبت إهتماما متميزا لدى

[1]لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد سيف حيدر النقيد، مرجع سابق، ص ص، 103-105.

*فوكوياما نفسه سنة 2005 وقف ضد حرب العراق، وطالب صديقه رونالد رامسفيلد وزير الدفاع، بالتنحي عن وزارة الدفاع، وواصل فوكوياما تقلباته فأعلن سنة 2005 لصحيفة الزمان السويسرية أنه صوت لصالح باراك أوباما، وفي ذات المقال إنتقد إدارة الرئيس بوش الإبن واعتبرها أسوأ إدارة عرفها في حياته، وأعلن أن الأوضاع الجديدة لا يمكن معالجتها بالأدوات القديمة التي كانت صالحة منذ 30 سنة في عهد ريغان.

الباحثين وهي تحاول بناء رؤية مستقبلية للسياسة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وهي تعكس على وجه الخصوص بعض الاتجاهات داخل دوائر الفكر الإستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اعتبرت هذه الأطروحة بمثابة محاولة جادة لملأ الفراغ النظري الذي يؤطر لسياسة ما بعد الحرب الباردة، ويعطيها بعدا عقائديا ومثلت بذلك جانبا استراتيجيا هاما، حتى أن الكثيرين يشبهون صدام الحضارات بالمقالة الشهيرة لـ "جورج كينان" والتي نشرت وشكلت المرجع الأساسي والإستراتيجي للولايات المتحدة في إطار ما يسمى بسياسة الإحتواء أثناء فترة الحرب الباردة.[1]

1- تأصيل أطروحة صدام الحضارات:

تمحور التصور النظري لـ "صمويل هنتنغتون" حول فكرة مفادها أن الهوية الثقافية والتي تعني في أوسع معانيها الهوية الحضارية. هي التي تشكل نماذج التماسك والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث لم تعد الفروق المتمايزة بين الشعوب أيديولوجية أو سياسية أو إقتصادية.. و إنما فروق ثقافية. وبناءا على ذلك تحاول الشعوب والأمم أن تجيب عن السؤال المهم: من نحن؟ وتأتي الإجابة عليه بالأسلوب التقليدي بالإشارة إلى الأشياء التي تعني لهم الكثير، فالناس يعرفون أنفسهم من خلال النسب، الدين واللغة، التاريخ والقيم.. ويتطابقون مع الجماعات الثقافية ومع الحضارات على المستوى الأكبر[2]

وفي هذا السياق يقول هنتنغتون:

***التعريف بصامويل هنتنغتون:** ولد صمويل هنتنغتون في 08 أفريل سنة 1927 في نيويورك في أسرة متوسطة الحال. تخرج بدرجة إمتياز من جامعة يال وعمره ثمانية عشر عاما وأكمل الدراسة فيها بسنتين ونصف، حصل على الماجستير من جامعة شيكاغو ودكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هارفارد. بدأ التدريس وعمره ثلاث وعشرون سنة إذ انضم إلى السلك التدريسي في جامعة هارفارد منذ عام 1950 إلى غاية تقاعده في سنة 2007.

يعد هنتنغتون واحدا من أكبر علماء السياسة وواحدا من رواد السياسة المقارنة. كان رئيسا للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، كما أن له نفوذ ومكانة مرموقة في الدراسات الإستراتيجية فقد كان رئيسا لأكاديمية هارفارد للدراسات الدولية والإقليمية، وعمل مديرا لمعهد أولين (OLIN) للدراسات الأمريكية للسياسية الخارجية وعني في المقام الأول بالسياسات المقارنة بين دول الجنوب والمجتمعات ما بعد الصناعية، وأسندت إليه ما بين عام 1977 و 1978 مهمة قسم التحليل والإستشراق في مجلس الأمن القومي، ويعمل على تقديم تقارير ودراسات واستشارات إلى الدوائر الرسمية والإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

توفي هنتغتون يوم 24 ديسمبر 2008.

لـه العديد من المؤلفات يدور أهمها:

1- الجندي والدولة.
2- النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة 1967.
3- الموجة الثالثة للديمقراطية 1991.
4- صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي 1996.
5- من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية.

لمزيد من التفاصيل أنظر: قيس ناصر راهي، "دورالدولة في أطروحة صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون دور المملكة العربية السعودية أنموذجا"، **مجلة الخليج العربي**، المجلد40، العدد(1-2)، العراق، 2012، ص ص، 4، 5.

[1]صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات..إعادة صنع النظام العالمي**، تر:طلعت الشايب، ط2، دار الكتب المصرية، مصر، 1999، ص 39.

[2]صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي**، المرجع السابق، ص 46.

في هذا العالم الجديد لن تكون الصراعات المهمة والملحة والخطيرة بين الطبقات الإجتماعية أو بين الغني والفقير أو بين أي جماعات أخرى محددة إقتصاديا. الصراعات ستكون بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة، الحروب القبلية والصراعات العرقية سوف تحدث داخل الحضارات إلا أن العنف بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة يحمل معه التصعيد..[1]

أعتبر صمويل هنتغتون في كتابه "صدام الحضارات" أن العالم في مقتبل القرن الواحد والعشرين أمام جيل جديد من الحروب والذي سيخلف الأجيال القديمة والتي تميزت خلال القرون الوسطى وحتى نهاية القرن الثامن عشر(1648_1789) بالصراعات بين أمراء الحرب الإقطاعيين من أجل التوسع الترابي. تلتها بعد ذلك حروب الأمم أو الشعوب(1789_1918) التي اضمحلت بدورها لتترك مكانها في القرن العشرين الصراعات الإيديولوجية(1918_1989) التي يعتقد هنتنغتون أنها ستترك مكانها هي الأخرى للحروب الحضارية لا سيما الحرب بين الغرب "اليهودي المسيحي" والإسلام وبين الغرب والكونفوشيوسية.[2]

فيصف هنتنغتون حالة الصراع في العالم ليس بسبب الطبيعة الحيوانية الشريرة للإنسان كما يحاجج هوبز ولكن يعود إلى الإختلاف المدني الحضاري. وحتى أن حقيقة أكثر الصراعات تدميرا في تاريخ العالم كانت الحروب القومية و الأمبريالية، الإستعمارية، والعالمية التي بدأتها الحكومات الأوروبية في القرنين 19م و20م، لم تثن هنتنغتون على التأكيد أن أطول الصراعات وأعنفها على مدار القرون ولدتها الخلافات الحضارية.[3]

وبحسب هنتنغتون فإن صدام الحضارات يحدث على مستويين، فعلى المستوى الجزئي تتصارع المجموعات المتجاورة على امتداد خطوط التقسيم بين الحضاراتبصورة عنيفة عادة،وهذا من أجل السيطرة والإستيلاء على أراضي بعضها البعض، أما على المستوى الكلي فتتنافس دول من حضارات مختلفة على القوة العسكرية، وكذا القوة الاقتصادية النسبية، وتتصارع من أجل السيطرة والهيمنة على المؤسسات الدولية، وتتنافس على ترويج قيمها الدينية الخاصة.[4]

---

[1] المرجع السابق، ص 46.

[2] محمد العربي بن عزوز، **زمن هنتنغتون؟ صدام الحضارات ونهاية التاريخ**، دار النهضة العربية،د،ذ،ب،ن، 2009، ص 36.

[3] جيمري سولت، **تفتيت الشرق الأوسط، تاريخ الإضطرابات التي يثيرها الغرب في العلم العربي**، تر: نبيل صبحي الطويل، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ص31.

[4] تامر كامل، **تداعيات عاصفة الأبراج الإستراتيجيات الدولية في عصر العولمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002، ص211.

يرى هنتنغتون أن أطروحته تحاول تفسير السياسة العالمية بعد الحرب الباردة، وهذا بالاعتماد على المدخل الحضاراتي، والذي سيحاول فهم واستيعاب السياسة العالمية في أواخر القرن العشرين وهذا لا يعني بأنه سيبقى هو النموذج الأصلح.

وفي هذا السياق يقول:

> نموذج الحضارة، يقدم لنا خريطة مبسطة ولكن دون إخلال لفهم ما يدور في العالم، والقرن العشرون يجمع أوراقه، إلا أنه لا يوجد نموذج ما صالح للأبد، فنموذج الحرب الباردة كان مفيدا وملائما لعدة سنوات، ولكنه أصبح قديما في نهاية الثمانينات وفي مرحلة ما سوف يلقى هذا النموذج القائم نفس المصير.[1]

إلى جانب هذا، فإن هنتنغتون يرى أن هناك حالات شاذة بالنسبة للصراعات الموجودة، والتي وإن صعب تفسيرها وفق النموذج القائم، إلا أنها لا تدحض صحة النموذج، ولا يمكن هدم أي نموذج دون تقديم نموذج أفضل من حيث قدرته على تفسير الأحداث، ويشير صمويل هنتنغتون في هذا الصدد إلى الإنتقادات التي استشهدت بحرب الخليج الثانية، والتي لم يكن من الممكن تفسيرها أو التنبؤ بحدوثها، في إطار نموذج الصراع الحضاري، وإن كان يرى أن إختفاء الحلف الذي تشكل ضد العراق في سنة 1991 كان يسهل التنبؤ به، ضمن نموذجه.

2- تقسيم الحضارات حسب صامويل هنتنغتون:

الحضارات عند هنتنغتون سبع حضارات والثامنة محتملة، وهذه الحضارات هي: الحضارة الغربية، الحضارة الصينية، الحضارة اليابانية، الحضارة الإسلامية، الحضارة الهندوسية، الحضارة السلافية الأرثذوكسية، الحضارة الأمريكية اللاتينية، الحضارة الإفريقية.

وقد حدد هذا المفكر خصوصيات كل حضارة على الشكل التالي:

- الحضارة الغربية:تؤرخ عادة على أنساق برزت منذ 700سنة قبل ميلاد المسيح عليه السلام، وينظر إليها عادة أنها متواجدة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية.[2]

وحسب هنتنغتون هناك عدة مميزات ينفرد بها الغرب عن الحضارات الأخرى وهي الميراث الكلاسيكي من الفلسفة اليونانية والرومانية والكاثوليكية والبروتستانتية. وفي

[1] صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات..إعادة صنع النظام العالمي**، مرجع سابق، ص61.
[2] صامويل هنتنغتون، المرجع السابق، ص76.

تعدد اللغات وكذا فضل السلطة الدينية عن الدنيوية وسيادة القانون والتعددية الإجتماعية والفردية.[1]

- الحضارة الصينية: يعود تاريخها إلى 1500 سنة قبل المسيح على الأقل، أو ربما ألف عام قبل ذلك، وقد أطلق عليها هنتنغتون اسم الحضارة الكونفوشوسية، غير أنه يعود ويقول أن هذه الأخيرة هي أحد المكونات الأساسية في الحضارة الصينية، فالحضارة الصينية تتخطى الصين ككيان سياسي لتشمل جنوب شرق آسيا وتصف الثقافة الصينية في أي مكان خارج الصين، وكذا الثقافات ذات الصلة مع الفيتنام وكوريا.
- الحضارة اليابانية: يرجع هنتنغتون تاريخ ظهورها إل الفترة الممتدة بين 100 و400 سنة قبل الميلاد، والبعض من الباحثين يقومون بضم الثقافتين الصينية واليابانية تحت اسم حضارة الشرق الأقصى ويعتبرونها حضارة واحدة.
- الحضارة الهندية: لقد وجدت في شبه القارة الهندية منذ 1500 سنة قبل الميلاد، اعتبرت الهندوسية الثقافة الأساسية في شبه القارة منذ 2000 سنة قبل الميلاد، وهي أكثر من مجرد دين أو نظام إجتماعي، فهي لب الحضارة الهندية على الرغم من وجود جماعة مسلمة ذات أهمية وأقليات ثقافية أخرى متعددة.
- حضارة أمريكا اللاتينية: على الرغم من أن هذه الحضارة هي وليدة الحضارة الغربية، إلا أنها تطورت وتميزت عن أمريكا وأوروبا الشمالية، وصار لها ثقافة تسلطية والتي لا توجد في أوروبا وأمريكا الشمالية.
- الحضارة الأرثوذوكسية: تركزت هذه الحضارة بخصوصياتها في روسيا كدين منفرد بعد 200 سنة من الحكم التتاري والإستبدادية الشرقية وعدم الاحتكاك بالحضارة الغربية وعصر التنوير.
- الحضارة الإسلامية: يؤكد جميع الباحثين بوجود حضارة إسلامية متميزة، وهذا بعد أن أنشأ الإسلام في شبه الجزيرة العربية في القرن السابع ميلادي، وقد انتشر الإسلام بسرعة عبر شمال إفريقيا وشبه جزيرة إيبيريا، وكذا وسط آسيا وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا، وكنتيجة لذلك فإن ثقافات متميزة وحضارات فرعية كثيرة توجد داخل الإسلام، تضم العربية والتركية والفارسية والملايو.[2]
- الحضارة الإفريقية: وهي حضارة محتملة، حيث يقول هنتنغتون أن معظم علماء الحضارات لا يعترفون بوجود حضارة إفريقية متميزة، فهي مزيج من الحضارة

[1]لمزيد من التفاصيل أنظر:عبد الرزاق مقري، **صدام الحضارات محاولة للفهم أبعاد وأسباب و... العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية**، دار الكلمة، مصر، 2004، ص ص، 19-21.

[2]لمزيد من التفاصيل أنظر: صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات..إعادة صنع النظام العالمي**، مرجع سابق، ص ص، 75-78.

الإسلامية والغربية وقامت بتطوير نوع من التميز والخصوصية، وهذا ما يؤهلها لأن تصنف كحضارة قائمة بذاتها.

ولقد صنف هنتنغتون طبيعة العلاقات بين الغرب والحضارات الأخرى في ثلاث دوائر، متخذا معيار العداء أساسا للتصنيف:

- الحضارات المتحدية: وهما حضارتا الإسلام والصين.
- الحضارات المتأرجحة: وهي الروسية، اليابانية والهندوسية وتكون علاقاتها مع الغرب علاقات تعاونية تارة وصراعية تارة أخرى، فالدول الثلاث تقف مع الحضارات المتحدية ومع الغرب في أوقات أخرى.
- الحضارات الضعيفة: وتتمثل في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وهي تعتمد على الغرب.[1]

3- أسباب الصدام بين الحضارات:

يرجع هنتنغتون أسباب الصدام بين هذه الحضارات إلى:

أولا: الفروق بين الحضارات ليست واقعية فقط بل أساسية، فالحضارات تتميز عن بعضها البعض وفقا للتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأهم من هذا الدين، ويؤكد هنتنغتون على أن هناك إختلافات جوهرية بين هذه الحضارات، هي نتاج قرون خلت وان تختفي سريعا وهي أكثر جوهرية من الفروق بين الإيديولوجيات السياسية والأنظمة السياسية.

ثانيا: العالم أخد بالتقلص وتزداد فيه التفاعلات بين الشعوب التي تنتمي لحضارات مختلفة،هذه التفاعلات المتزايدة تعمق الوعي الحضاري والإحساس بالفروق بين الحضارات. إن التفاعلات المتبادلة بين الشعوب التي تنتمي إلى حضارات مختلفة تعمل على تعزيز الوعي الحضاري لشعب ما وهذا بدوره يعمل على تنشيط الفوارق والضغائن المتجذرة والتي يعتقد أنها تمتد إلى عمق التاريخ.[2]

ثالثا: إن عملية التحديث الإقتصادي والتغيير الإجتماعي في أنحاء العالم تعمل على فصل الناس عن هويات محلية قديمة، وكذلك نجد أن الدولة القومية تضعف كمصدر للهوية الذاتية، الأمر الذي أدى إلى تحرك الدين وظهور الأصوليات بمختلف أشكالها.

رابعا: يعزز نمو الوعي الحضاري بفعل الدور المزدوج للغرب، فمن ناحية نجد أن الغرب في قمة قوته، وربما نتيجة لذلك نجد بروز ظاهرة العودة إلى الجذور بين الحضارات غير العربية.[3]

---

[1] يسين بوللوي، مرجع سابق، ص80.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص45.

[3] قيس ناصر راهي، مرجع سابق.

خامسا: المميزات والفروق الثقافية هي أقل إستقرارا، وبالتالي الأقل سهولة على صعيد البث بالأمور، من المميزات السياسية والإقتصادية ففي الإتحاد السوفياتي السابق، يستطيع أن يصبحوا ديمقراطيين والأغنياء فقراء والفقراء أغنياء، لكن الروس لا يستطيعون أن يصبحوا أستونيين ولا أرمينيين، وفي الصراعات الطبقية والأديولوجية فالسؤال البارز كان هو: أي جانب نتخذ؟ أما في الصراعات القائمة بين الحضارات فالسؤال البارز هو: من تكون؟

سادسا: نجد كذلك أن الإقليمية آخذة في التزايد، فمن ناحية المتوقع أن تتعزز وتزيد الإقليمية الاقتصادية الناجمة عن الوعي الحضاري ومن ناحية أخرى قد تنجح الإقليمية الاقتصادية فقط عندما تتجذر في حضارة مشتركة.[1]

- **أحداث 11 سبتمبر 2001 وأطروحة صدام الحضارات:**

لقد دفعت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر2001 بالسياسيين الأمريكيين إلى محاولة بعث مقولة صدام الحضارات من جديد، والسعي من خلالها إلى اعتماد نوع من المفاضلة بين الحضارات والثقافات، وقد أسهم الإعلام الصهيوني وتجلياته في مراكز صنع القرار السياسي، وتشكيل الرأي العالم العالمي، بقدر كبير في تثبيت هذه الصورة والترويج لها وتحويلها إلى ما يشبه حقيقة في عقل الغرب، فقد وفرت الأحداث فرصة لأمريكا لاعتبار ما حصل أنه تعبير دموي عن صراع حضاري قديم غير قابل للحل عن طريق الحوار، بل يجب أن يتم مقاومته وقمعه بالعنف.[2]

كما أن هنتنغتون قد عاد إلى فكرته بقوة أكبر حيث يقول: السياسات الدولية المعاصرة هي عصر حروب المسلمين، يحارب المسلمون بعضهم بعضا ويحاربون غير المسلمين أكثر بكثير مما يفعله أهل الحضارات الأخرى، ولقد حلت حروب المسلمين محل الحرب الباردة كشكل رئيسي للصراعات الدولية، وتشمل هذه الحروب: حروب الإرهاب وحروب العصابات (الفدائيين) والحروب الأهلية والحروب البينية بين الدول، وكل هذه الأمثلة والتي تعبر عنف المسلمين، يمكن جمعها في صدام كبير واحد هو صدام الحضارات بين الإسلام والغرب أو بين الإسلام وبقية العالم، ومع ذلك ليس الأمر حتميا وعلى الأغلب فعنف المسلمين سيبقى متفرقا ومتنوعا ومتكررا.[3]

وفي تهجمه المستمر على الإسلام، يقدم برنالد لويس، أحد أكبر دارسي السياسة الخارجية الأمريكية والموقع على "بيان الحرب" في مقالة نشرت بمناسبة الذكرى الأولى لأحداث 11سبتمبر2001 تحت عنوان "ميراث الكراهية" كيف حولوا "العالم الحر" الذي

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص46.
[2] ثامر كامل محمد، مرجع سابق، ص213.
[3] جيرمي سولت، مرجع سابق، ص32.

تتزعمه أمريكا إلى "ديار الكفر" الأسباب التي دفعت هذه القوى لتفعل ما فعلته في الحادي عشر من سبتمبر، من خلال سؤال مركزي:

لماذا يكرهوننا إلى هذا الحد؟ وما لذي فعلناه وأسأنا فيه إليهم؟

ليجيب بكل بساطة:

> "أن الضغينة والحقد الكامن في العالم الإسلامي نشأت من القوة والنجاح اللتين حققتهما الولايات المتحدة، إذ يشير إلى أنه من المستحيل أن تكون قويا وناجحا وأن يحبك الآخرون ممن ليسوا أقوياءأو ناجحين".

كما يضيف لويس إلى أن سبب إحتقار العالم الإسلامي للولايات المتحدة الأمريكية، والغرب هو ما يصفونه بالتحلل والتفسخ الأخلاقي الذي يميز الحياة الأمريكية، منتهيا إلى أن ما حصل في الحادي عشر سبتمبر كان نتيجة لذلك الفهم والإدراك الخاطئ للقيم الأمريكية وكذا الغيرة منها.[1]

كما قد أعلن المجلس الأمريكي للأمناء والخريجين، وهو مجموعة محافظة للمراقبة أسستها لين تشيني، زوجة نائب الرئيس والسناتور جوزيف ليبرمان، في نوفمبر2001 إنشاء صندوق الدفاع عن "الحضارة" وأوضح:

"أن أمريكا ليست وحدها هي التي هوجمت في 11 سبتمبر إنما الحضارة، لقد تعرضنا للهجوم ليس بسبب نقائصنا وإنما بسبب فضائلنا"[2]

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر2001، قد ذكرت وسائل الإعلام أن أكثر الكتب مبيعا في أمريكا هو كتاب "صدام الحضارات" وهي ما تعبر عن توجيه وصياغة الرأي العام، فالإدارة الأمريكية قد تعاملت مع الحدث قبل التحقيق والتأكد سنة بنظرية العدو الجاهز.[3]

أما هنتنغتون فنجده يبدأ في وصف العلاقة بين أمريكا والإسلام المتشدد، بالتنبيه بأن الأمريكيين لا يرون الإسلام شعبا ودينا وحضارة باعتباره عدوا لأمريكا، وإنما العدو هو الإسلاميين المتشددين، سواء الدينيون أو العلمانيون هم الذين يرون أمريكا وشعبها وحضارتها باعتبارها عدو للإسلام، ولهذا يرى هنتنغتون أنه ليس أمام الأمريكيين إلا أن يرو الإسلاميين المتشددين على هذا النحو، فالعداء الإسلامي يشجع الأمريكيين على أن يحددو هويتهم وفق شروط دينية وثقافية.

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ص، 264، 265.

[2] ويليام بلوم، **الدولة المارقة دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم**، تر: كمال السيد، (المشروع القومي للترجمة) المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2002، ص11.

[3] ثامر كامل محمد، مرجع سابق، ص215.

ويتتبع هنتنغتون تجمع الإتجاهات المعادية للمسلمين نحو أمريكا، فيقول أنها اكتسبت قوة في التسعينات وأصبحت جادة أكثر قوة ووضوحا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فعلى الرغم من أن المسلمين أغلبيتهم قد عبروا عن فزعهم لما حدث وتعاطفهم مع الشعب الأمريكي، ولكنهم ما لبثوا وسرعان ما تبنى بعضهم نظريات تقول بأن الهجمات قد نظمتها المخابرات الأمريكية أو الموساد الإسرائيلي، كما أنهم قد عارضوا بشدة العمل العسكري الأمريكي ضد تنظيم القاعدة في أفغانستان ونظام طالبان، كما أن استطلاعات الرأي لعشرة آلاف مشترك في تسعة دول إسلامية من ديسمبر2001 إلى جانفي2002، أن الذين تم سؤالهم قد اعتبروا أمريكا قاسية وعدوانية ومتغطرسة وسريعة الاستثارة ومتحيزة ضد السياسات الأجنبية.[1]

في ادعاءاته الأكثر تحديا وإثارة عن الإسلام والغرب في كتابه "صدام الحضارات وإعادة إنشاء النظام العالمي"،يحاجج هنتنغتون تحت عنوان "الحدود الدموية للإسلام"، أن أغلب الصراعات الناشئة عن حدود مختلف عليها حدثت وتحدث على حدود تتعلق حول آسيا وأوروبا_ أوراسيا_ وإفريقيا التي تفصل المسلمين عن غير المسلمين، وفيما على المستوى الكوني للسياسات العالمية صدام الحضارات الأولى هو بين الغرب وبقية العالم.. إلا أنه على المستوى المحلي هو صدام بين الإسلام والآخرين.

وحسب رأي هنتنغتون فإن: "المسلمون منشغلون، أكثر من أتباع أية حضارات أخرى بالعنف فيما بينهم" ويبدو أنهم ميالون إلى الصراع العنيف.[2]

- **الإنتقادات الموجهة لأطروحة صدام الحضارات:**

إن أفكار صمويل هنتنغتون حول صدام الحضارات، نجدها قد وفرت السبب المنطقي لشيء ما مثل الحرب العنصرية ، وجعلته أمر غير قابل للنقاش، وغير صالح للتفاوض فيه،فهي بهذا حرب المستقبل الدائمة التي لانهاية لها، أو هي على الأقل حروب تنتهي فقط بالإبادة، وهذا يعتبر عن وجهة نظر يائسة عن التاريخ، حيث أن النزاعات المحتملة والحقيقية في العالم اليوم تتعلق أغلبيتها بالمال والتجارة والمصالح الاقتصادية والسياسية.. وبهذا فجميعها يمكن معالجتها من خلال مفاوضات وإجراءات تقليدية سواء كانت إقتصادية، سياسية وإن استدعى الأمر عسكرية، أما صراع الحضارات فليس له حل.[3]

غياب المنهجية العلمية في تصنيف الحضارات، حيث نجد هنتنغتون يصنفها أحيانا على أساس جغرافي (الحضارة الغربية)، ومرة على أساس زمن الحضارة الكونفوشية في القرن

---

[1] صامويل هنتنغتون، **من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا**، تر: أحمد الجمال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص17.

[2] جيرمي سولت، مرجع سابق، ص31.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص154.

الرابع قبل الميلاد، ومرة أخرى على أساس ديني (الحضارة الإسلامية)، والحضارة اليابانية والهندية نسبة إلى البلد، أما الحضارة الأمريكية اللاتينية والحضارة الإفريقية فنسبة إلى قارة وعرق.

يورد المفكر العربي الجابري ثلاث مغالطات، وقع فيها هنتنغتون فيقول:

- إن الحروب التي مرت بها أوروبا أي أنها حرب الأمراء والملوك والقوميات والأيديولوجيات فقط، بل كانت تحدث أحيانا لأسباب دينية (الحرب الدينية في أوروبا)، والحرب الإنجليزية الأمريكية والصراع الفرنسي البريطاني من أجل الهند.
- أنه إذا كانت عناك صراعات بين الحكام في أوروبا لأسباب أيديولوجية أو قومية فإن هناك حروبا أخرى حدثت في مناطق أخرى من العالم خارج أوروبا.
- كذلك هناك شعوب أخرى خاضت الصراع والحروب خارج أوروبا مثل: شعوب الهند الصينية والشعب الجزائري، مما يؤكد كما يرى الجابري أن الحروب التي حدثت في المائة سنة الأخيرة،لم تكن كما يدعي هنتنغتون حروبا بين الدول الأوروبية لم تكن كما يدعي هنتنغتون حروبا بين الدول الأوروبية، بل كانت حروبا استعمارية، وأن الصراع في المستقبل سوف يستمر بأوجه أخرى لأسباب الصراع القديمة نفسها بين الشعوب المستعمرة التي تريد الحصول على استقلالها وحريتها والامبريالية العالمية التي تريد المحافظة على مصالحها[1].
- لم تكن فكرة صدام الحضارات بالفكرة الجديدة في عصرنا، وإنما لها امتدادات تاريخية منذ بداية القرن العشرين، وخاصة في منتصفه مع أرنولد توينبي وبرنارد لويس وكذلك المهدي المنجرة، لكن نجد أن هذه الفكرة قد برزت على الساحة الإعلانية نتيجة لتقديم دراسة معاصرة من قبل هنتنغتون قائمة على أساس تصور إن السياسة العالمية تحكمها فكرة صدام الحضارات وحصلت على دعم مؤسسات الفكر الأمريكية والخطاب الأمريكي السياسي في حينها والترويج الإعلامي لها، وازدادت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001.
- تعامل هنتنغتون مع الإسلام كموضوع للإثارة الإعلامية، وهذا من خلال التخويف من المسلمين والتحفيز على كراهيتهم عبر تقديم صورة سلبية عن الإسلام باعتباره دينا دمويا عنيفا يشجع على الإرهاب وعدم التعايش والاندماج مع الشعوب الأخرى، وهذه مغالطات تنم عن جهل واضح بمبادئ الإسلام، وهو ما يساهم في موجة الإسلاموفوبيا التي تجتاح الأوساط الفكرية والسياسية في الغرب.

[1] محمد عابد الجابري، "قضايا في الفكر المعاصر: العولمة-صراع الحضارات-العودة إلى الأخلاق-التسامح-الديمقراطية ونظام القيم-الفلسفة والمدنية"، **المستقبل العربي**، العدد 243، المجلد 22، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص143.

لكن الشيء الذي تجاهله هنتنغتون هو أن الأديان لا تصنع الحروب ولكن استخدام الأديان من قبل الساسة هو الذي يصنع الحروب، كما أن الحضارة الإسلامية ليست عدوانية بطبيعتها وليس صحيحا أن تحمل في داخلها وتاريخها عدوانية لحضارات أخرى.

المبحث الثالث: الفوضى الخلاقة

1- مفهوم الفوضى الخلاقة:

تعتبر أطروحة "الفوضى الخلاقة" أحد أهم الأفكار التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع قضايا العالم العربي، حيث تمت صياغة هذا المصطلح بعناية فائقة من قبل النخب الأكاديمية في مراكز الفكر وصناع السياسة في الولايات المتحدة، فعلى خلاف معنى الفوضى المثقل بدلالات سلبية من أبرزها عدم الإستقرار، أضيف إليه مصطلح آخر يتمتع بالإيجابية وهو الخلاق والبناء.

فكلمة الفوضى Anarchy الإنجليزية تشتق من كلمة أنارخوسAnarkod اليونانية والتي معناها من دون حاكم وهي تستعمل للدلالة عن غياب حكم يحفظ السلام، وغالبا ما نجد حالات الفوضى ترافقها حالات من التمرد والإضطراب الإجتماعي والسياسي.[1]

يوجد مصطلح الفوضى الخلاقة في اللاتينية القديمة والتي تعني:

ARDO AB CHAOS

وهو مصطلح ماسوني* Antichrist= Anarchie

وعقائد الإلحاد والشرك ويقصد به تكوين حالة تغيرات محددة في المجتمع بعد أحداث فوضى مقصودة، فالفوضى AN-archie اللاسطلة أي إنتفاء السلطة ومؤسساتها، وهذا على اعتبار أن الجزء الأول من المصطلح AN يعني الإنتفاء، بينما يقصد بالجزء الثاني منه Archie السلطة.[2]

تتمثل المقولة الأساسية لنظرية الفوضى، في أن أي تغيير طفيف يلحق بمنظومة مفتوحة ومعقدة، قد يتحول إلى اضطراب هائل في محصلته، وهذا راجع للحساسية الكبيرة في هذا النوع من المنظومات للظروف المبدئية التي انطلق التفاعل بين المتغيرات المكونة لها، ويستخدم لتوضيح ذلك المجاز الشهير والذي يعرف بأثر الفراشة Butterfly Effectوالذي

---

[1] مارتن غريفتش وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص324.

*الماسونية: هي منظمة يتشارك أفرادها عقائد وأفكار واحدة فيما يخص الأخلاق الميتافيزيقيا، وتفسير الكون والحياة والإيمان بخالق إلهي، تتصف هذه المنظمة بالسرية والغموض وبالذات في شعائرها في بداية تأسيسها، مما جعلها محط كثير من الأخبار، لذلك يتهم البعض الماسونية بأنها من محاربي الفكر الديني وناشري الفكر العلماني

[2] _____، ثورات وحقائق سرية: الفوضى غير الخلاقة، من الموقع الإلكتروني:
http://revfacts.blogspot.com/2011/06/blog-spot-5843.html 28 جوان 2011، تاريخ الإطلاع: 2015/05/09.

يشير إلى أن الهواء البسيط الناتج عن ضربات جناحي فراشة في أقصى الأرض قد يؤدي إلى حدوث إعصار ضخم في الجانب المقابل منها.[1]

وعلى الرغم من أن مصطلح الفوضى يوحي بانعدام النظام، أو بالعشوائية المطلقة، فإن نظرية الفوضى تبحث في انتظام اللانظام وذلك من خلال محاولة استكشاف النمط الذي يتم من خلاله التغير في الأنظمة الفوضوية على المدى البعيد.

وعلى الرغم من أن مصطلح الفوضى الخلاقة حسب الموسوعة الحرة بأنها: "حالة سياسية بعد مرحلة فوضى متعمدة الإحداث يقوم بها أشخاص معينين بدون الكشف عن هويتهم، وهذا بهدف تعديل الأمور لصالحهم، كما تعرف كذلك على أنها حالة إنسانية مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة من أشخاص معروفين وهذا قصد تقديم مساعدة للآخرين في الإعتماد على أنفسهم.[2]

فالفوضى الخلاقة هي عملية إحداث خلخلة في البلدان الراكدة سياسيا، وهذا بهدف إحداث دينامية من أجل خلق حالة جديدة يتحقق فيها الإستقرار والأمن.

2- الأصول الفكرية للفوضى البناءة:

تعود أصولها الفكرية حسب دعاة هذه الأطروحة إلى ناثان شارنسكي* في كتابه المعنون الطريق إلى الديمقراطية The case for democracy الذي عده بوش الإبن بالخريطة الجينية لرئاسته، والذي يرى أنه لا بد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة في المجتمعات العربية الراكدة سياسيا، لأن ذلك سيخلق دينامية جديدة توفر الأمن والإزدهار والحرية، إنه العلاج بالصدمة.[3]

تشبه الفوضى الخلاقة حالة العلاج النفسي، حيث نجد أن "مارتن كروزرز" وهو مؤسس مذهب جديد في علم العلاج النفسي، أن الفوضى إحدى العوامل المهمة في التدريب والعلاج النفسي، فعند الوصول بالنفس إلى حالة الفوضى يفقد الإنسان جميع ضوابطه وقوانينه، وعندها من الممكن أن تحدث المعجزات.. فيصبح قادرا على خلق هوية جديدة، بقيم مبتكرة ومفاهيم حديثة، تساعده على تطوير البيئة المحيطة به.

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: شريف عبد الرحمن، **الفوضى الأمريكية الخلاقة أو الإصلاح من خلال الفوضى**، مجلة المسلم المعاصر، العدد138/137، لبنان، 2010، ص ص،3-7.

[2] الفوضى الخلاقة، على الموقع الإلكتروني: http://ar.wikipedia.org/wiki%d8%a7%d9%84...html تاريخ الإطلاع: 2015/04/10.

***ناثان شارنسكي**: المنشق السوفيتي المهاجر إلى إسرائيل، شغل منصب وزاري في حكومة شارون، كذلك رئيس وكالة الهجرة اليهودية.

[3] خليدة كعسيس خلاصي، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، **المستقبل العربي**، العدد 421، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس2014، ص229.

نجد كذلك عالم الإقتصاد النمساوي جوزيف شمبيتر في كتابه الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية والذي أصدره عام 1947 أطروحة التدمير الخلاق، إذ يعتبر وبحسب المفهوم الرأسمالي أن إزاحة القديم هو الذي يفرز الجديد والتطور حيث يقول: "ليست القديم بالرأسمالية هو الذي يفرز الجديد، بل إزاحته التامة هي التي تقوم بذلك"

كذلك "إن المنافسة الهدامة.. هي أيضا تدمير هدام يساهم في خلق ثورة داخل البنية الاقتصادية عبر التفويض المستمر للعناصر السابقة والخلق المستمر للعناصر الجديدة.[1]

الفوضى الخلاقة أيديولوجيا أمريكية لها مدرستين:

الأولى: مدرسة فرانسيس فوكوياما بكتابه نهاية التاريخ، والتي قسم فيها العالم إلى عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهو العالم الذي لم يلتحق بالنموذج الديمقراطي الأمريكي، وعالم ما بعد التاريخي وهو الديمقراطي الليبرالي وفق الطريقة الأمريكية، ويرى أن عوامل القومية والدين والبنية الاجتماعية أهم معوقات الديمقراطية والمدرسة الثانية هي مدرسة صمويل هنتنغتون في مؤلفه صراع الحضارات، حيث يعتبر أن مصدر النزاعات والانقسامات في العالم سيكون حضاريا وثقافيا والخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل

يطلق صمويل هنتنغتون(Samuel Huntington) على حالة الفوضى مصطلح "فجوة الاستقرار"، وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتؤثر بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر، فاتساعها يولد إحباطا ونقمة في أوساط المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، عند انعدام الحرية الاجتماعية والاقتصادية وافتقاد مؤسسات النظام القدرة والقابلية على التكييف الايجابي، لاسيما إذا كانت تلك المؤسسات محكومة بالنظرة الأحادية، وبالتالي فيصعب عليها الاستجابة لأي مطلب، فتزداد بذلك الفوضى، والتي يرى هنتنغتون أنها ستؤدي في نهاية الأمر إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين، وقليلا جدا ما تتكيف مؤسسات النظام بالإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة السياسية واستيعاب تلك المطالب.[2]

تقوم الفوضى الخلاقة على افتراض وجود خطر وشيك من عدو مجهول يهدد الأمن القومي الأمريكي في كل لحظة، فهي تقوم على افتراض أن لا تكون التهديدات بالضرورة فعلية من دولة أو منظمة إرهابية، حتى يتم شن الحرب عليها، وإنما يكفي تصوره من قبل

[1]لمزيد من التفاصيل أنظر:إياد هلال الكناني، "سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية_ الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية"، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني:
http://www.nasiriyah.org/ara/post/42403.html تاريخ الإطلاع: 2015/05/01.
[2]لمزيد من التفاصيل أنظر: برهان إبراهيم كريم، "الفوضى الخلاقة دليل إفلاس"، على الموقع الإلكتروني، http://www.almijhar.com/ar-sy/newsview/230/38173.aspx تاريخ الإطلاع: 2015/03/25.

مراكز التخطيط الاستراتيجي في البيت الأبيض والبنتاغون، وقد أخذت الإستراتيجية هذه مسارها نحو التطبيق تحت فلسفة منظري ومفكري المحافظين الجدد لتبرير الحروب.[1]

وبهذا فقد أصبحت الفوضى الخلاقة نظرية المحافظين الجدد في التعامل مع العالم من حولهم وتعني باختصار الفكرة إغراق الجماهير بالفوضى كي تتمكن الصفوة من ضمان استقرار وضعها، وهذا حسب ليوشتراوس* فيلسوف المحافظين الجدد: "أن السلطة الحقيقية لا يمكن ممارستها إذا ما بقي المرء في حالة ثبات أو حافظ على الوضع الراهن بل على العكس ينبغي العمل تدمير كل أشكال المقاومة"[2]

3- دعائم ومرتكزات سياسة الفوضى الخلاقة:

تقوم سياسة "الفوضى الخلاقة" على عدة دعائم أساسية وهي:

- **إطلاق الصراع العرقي:**

تقوم سياسة "الفوضى الخلاقة" على بث الشرخ العرقي الحاد في الدول التوافقية القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقي، وأحسن مثال المشكل القبرصية، وكذلك في أعقاب حرب الخليج الثانية والتدخل الأمريكي في العراق، حيث تم التركيز على الشمال الكردي من العراق سياسيا وعسكريا، وتأجيج الصراع الطائفي والعرقي بعد إحتلال العراق عسكريا في 2003، كما نجد تغذية الجماعات الانفصالية والعرقية والدينية في جنوب السودان والذي نتج عنه تقسيم السودان لدولتين.

- **إطلاق صراع العصبيات:**

ويتم هذا عن طريق ضرب الدولة بجميع مؤسساتها، والقيام بعملية استبدالها بولاءات حزبية أو عشائرية قائمة على انتماءات قبائلية، وهذا ما شهده الصومال عام 1991 والعراق بعد دخول الجيش الأمريكي إلى بغداد.

- **ضرب الإستقرار الأمني:**

---

[1] عبد السلام قريقة، **تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-،2011-2012، ص215.

***ليوشتراوس:** الفيلسوف اليهودي الألماني الأصل،يعتبر أب المحافظين الجدد، تدور أفكاره حول حق القوي بالتسلط على الضعفاء، المجتمع يحتاج إلى نخبة من الفلاسفة والمفكرين تنتج الكذب النبيل: يركز على المشروع الأمريكي لعالم للهيمنة، لمزيد من التفاصيل أنظر: هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، القاهرة، 2008، ص ص، 17-23.

[2] علي عبد الحال، "المحافظون الجدد".. منظرون لخراب العالم، مركز المقريزي للدراسات التاريخية، لندن، على الموقع الإلكتروني: HTTP://WWW.ALMAQRESE.NET/AR/NEWS.PHP?READMORE=408 تاريخ الاطلاع 2015/05/05.

وهذا من خلال إطالة الاختلال الأمني في الدولة، فيشعر الناس أن لا مجال للعودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب، ومن أمثلة ذلك نجد السيارات المفخخة التي كانت تضرب لبنان إبان حربه الداخلية التي عاشها ما بين 1975 و1989، كذلك ما شهده العراق، حيث نجد أن الطرف الأمريكي ينسحب تدريجيا من اللعبة ولكن بعد تأكده من ثبات الفوضى والاختلال الذي ينهك الحكومات، وهذا ما يجعلها تطلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية.

- **التعبئة الإعلامية:**

يعتبر التوظيف الإعلامي لأغراض التهديم ذو فاعلية ونجاعة، إذ يمكن لذبابات الإعلام توجيه الرأي العام الداخلي والخارجي تجاه قضية ما بما يخدم مصالح الدولة المتحكمة في هذه الوسائل، من تعتيم إعلامي أو تضخيم للأحداث، إذ تعتبر هذه الإستراتيجيات قادرة على القضاء نهائيا على العدو، فما تم تطبيقه انطلاقا من ألمانيا الغربية السابقة اتجاه ألمانيا الشرقية سابقا عبر التلفزيون، وقد نجح في اختراق المعسكر الاشتراكي، يتم اليوم تطبيقه في المنطقة العربية عبر استخدام كل وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمسموعة والمكتوبة، والتي توجهها أمريكا وتستخدمها في مشروعها الإستراتيجي[1]

4- التداول والتوظيف لمصطلح "الفوضى الخلاقة" في السياسة الخارجية الأمريكية:

تعتبر أول إشارة إلى مضمون "الفوضى الخلاقة أو البناءة"، قد بدأ استخدامه لأول مرة من قبل المحافظين الأمريكيين الجدد وهذا على لسان وزير الدفاع الأمريكي، رونالد رامسفيلد إثر قيام مجموعة من الأفراد في العراق بعمليات سطو ونهب وتخريب في المتحف العراقي والجامعات والمدارس والمستشفيات، ومؤسسات الدولة وهذا إثر سقوط بغداد في 09 أفريل 2003، وقد أعلن رامسفيلد حينها في رده على حملات الاحتجاج والتي وجهت ضد إدارة الاحتلال في العراق، وهذا نظرا لوقوفها ساكتة وغضها الطرف في عمليات النهب بأن العراقيين ليسو معتادين على الحرية، وأن هذه هي أول فرصة لهم للتعبير عما يختلج في نفوسهم، وقد زاد على ذلك بأن تلك العمليات والحال هذه إيجابية وخلاقة وواعدة بعراق جديد.[2]

لقد تبلور المضمون النظري للفكرة في ورقة عمل قدمتها "مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأوسط" ذات الميول الصهيونية، إلى الخارجية الأمريكية وقد كان ملخص ما تم تناوله في الورقة هذه هو الإشارة والإيحاء بأن الأفضل لإدارة الرئيس جورج بوش

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: إياد هلال الكناني، مرجع سابق.

[2] يوسف مكي، التفتيت و"الفوضى الخلاقة" بديلا عن الإحتلال المباشر، صحيفة الوطن السعودية، شبكة راصد الإخبارية http://rasid.com/ortc.php?id=6976 تاريخ الإطلاع: 2015/04/05.

أنالخلافات بين النظام والمعارضة، يؤدي إلى إنتاج حالات من الهدوء والطمأنينة على الساحة الأمريكية.[1]

من جهة أخرى نعثر على مرادف لهذه الفكرة في تصريحات ومقالات العضو البارز في "معهد المشروع الأمريكي" (American Enterprise Institute) الذي يعتبر قلعة المحافظين الجدد، مايكل ليدين(MichealA.Ledeen) أحد أصحاب النفوذ في دائرة المحافظين الجدد، إرتبط إسمه بعد 11 سبتمبر 2001 بنظرية التدمير البناء وهو مشروع التغيير الكامل في الشرق الأوسط.

ينطلق ليدين من فرضية أن: الاستقرار مهمة لا تستحق الجهد الأمريكي، ليحدد بالتالي المهمة التاريخية الحقيقية لأمريكا فيقول:

> "التدمير الخلاق هو إسمنا الثاني في الداخل كما في الخارج، فنحن نمزق يوميا الأنماط القديمة في الأعمال والعلوم، كما في الأدب والعمارة والسينما والسياسة والقانون، لقد كره أعداؤنا هذه الطاقة المتدفقة والخلاقة التي طالما هددت تقاليدهم، وأشعرتهم بالخجل لعدم قدرتهم على التقدم.. علينا تدميرهم كي نسير قدما بمهمتنا التاريخية"[2]

لقد أدى الأمر بمايكل ليدين المسؤول السابق في البنتاغون إلى تسويغ مذهب القوة اللامتناهية، حتى ولو أدى الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تقوم كل عشر سنوات باختيار بلد صغير تضرب به عرض الحائط وتدمره، وهذا لغاية وحيدة وحسب وهي أن تظهر للجميع أنها جادة في سلوكاتها.

وقد قام بوضع التصورات والخطط التفصيلية التي تبنى عليها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عامة والدول العربية خاصة، والتي خرج بها كمحصلة لعمله في عام 2003 مع مجموعة عمل من خبراء معهد المشروع الأمريكي، والتي قامت بإعداد مشروع التغيير الكامل American Destruction.[3]

لقد أجرى البروفسور"توماس بارنيت" أحد أهم المحاضرين الرئيسيين في وزارة الدفاع الأمريكية، منذ سبتمبر 2001 بعض التطويرات على أطروحة الفوضى البناءة، فقد لخص رؤيته لما كان يعرضه في البنتاغون في دراسته التي أعطاها عنوان "خريطة البنتاغون"

---

[1] شريف عبد الرحمن، "الفوضى الأمريكية الخلاقة أو الإصلاح من خلال الفوضى"، **مجلة المسلم المعاصر**، العدد 138/137، لبنان، 2010، ص6.

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر: مايكل كولينزبايير، **كهنة الحرب الكبار**، تر: عبد اللطيف أبو البصل، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص، 154، 155.

[3] شريف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص7.

والتي نشرت عام 2004، وقد حددت بارنيت الشرق الأوسط كمنطقة للبدء بتطبيق الإستراتيجية الجديدة للفوضى الخلاقة.[1]

فقد قسم العالم إلى من هم في القلب أو المركز(أمريكا وحلفائها)، وصنف دول العالم الأخرى تحت مسمى دول الفجوة أو الثقب هاته الأخيرة والتي شبهها بثقب الأوزون الاي لم يكن ظاهرا قبل أحداث 11 سبتمبر.

ويصف بارنيت دول الثقب بأنها الدول المصابة بالحكم الاستبدادي، والأمراض والفقر والقتل الجماعي والروتين، والنزاعات المزمنة، وهذه الدول أصبحت بذلك مزارع لتفريخ الجيل القادم من الإرهابيين، وبالتالي فعلى دول القلب أن تقوم بردع صادرات دول الثقب والعمل على انكماش الثقب في داخل الثقب ذاته، ويشير أيضا إلى أن العلاقات الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط لم تعد مجدية، وهذا لكون التهديدات الحقيقة أصبحت تكمن وتتسع داخل الدول ذاتها، وهذا نتيجة للعلاقة غير السوية بين الحكام والمحكومين.

ويخلص بارنيت إلى أن تلك الفوضى البناءة ستصل إلى الدرجة التي تستدعي تدخل قوة أجنبية للسيطرة على الوضع وإعادة بناءه من الداخل، وهذا ما يعجل بانكماش الثقوب وليس مجرد احتواءها من الخارج، منتهيا بتخويل الولايات المتحدة الأمريكية القيام بالتدخل بقوله "ونحن الدولة الوحيدة التي يمكنها ذلك".[2]

5- الفوضى الخلاقة ومشروع الشرق الأوسط:

مصطلح "الفوضى الخلاقة" هو مخطط يستهدف إحداث القلاقل في المنطقة العربية، وصولا إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية، وهذا وفقا لحسابات المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، ووفقا لمشروع "الشرق الأوسط الكبير".

هذا المخطط والذي تحدثت عنه وزيرة الخارجية كونداليزا رايس في العديد من أحاديثها وخطاباتها السياسية، يهدف إلى تفعيل التناقضات الراهنة في البلدان العربية، وتأجيجها والدفع بها حتى ولو أدى ذلك إلى إسقاط الأنظمة الحليفة والموالية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي إجابتها حول الفوضى الخلاقة قد تقود إلى تولي الجماعات الأصولية المتشددة مهام السلطة في البلدان العربية والإسلامية، لم تهتم للأمر وقالت أن مخاوف الأنظمة من الإسلاميين يجب أن لا توقف حركة الإصلاح، وبعدها راحت تطلق شعار الحوار مع الأصوليين وهذا كوسيلة لدعم الديمقراطية في المنطقة.[3]

---

[1] محمد اسماعيل، "الفوضى الخلاقة.. نظرية اليمين الأمريكي لفتفتة الأرض العربية ثورات بحقبة بوش"، جريدة اليوم الإلكترونية، الدمام القاهرة موقع جريدة اليوم الإلكترونية:http://www.alyaum.com/acticle/2711476 تاريخ الإطلاع:2015/05/10

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر: إياد هلال الكناني، مرجع سابق.

[3] مصطفى بكري، **الفوضى الخلاقة.. أم المدمرة!! مصر في مرمى الهدف الأمريكي**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص10.

يحلل المفكر الإستراتيجي الأمريكي ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر الأوضاع في الشرق الأوسط بعد اطلاق المشروع فيقول:

" إن إشاعة الفوضى الخلاقة على نطاق واسع وعالمي يمثل المرحلة الثانية من الإستراتيجية العالمية، التي تحولت إلى خطة يتم الشروع في تنفيذها على أرض الواقع في الشرق الأوسط، وهذا الأمر يمهد إلى إعادة تشكيل التوازن الإستراتيجي العالمي، وهيكلة الفواعل والقوى الدولية لذاتيتها ومقدراتها عبر عنونة نفسها على قدر قدرتها وقوتها، وإذا كانت المرحلة الأولى هذه قد جرت تحت شعار الحرب على الإرهاب، فإن المرحلة الآتية ستجري تحت شعار الحرب على الاستبداد، مع إبقاء فكرة توظيف الديمقراطية كبوابة للولوج إلى خلق الفوضى التي تستهدف إسقاط الأنظمة الفاسدة، وإدخال إصلاحات سياسية بعيدة المدى على العالم العربي".[1]

يقول روبرت ستالوف*: أنه تاريخيا كان الحفاظ على الاستقرار في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عنصرا أساسيا، ولكن جورج بوش هو أول رئيس يرى بأن الإستقرار في المنطقة سيكون عثرة في طريق مصالح أمريكا، ولهذا فقد سعت الإدارة الأمريكية بعد 11 سبتمبر نحو سياسة عدم الاستقرار الخلاق، وهذا باتباع عددا من الإجراءات القسرية وغير القسرية...[2]

من جهة أخرى يقول توماس بارنيت:

إن الاستجابة لتوسيع دائرة فهم الفوضى الخلاقة، وتعميم التجربة في المستقبل على النطاق العالمي راجع إلى أنها لم تعد مجرد طرح نظري فحسب، وإنما أصبحت جزء من إستراتيجية ناجحة في العراق وتنتظر نتائجها التي تم قياس نجاحها بشكل نسبي في الشرق الأوسط، والتي يجري تنفيذها بالكامل على أرض الواقع في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وهذا عبر وسائل تكنولوجية متطورة للغاية.. وبوساطة مضخات أمريكية وأوروبية ضخمة، وهذا لتوفير الأموال التي تقدم لمنظمات المجتمع المدني والهيئات والمنظمات الحقوقية وغيرها ولبعض الساسة.. ولكن من يسعى لتحقيق حلم أمريكا بقيادة العالم والسيطرة عليه.

لهذا ذهبت بعض الآراء إلى أن احتمالات تطبيق وتوظيف تكتيك الفوضى الخلاقة مستقبلا على النطاق العالمي، يعتمد على نتائج هذا التكتيك في الشرق الأوسط، إذ إن هدف التكتيك على النطاق الشرق أوسطي هو تقسيم الدول وتجزئتها إلى مقاطعات ودول قومية وعرقية للسيطرة على مواردها، عبر آليات اللعب على وتر القوميات والأديان والطوائف.[3]

---

[1] علي بشار بكر أغوان، "الفوضى الخلاقة وأثرها على التوازن الإستراتيجي العالمي(رؤية في إشكالية عنونة المستقبل)"، **الحوار المتمدن**، العدد 4329، 2014، ص17.

***روبرت ستالوف** المدير التنفيذي لمعهد سياسات الشرق الأدنى.

[2] شريف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص9.

[3] لمزيد من التفاصيل أنظر: علي بشار بكر أغوان، مرجع سابق.

*** مراحل تنفيذ الفوضى الخلاقة في السياسة الأمريكية للشرق الأوسط:**

يتم تنفيذ عملية الفوضى الخلاقة عبر أربعة مراحل وهي:

أولا: خلخلة حالة الجمود غير المرغوب في النظام المستهدف، فمثلا النظام الإقليمي للشرق الأوسط تم جعل دوله تتعامل منفردة مع الأجندة الأمريكية دون إعتبار للدول الأخرى ومن ثم الانصهار في تعبير الشرق الأوسط الموسع.

ثانيا: السعي إلى الوصول لحالة من الحراك والفوضى المربكة والمقلقة على الدوام بذلك النظام، وإحداث تغييرات قد تكون بطيئة كحالة مصر وسريعة كسوريا ولبنان، وفي العراق بعد التدخل في 2003.

الثالثة: توجيه تلك الفوضى وإدارتها للوصول إلى إعادة صياغة النظم وفق الوضع المرغوب فيه.

الرابعة: وتشمل تثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي من خلال تشكيل كتل غير متجانسة هم الشيعة، السنة، الأكراد على أساس فيدرالي يستوعب استقلالية وإنشاء الديمقراطية على أساس طائفي إثني، كما حالة لبنان "ديمقراطية طوائف" .[1]

6- نقد أطروحة الفوضى الخلاقة:

- يعتبر نموذج الفوضى الخلاقة غير معروف النتائج، فلا توجد بذلك ضمانات على انتشار الفوضى سيؤدي بالضرورة إلى التغيير السياسي المستقر من خلال الأنظمة الديمقراطية، كذلك فالمدى الزمني الناتج عن حالة الفوضى غير معروف، ومن الصعوبة بمكان تحديد مساراته والنتائج التي يمكن أن تترتب عليه.
- إن نموذج الفوضى الخلاقة يفتح المجال أمام القوى الدولية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة، وكذلك مع مبدأ أصيل من مبادئ الأمم المتحدة.
- تتسم الفوضى الخلاقة بتكلفة عالية، والتي تؤدي إلى حد تدمير الدولة ومؤسساتها تدميرا كبيرا، وتدمير نسيجها الاجتماعي ناهيك عن الخسائر البشرية، حيث يذهب ضحيتها الآلاف من الأفراد ولعل مثال العراق أحسن دليل على ذلك.
- "الفوضى الخلاقة" لا تعدو أساسا أن تكون نظرية كما طرحت، إذ لا تستند على مبررات فكرية ثابتة وإنما متخلخلة من صنع مراكز الفكر، ولا تقوم على قواعد ولا شرعية قانونية، حيث تعتقد دوما أن القوة المسموح لها بالتدخل هي الولايات المتحدة الأمريكية كمنقذ،هذا دون التفكير بآثار ذلك التدخل على الحضارة والإنسانية، وهي تعبر عن تكتيك إستراتيجي يخدم مصالحها.

[1]لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص266.

- إن تفاؤل الولايات المتحدة الأمريكية على قدرتها على إعادة تصنيع شرق أوسط جديد، هو تفاؤل بعيد عن الواقعية، فهناك تناقض بين المعلن عن الحرب الأمريكية على الإرهاب وموضوع تغيير النظم الحاكمة باتجاه الديمقراطية، فأمريكا تريد زيادة الديمقراطية في دول معينة وإضعافها في دول أخرى، والسبب يعود إلى تيار المحافظين الجدد وخطى بوش الإبن، الذي حاول الجمع بين الفلسفة الواقعية الجديدة لوالده الرئيس بوش الأب وفلسفة القوة التي تجعله يساير تيار الريجانية الأمريكية.

خلاصة الفصل:

تعمل مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، على وضع استراتجيات متعددة ومختلفة وهذا لمعالجة القضايا الأمريكية قائمة على تصورات للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فجاءت طروحات كنهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما، وصدام الحضارات لصمويل هنتنغتون ونموذج الفوضى الخلاقة، هذا الأخير الذي عبر عن تيار قوي لازم جناح المحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش الإبن الأولى والثانية.

فقد مثلت تلك المخرجات لمراكز الفكر وغيرها تأطيرا للرؤية الأمريكية الجديدة بعد الحرب الباردة تبريرا للقرارات الأمريكية المهمة والتي تخدم مصالحها، فبعد القضاء على العدو الرئيسي لفترة الحرب الباردة المتمثل في الإتحاد السوفييتي، أصبح من الضروري على الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن نماذج لتحافظ على تفوق الغرب الرأسمالي وضمان السيطرة والهيمنة.

تمهيد:

لقد وضعت مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية إستراتجيات متعددة ،وهذا لمعالجة أهم القضايا والتحديات الأمريكية الداخلية والخارجية،بهدف تحقيق مشروع الإمبراطورية والهيمنة،سنتناول في هذا الفصل بعض التقارير التي صدرت عن مراكز الفكر وكيفية تجسيدها وتطبيقها من قبل الإدارة الأمريكية في سلوكاتها الخارجية.

المبحث الأول: معهد مشروع القرن الأمريكي والهيمنة على العالم

يعد مشروع القرن الأمريكي الجديد بقيادة المحافظين الجدد في حقيقة الأمر إعادة بعث وإحياء السياسات التي تبنتها إدارة ريغن أيام الحرب الباردة، وهذا بما يناسب الوضع الجديد لأمريكا، وفي هذا الصدد نجد المقال المنشور في دورية Foreign Affairs في عدد جويلية/أوت 1996 لأثنين من أكبر المرجعيات الفكرية للمحافظين الجدد ومؤسسي المشروع وليام كريستول وروبرت كاغان، والذي يحمل عنوان "من أجل سياسة خارجية نيوريغينية" يدعوان فيه إلى تغيير جذري وواضح للسياسة الخارجية الأمريكية ويقولان فيه:

> "إن المسألة الدائمة لما بعد الحرب الباردة والمتمثلة في التساؤل أين هو التهديد؟ هو مطروح بشكل خاطئ، ففي عالم يعتمد على السلام والأمن الأمريكيين.. إن الهيمنة الأمريكية هي خط الدفاع الوحيد الذي يمكن الإعتماد عليه.. فالهدف المناسب للسياسة الخارجية الأمريكية هو المحافظة على الهيمنة.. وتحتاج الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف سياسة خارجية نيوريغينية تؤمن بالهيمنة العسكرية والثقة الأخلاقية"[1]

1- التعريف بمعهد مشروع القرن الأمريكي الجديد Project for the New American Centry

تأسس المعهد سنة 1997 تحت رعاية مؤسسة المواطنة ومولته مؤسسة برادلي، ترأس المشروع وليام كريستول زعيم المحافظين الجدد، والمدير التنفيذي جاري شميت المحافظ الجديد المشبع بالفكر ليوشتراوسي، وهذا من أجل تعزيز الزعامة الأمريكية العالمية والهيمنة ووضع مخطط لهذا الدور الأمريكي.[2]

لمشروع القرن الأمريكي مبادئ صدرت في ديباجته في 1997/06/03:

"لمواجهة السياستين الخارجية والدفاعية التائهتين خلال الغرب المتقدم، تظهر أهمية صياغة الظروف قبل بروز الأزمات ومواجهة الأخطار قبل أن تستفحل" ولتحقيق ذلك يتطلب ما يلي:

- زيادة الإنفاق الدفاعي لتحمل مسؤوليتنا حول العالم.
- تعزيز العلاقات مع الحلفاء الديمقراطيين، وتحدي الأنظمة المعادية لمصالح أمريكا وقيمها.

---

[1] جلال خشيب، **"التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"**، على الموقع الإلكتروني : http://www.zshared.com/document/muurvxub/..html تاريخ الإطلاع: 2015/04/20.

[2] إرونسلزر، **المحافظون الجدد**، تر: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2005، ص18.

- تعزيز الحرية السياسية والاقتصادية حول العالم بنشر الديمقراطية واقتصاد السوق.
- فهم الدور الأمريكي المميز، ومسؤوليته تجاه حفظ نظام دولي جديد يضمن حفظ أمن أمريكا ومبادئها ومصالحها.
- إحداث ثورة عسكرية في إمكانيات القوات الأمريكية.[1]

2- مخططات معهد مشروع القرن الأمريكي للريادة الأمريكية على العالم.

1.2 مشروع تفتيت العالم الإسلامي "لبرنارد لويس" وإعادة رسم الخرائط

قبل الإعلان الرسمي عن ميلاد معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد، ثم طرح مجموعة من المشاريع التي تبناها المعهد فيما بعد، تولاها مجموعة من المحافظين الجدد الذين أسهموا في توجيه السياسية الخارجية الأمريكية، خاصة تجاه الدول الإسلامية، فنجد مشروع المستشرق البريطاني الأصل، يهودي الديانة، برنارد لويس* حول تفتيت العالم الإسلامي.

إذ في عام 1980، مع بداية الحرب العراقية الإيرانية،صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجنسكي بقوله: "إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الحرب الخليجية الأولى، التي حدثت بين العراق وإيران تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود سايكس- بيكو"

عقب إطلاق هذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون، بدأ المؤرخ الصهيوني الأمريكي الجنسية برنارد لويس بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية، ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج ودول الشمال الإفريقي الخ.. وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت بوحي من مضمون تصريح "بريجنسكي" مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر.

---

[1] باسم علي خريسان، "المحافظون الجدد قراءة في المرجعية الفلسفية والطروحات السياسية"، **مجلة مدارك**، العدد السابع، العراق، على الموقع الإلكتروني:http://www.madarik.net/mag7//.html تاريخ الإطلاع: 2015/05/10.

*ولد "برنارد لويس " في لندن عام 1916، وهو مستشرق بريطاني الأصل يهودي الديانة، صهيوني الإنتماء أمريكي الجنسية، تخرج في جامعة لندن 1936، عمل فيها مدرس في قسم التاريخ للدراسات الشرقية الإفريقية. كتب برنارد لويس كثيرا عن كل ما يسيء للتاريخ الإسلامي متعمدا، كذلك فقد كتب عن الحشاشين وأصول الإسماعيلية، والناطقة، القرامطة، وكتب في التاريخ الحديث نازعا النزعة الصهيونية التي يصرح بها ويؤكدها لويس الأستاذ المتقاعد بجامعة برنستون ألف 20 كتابا عن الشرق الأوسط من بينها "العرب في التاريخ" و " الصدام بين الإسلام والحداثة في الشرق الأوسط" و "أزمة الإسلام"، و "حرب مندسة وإرهاب غير مقدس".

في عام 1983 وافق الكونغرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على مشروع "برنارد لويس"، وبذلك تم تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات الإستراتيجية الأمريكية للسنوات المقبلة[1] والتي اعتمدها مشروع معهد القرن الأمريكي الجديد.

تفاصيل المشروع:

تم طرح مجموعة توصيات للإدارة الأمريكية للدول التالية:(أنظر الملحق رقم 02)

1- مصر:

طبقا للمخطط الذي رسم لويس ملامحه الأساسية مطلوب فيه تقسيم مصر إلى 4 دويلات هي:

- سيناء وشرق الدلتا: ستكون تحت النفوذ اليهودي وهذا ليتحقق حلم اليهود من النيل إلى الفرات.
- الدولة المسيحية: عاصمتها الإسكندرية، وتمتد من جنوب بني سويف حتى جنوب أسيوط وتتسع غربا لتضم الفيوم وتمتد في خط صحراوي عبر وادي النطرون ليربط هذه المنطقة بالإسكندرية، وتتسع لتضم أيضا جزءا من المنطقة الساحلية الممتدة حتى مرسى مطروح.
- دولة النوبة المتكاملة: وتضم الأراضي الشمالية السودانية وستكون عاصمتها أسوان، وتضم الجزء الجنوبي الممتد من صعيد مصر حتى شمال السودان باسم بلاد النوبة بمنطقة الصحراء الكبرى لتلتحم مع دولة البربر التي سوف تمتد من جنوب المغرب حتى البحر الأحمر.
- مصر الإسلامية: وستكون عاصمتها القاهرة وتشمل الجزء المتبقي في مصر ويراد لها أن تكون أيضا تحت النفوذ الإسرائيلي، إذ تدخل في نطاق حدود إسرائيل الكبرى والتي يطمع اليهود في إنشائها.

إن بوادر هذا المخطط بدأت تطفو على السطح من خلال إثارة الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين في مصر، في ظل اللاأمن الذي عرفته مصر بعد 2012.[2]

2- السودان:

حسب مخطط برنارد لويس، يتم تقسيم السودان إلى 4 دويلات:

- دويلة النوبة: المتكاملة مع دويلة النوبة في الأراضي المصرية التي عاصمتها أسوان.
- دويلة الشمال السوداني الإسلامي.
- دويلة الجنوب السوداني المسيحي.

---

[1] هشام كمال عبد الحميد، **الحرب العالمية القادمة في الشرق الأوسط الملحمة الكبرى في الإسلام معركة هرمجدون في الثوراة والإنجيل**، دار الفكر العربي، دمشق، 2001، ص13.

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر: هشام كمال عبد الحميد، المرجع السابق، ص15.

- دارفور.

لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وأطراف أخرى في فصل جنوب السودان عن شماله، وإنشاء دويلة جديدة مسيحية في جنوب السودان.

3- دول الشمال الإفريقي:

يهدف هذا المشروع لتفكيك ليبيا والجزائر والمغرب بهدف إقامة:

- دولة البربر: على امتداد دويلة النوبة بمصر والسودان.
- دويلة البوليساريو.
- الباقي دويلات المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

4- شبه الجزيرة العربية والخليج:

إن المشروع يخطط لإلغاء الكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان واليمن والإمارات العربية من الخارطة، ومحو وجودها الدستوري بحيث تتضمن شبه الجزيرة والخليج ثلاث دويلات فقط هي:

- دويلة الإحساء الشيعية: وتضم الكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين.
- دويلة نجد السنية.
- دويلة الحجاز السنية.

5- العراق:

تهدف خطة برنارد لتفكيك العراق على أسس عرقية ودينية ومذهبية ، إلى ثلاث دويلات هي:

- دويلة شيعية في الجنوب حول البصرة.
- دويلة سنية وسط العراق حول بغداد.
- دويلة كردية في الشمال والشمال الشرقي حول الموصل (كردستان)، تقوم على أجزاء من الأراضي العراقية والإيرانية والسورية والتركية والسوفيتية سابقا.[1]

وليس من المستغرب أن يصوت مجلس الشيوخ الأمريكي كشرط لانسحاب القوات الأمريكية من العراق في 2007/09/29، على تقسيم العراق إلى الثلاث دويلات المذكورة أعلاه، حيث طالب مسعود برزاني بعمل استفتاءلتقرير مصير كردستان العراق، واعتبار عاصمته محافظة كركوك الغنية بالنفط محافظة كردية، ونال مباركة عراقية وأمريكية في أكتوبر 2010.

[1] هشام كمال عبد الحميد، المرجع السابق، ص16.

ليصبح العراق اليوم يشمل الدويلات الثلاث على أسس طائفية، شيعة في الجنوب، سنية في الوسط، كردية في الشمال عقب احتلال العراق في 20 مارس 2003.

6- سوريا:

يتم تقسيمها إلى أقاليم متمايزة عرقيا أو دينيا أو مذهبيا إلى أربعة دويلات هي:

- دولة علوية شيعية على امتداد الشاطئ.
- دولة سنية في منطقة حلب.
- دول سنية حول دمشق.
- دولة الدروز في الجولان ولبنان، أي في الأراضي الجنوبية السورية وشرق الأردن والأراضي اللبنانية.[1]

7- **لبنان**:

إن مشروع برنارد قد خطط كذلك لتقسيم لبنان إلى ثمانية كانتونات عرقية ومذهبية ودينية:

- دويلة سنية في الشمال.
- دويلة مارونية شمالا عاصمتها جونيه.
- دويلة سهل البقاع العلوية عاصمتها بعلبك، خاضعة للنفوذ السوري شرق لبنان.
- بيروت الدويلة.كانتون فلسطيني حول صيدا وحتى نهر الليطاني، تسيطر عليه منظمة التحرير الفلسطينية.
- كانتون كتائبي في الجنوب، والتي تشمل مسيحيين ونص مليون من الشيعة.
- دويلة درزية في أجزاء من الأراضي اللبنانية والسورية والفلسطينية المحتلة.
- كانتون مسيحي تحت النفوذ الإسرائيلي.

8- إيران وأفغانستان:

لقد تم التخطيط لتقسيمها إلى عشرة كيانات عرقية ضعيفة هي: كردستان، أذربيجان، تركستان، عربستان، إيرنستان أي ما يبقي من إيران بعد التقسيم، بوخونستان، بلونستان، أفغانستان وما تبقى منها بعد التقسيم، باكستان وما بقي منها بعد التقسيم، كشمير.

9- **اليمن**:

إزالة الكيان الدستوري الحالي للدولة اليمنية بشطريها الجنوبي والشمالي، واعتبار مجمل أراضيها جزءا من دويلة الحجاز.[2]

2.2 إختراق نظيف: إستراتيجية جديدة لحفظ أمن المملكة*

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: هشام كمال عبد الحميد، المرجع السابق، ص17.

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر: هشام كمال عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص، 18-20.

تعد هذه الدراسة الأكثر تعبيرا عن الفكر السياسي للمحافظين الجدد، فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وسوريا، الدراسة صدرت عام 1997 عن معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد(PNAC) من طرف فريق من المحافظين الجدد برئاسة ريتشارد بيرل والذي شغل منصب رئيس مجلس السياسات الدفاعية في إدارة بوش الأولى حتى أفريل 2003. نجد كذلك جيمس كولبرت، تشارلز فيربانكس دوغلاس فيت وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات في إدارة بوش الإبن، دافيد وورمزر عمل في وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة بوش الأولى، روبيرت لوينبرغ، جوناتان توروب وميراف وورمزر[1]

هذه الدراسة جاءت في ست صفحات، وقد دعت إلى الرفض الكامل لاتفاقيات أوسلو لمبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى بناء تحالف يحاصر سوريا ويمهد لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط.[2]

جاء في الدراسة تحت عنوان "نهج جديد لعملية السلام"، إن حقنا في الأرض التي تمسكنا به لمدة ألفي عام هو حق مشروع ونبيل، وليس في مقدورنا مهما حاولت أن نصنع السلام وحدنا، إن قبول العرب غير المشروط بحقوقنا ولا سيما حقوقنا في الأرض، يعني أن مبدأ السلام مقابل السلام هو أساس علاقتنا في المستقبل.[3]

وتحت عنوان "حماية الحدود الشمالية" ترى الدراسة أن سوريا تشكل تحديا لإسرائيل على أرض لبنان، وأن الوسيلة الفعالة لكسب التعاطف الأمريكي، هي أن تقتنص إسرائيل المبادرة الإستراتيجية على حدودها الشمالية، وتقوم بالاشتباك مع حزب الله وسوريا وإيران باعتبارهم أطراف أساسية في العدوان على لبنان.[4]

وتحت عنوان "الانتقال إلى إستراتيجية توازن القوى التقليدي" تقول الدراسة أن إسرائيل تستطيع إعادة تشكيل بيئتها الإستراتيجية، وهذا بالتعاون مع تركيا والأردن، وهذا لإضعاف سوريا وإحتوائها وصدها، ويركزون على أن الجهود يجب أن تتركز على إبعاد صدام حسين عن السلطة في العراق*، وهذا يعتبر بحد ذاته هدف استراتيجي مهم لإسرائيل كوسيلة لإحباط الطموحات السورية في المنطقة.[5]

---

*المملكة المقصود بها هي إسرائيل.

[1] عمر العبد الله، فادي خليل وآخرون، مرجع سابق، ص244.

[2] منتصر غازي الصواف، **تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا ما بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول (2001-2009)**، رسالة الحصول على الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،الأردن، 2013، ص47.

[3] عمر العبد الله، فادي خليل وآخرون، مرجع سابق، ص244.

[4] منتصر غازي الصواف، مرجع سابق، ص48.

*لقد تم توجيه رسالتين للرئيس كلينتون يدعوان فيه إلى إزالة صدام حسين من السلطة، كتبت الرسالة الأولى في جانفي 1998، وهذا تحت رعاية مشروع القرن الأمريكي الجديد، وتم توقيعها من قبل وليام كريستول، ريتشارد بيرل، دونالد رامسفيلد، بول ولفوفتير.. فيما كتبت الرسالة الثانية في 19 فيفري 1998 برعاية لجنة السلام والأمن في الخليج، ووقعت

إن المحافظين الجدد ونظرا لأفكارهم الحادة والمتطرفة يتجهون للإصطفاف مع الجناح اليميني في إسرائيل، فمجموعة من ثمانية محافظين جدد بقيادة ريتشارد بيرل، دوغلاس فيث، وضعت مسودة دراسة الفرصة الثانية في 1996 لرئيس الوزراء الليكودي بنيامين نتنياهو، وتحض هذه الدراسة على تخلي إسرائيل عن عملية أوسلو للسلام واستخدامها إجراءات جريئة،بما في ذلك القوة العسكرية وهذا للإطاحة بأنظمة شرق أوسطية معادية[1]وبالتالي تجاوز النزاع العربي الإسرائيلي.

3.2 إعادة بناء الدفاع الأمريكي Reduilding American Detence

لقد وضع مشروع القرن الأمريكي الجديد مخططا وصفه المحافظون الجدد** تحت عنوان "إعادة بناء الدفاع الأمريكي Reduilding American Detence كإستراتجية للقرن الواحد والعشرون، وهو مخطط يغطي كل أنحاء العالم، بحيث يفرد لكل إقليم على الكرة الأرضية مخططا فرعيا خاصة به، وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فقد تم دمجها مع منطقتي الشرق الأدنى وأسيا الوسطى، وذلك لاعتبارات جيولوجية أساسها تمركز مخزونات النفط العالمي فيها، وفي هذه الدراسة تم التنظير وتقديم الخطوات لتحقيق فرصة الهيمنة والمتمثلة في:

- إستخدام القوة العسكرية للسيطرة على المناطق الحيوية.
- ضرورة إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية على القواعد العسكرية، وهذا بغرض المساهمة في تفويض أي قوة إقليمية مناوئة.
- بناء نظام عالمي جديد يقوم على القيادة الأمريكية له، ويهدف إلى ردع النظم المارقة.
- المضي قدما في مشروع الدرع الصاروخي حتى تكتمل السيطرة الأمريكية على الفضاء الخارجي.
- ضرورة أن تتغلب الولايات المتحدة الأمريكية على جميع التهديدات بصورة حاسمة، وهذا بغرض تحقيق الانتصار على القوى المعادية.

الرسالة من قبل الأشخاص السابقين، لمزيد من التفاصيل أنظر: جون ج ميرشايمر، ستيفن م، والت، مرجع سابق،ص ص، 356-358.

[5] عمر العبد الله، فادي خليل وآخرون، مرجع سابق، ص245.

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: جون ج.ميرشايمر، ستيفن م.والت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، تر: أنطوان باسيل، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2009، ص196.

** شرع المحافظون الجدد في وضع وتجسيد أفكارهم في فترة حكم الرئيس جون كيندي الذي قام بتعيين مجموعة من الأساتذة الجامعيين في مهام إدارية، وتم إسنادهم وضع السياسات، غير أن تأثيرهم الأكبر كان في عهد الرئيس ريغان، حيث نجده قد تبنى مصطلحاتهم حينما كان ينعت الشيوعيةبإمبراطورية الشر، ومنذ تلك الفترة تعززت مكانتهم في إدارة ريغان.لمزيد من التفاصيل أنظر: جلال خشيب، مرجع سابق.

- أهمية أن تتفوق القوة العسكرية الأمريكية على القوى العالمية الأخرى.[1]

إن قوة المحافظين الجدد تكمن من خلال سيطرتهم على العديد من مراكز الفكر، نذكر منها:

- معهد المشروع الأمريكي للسياسات العامة والأبحاث .
- معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد.
- معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى .
- مؤسسة التراث (هيرتدج).
- مركز سياسات الأمن .
- المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي .
- معهد هدسون.
- معهد الدراسات والسياسات الإستراتيجية المتقدمة.
- مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات.

ويسخر المحافظون الجدد العديد من وسائل الإعلام المكتوبة لترويج أفكارهم لدى المجتمع الأمريكي منها:
الويكلي ستاندرد(Weekly Standred)، ذي ناشيونال أنترست (The national Interst)، ذي نيو ري بابليك (The new Republic)، ذي ناشيونال ريفيو (The new Revue)، كومنتري(Commentary) ، وول ستريت جورنال (Wall Street Journal).

ويتفق المحافظون الجدد على مجموعة من الأفكار هي:

- يتفقون مع تروتسكي على أن الثورة دائمة، ويتم استعمال القوة والوسائل الفكرية فيها.
- المطالبة بإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط، ولو تطلب الأمر إستخدام القوة العسكرية.
- يؤمنون بالحرب الوقائية لتحقيق مطالبهم .
- يدافعون عن مبدأ الإمبراطورية الأمريكية
- يؤمنون بأن الكذب أمر ضروري وهذا في سبيل قوة الدولة وإحيائها.
- يرون أن الحقائق المهمة حول إدارة المجتمع يجب بقاؤها في يد النخبة الحاكمة وحتى أنه يجب إخفاؤها عن أولئك اللذين ليست لهم الشجاعة للتعامل معها.
- استخدام القوة الأمريكية لفرض المثل والقيم الأمريكية أمر مقبول،بل أن القوة ليست قاصرة على الدفاع عن أمن البلاد.

[1]لمزيد من التفاصيل أنظر: شليدون رامبتون وجون ستوبر، **أسلحة الخداع الشامل إستخدام الدعاية في حرب بوش على العراق**، تر: مركز الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص ص، 117، 118.

- يساند المحافظون الجدد إسرائيل بشكل غير مشروط ولديهم تحالف وثيق مع حزب الليكود.[1]

إن مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC) يؤكد على التطبيق الكامل لمخطط النموذج الإستراتيجي، القائم على هيكلة النظام الدولي المعاصر، وهذا على أساس اعتبارات نظام القطبية الواحد.

يمكن القول أن هذا المشروع كان مطروحا في حقبة التسعينات من القرن الماضي خلال فترة إدارة الرئيس كلينتون، ولكن على أساس اعتبارات عملية العولمة، وذلك من خلال توحيد الأسواق العالمية، واستخدام آليات القروض والمساعدات والتجارة ونقل التكنولوجيا، وهذا من أجل تحقيق انفتاح الاقتصاديات الإقليمية والمحلية وتربع أمريكا كقوة اقتصادية وسياسية، وبعد تولي الرئيس بوش الإدارة الأمريكية لم يتغير هدف الهيمنة والسيطرة على العالم، وإنما قام بتغيير الوسيلة، فبدلا من الاعتماد على الوسائل الاقتصادية كآلية للهيمنة والسيطرة، قامت الإدارة الأمريكية باعتماد الوسائل العسكرية الحربية على صواريخ.. وكذا القواعد الأمريكية وهي الوسيلة الرئيسة لإخضاع شعوب وحكومات العالم للهيمنة الأمريكية.

المبحث الثاني: مخرجات مؤسسة راند للبيئة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

1- التعريف بمؤسسة راند واهتماماتها:

تعد مؤسسة راند (Rand corporation) والتي أشتق اسمها من اختصار كلمتي البحث والتطوير أي Recherche and Développement هي أكبر مركز فكري في العالم، مقرها الرئيسي في كاليفورنيا الأمريكية وتعود نشتها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية عام 1948 بتمويل خاص، تبلغ ميزانيتها السنوية قرابة 150 مليون دولار، ويعمل في المؤسسة ما يقارب 1600 باحث وموظف غالبيتهم يحملون شهادات أكاديمية عالية[2]. جاءت مؤسسة راند في سياق تاريخي حمل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤوليات جديدة كقوة عظمى في عالم ثنائي القطبية. فكانت حاجتها لتطوير إستراتيجية متماسكة لبناء أمنها القومي تحتاج

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، **التفرد الأمريكي المحافظين الجدد والنظام العالمي**، تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص ص، 20-23.
[2] حسن عبد ربه حسن علي، مرجع سابق، ص75.

لخبرة ومشورة لمختصين وهكذا عملت راند على تعزيز وحماية المصالح الأمنية الأمريكية في العصر النووي[1].

لقد مثلت مؤسسة راند بمجموعة جديدة من مؤسسات الفكر تلك المتعاقدة مع الحكومة. وهذه المؤسسات ممولة على نطاق واسع من قبل القطاعات والوكالات الحكومية والتي استهدفت أبحاثها قضايا معينة كصانعي السياسة[2].

تعنى راند بمجال الدفاع من خلال دراستها الرائدة في تحليل الأنظمة و نظرية وضع الخطط الحربية وهذا لمواجهة جميع الظروف المحتملة والمساومة الإستراتجية.. وبالتالي تسمح بتحديد طبيعة الوضع الإستراتيجي التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لفهمه[3] فتتعامل مع القضايا العسكرية والمخابراتية والإستراتيجية وبذلك أصبحت المؤسسة العسكرية تستعين ببحوثها لمساعدة الجيش في كيفية مواجهة التحدي الذي تمثله قضايا الإرهاب والأمن القومي[4].

وبعد أن كانت مجالات التعاون بين مؤسسة راند والقيادتين العسكرية والمدنية على مستوى وزارة الدفاع تدور حول: التكنولوجيا الجديدة، أساليب التخطيط السياسي والعسكري الحديثة وكيفية إدارة العمليات العسكرية لأجل توفير حماية أفضل للمصالح الأمريكية في الداخل و الخارج ضد التهديدات.. اليوم نجد أن راند تعتبر مصدراً شديد الموثوقية والمصداقية فيما يتعلق بأمن المصالح الأمريكية في الخارج و أمن قواعدها العسكرية وقواتها المتواجدة في أنحاء العالم..[5]

تدير مؤسسة راند ثلاثة مراكز أبحاث و تطوير ترعاها وزارة الدفاع و تمولها الحكومة الفيدرالية، وهذه المراكز هي برامج أبحاث تديرها منظمات خاصة لا تبغي الربح من وراءها بموجب عقود طويلة الأمد ملزمة بتقديم بحوث خاصة بتطوير القدرات والخبرات للقوات المسلحة الأمريكية.في سبيل تحقيق المصلحة العامة وهي: مشروع سلاح الطيران، مركز أرويو التابع للجيش، معهد أبحاث الدفاع القوميالذي يخدم مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة ووكالات الدفاع.[6]

---

[1] هشام القروي، مرجع سابق، ص 124.

[2] دونالد أ.أبلسون، مرجع سابق، ص 10.

[3] منيرة بودردابن، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية(دراسة حالة الو-م-أ)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص144.

[4] خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص 14.

[5] حسن عبد ربه حسن علي، مرجع سابق، ص 76.

[6] مايكل د.ريتش، "مؤسسة راند: كيف تتفاعل مؤسسات الفكر والرأي مع المؤسسة العسكرية"، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة،**مجلة إلكترونية** تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002، ص ص، 25،26.

لقد وفرت راند بفضل أبحاثها لسلاح الطيران الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية المرتكزات العلمية والتي على أساسها تم تحديث قدراته وإمكانياته وتوسيع مجال حركته بعد الحرب.. وعلى هذا حضيت المؤسسة بتمويل أبحاثها حول "الاستخدامات الحديثة لقوة الطيران العسكرية" إضافة إلى دراسات متعلقة بتعريف قادة السلاح والعسكريين السياسيين على طبيعة الإتحاد السوفيتي كمثال على ذلك تطور الإستراتجية العسكرية للإتحاد السوفييتي، أنظمته العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية.. وكذا دراسة معمقة حول الإقتصاد السوفييتي.. هذا ما أدى بمؤسسة راند إلى تطوير وابتكار وسائل حديثة للتحليل حتى أنه تم الإعتماد على المهاجرين السوفييت إلى أمريكا وأوروبا وهذا كله بهدف الحصول على المعلومات[1].

تلتزم راند بالنسبة لمراكزها بالقيام بتطوير مجموعة من القدرات الجوهرية وصيانتها، ولعل هذه المراكز تكمن في إستقرارها وإستراتجيتها طويلة الأجل والعلاقة الوثيقة مع رعاتها سواء كانوا من المؤسسة العسكرية أو في مكتب وزير الدفاع. كما أن مناقشات الأبحاث تتم مراجعتها سنويا وهي مناقشات متواصلة بين مسئولي الأبحاث في راند والضباط أو المدنيين من رتب تتقارب من رتب الضباط ذاتهم لمؤسسة راند.. فبالنسبة لمشروع سلاح الطيران ومراكز أرويو، يرأس المجلسين الاستشاريين نائب رئيس هيئة أركان سلاح الطيران ونائب رئيس أركان الجيش، أما معهد الدفاع القومي للأبحاث فيرأسه وكيل وزارة الدفاع الرئيسي لحيازة الأسلحة والتكنولوجيا والشؤون اللوجستية، أما بخصوص الدراسات الفردية المنفصلة فيقوم بطلب إعدادها عادة ضابط كبير أو أكثر أو موظف رسمي أو أكثر. ويقوم كذلك بالمساعدة في تحديد مجال ومراحلها جدولها الزمني. ومن تم يتم تزويد مؤسسة راند بالتعليقات والإنتقادات والإقتراحات.[2]

ومن أشهر الأوراق التي قدمتها مؤسسة راند في هذا الخصوص دراسة بعنوان "تحديث وسائل الدفاع في الصين" حيث أنها لم تقف عند حدود المناقشات التي أجرتها مع كبار قادة سلاح الطيران الأمريكي بل وسعت نطاق مباحثاتها بحيث شملت قائد سلاح الجو الأمريكي في المحيط الأطلنطي ونائب هيئة أركان العمليات الجوية والفضائية في القيادة المركزية.. وعدد كبير من المتخصصين في الملف الصيني أكاديميا وميدانيا.. وبعدها خضع لتقييم من طرف فريق الإدارة، تم مناقشة النتائج التي وصل إليها البحث مع كبار الضباط وبعدها تم تدارس الملاحظات ونشر التقرير[3]. بهذه الطريقة يتم خضوع العمل في مؤسسة راند إلى الصرامة والدقة والمراجعات قبل تسليمه للجهات المعنية.

[1] حسن عبد ربه حسن علي، مرجع سابق، ص 77.
[2] مايكل د.ريتش، مرجع سابق، ص 27.
[3] حسن عبد ربه حسن علي، مرجع سابق، ص 80.

إن دقة وجودة الأبحاث التي تصدرها مؤسسة راند جعلت العديد من الدول تحاول الاستفادة من خبراتها وخاصة في القضايا الأمنية. وبفضل عملها على القيام بتحاليل مفصلة في شرق وجنوب أسيا، الشرق الأوسط والخليج العربي كل هذا جعلها تقوم بأبحاث و أعمال لحساب حكومات مختلفة حول العالم، فنجد أن راند تتمتع بوجود كبير في أوروبا فلديها مكاتب وبرامج أبحاث في ميادين الدفاع وغير الدفاع، وكذلك مجموعة من الدراسات التحليلية حول مراقبة الأسلحة التقليدية[1].. ولقد نجحت راند ببدل جهد إضافي ومتميز حيث مكنت من تزويد صانعي السياسة بعمل تحليلي خلال النقاش الدائر حول توسيع الحلف الأطلسي بل تمثل أنجح أعمالها ذلك في سلسلة من جلسات الإعلام والإطلاع التحليلية والتي استكشفت التحليلات المنطقية البديلة لتوسيع الحلف، والقضايا العملية لتحقيق ذلك وكذا التكاليف اللازمة. وما سيتبعه من تداعيات بالنسبة لروسيا والدول الأخرى التي لم يتم توجيه الدعوة إليها للانضمام للحلف، ولم تتخذ راند في أي وقت من الأوقات موقفا رسميا مؤيدا أو معارضا لتوسيع الحلف، فقد اعتبرت أن دورها أولا وقبل كل شيء هو تقديم المعلومات الكافية لمساعدة صانعي السياسة على فهم المسائل والخيارات المحتملة ومن تم ترك المسئولين لاختيار قراراتهم بأنفسهم بالاستثناء لمعلومات أفضل[2].

لقد كانت مؤسسة راند من بين مراكز الفكر السباقة لدراسة ظاهرة الإرهاب منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة، وقدموا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات والبحوث و التوصيات لتطوير نهج دفاعي شامل ضد الهجمات الإرهابية فلا تكفي لا القنابل ولا أنظمة الأسلحة الجديدة لقمع الإرهابيين والذين يعملون خارج ساحات القتال التقليدية، بل أصبح هم باحثي مؤسسة راند هو كيفية التوصل لفهم أفضل لشخصية الإرهابيين، وكيف يعملون وما الذي يحفزهم وما الذي يمكن عمله لمنع زيادة الملتحقين إليهم[3].كل هذا جعل راند تصدر تقارير عديدة فيما يخص الإرهاب والعالم الإسلامي ورسم خريطة الحرب على الإرهاب وما زاد قوة المؤسسة هو وجود فرع نشيط لها في منطقة الشرق الأوسط (دولة قطر). وهذا ما أدى إلى إتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسات عملية بناء على توصيات راند في المنطقة.

2- تقارير مؤسسة راند المتعلقة بالحركات الإسلامية:

[1] مايكل د ريتش، مرجع سابق، ص 28.

[2] رونالد أرمس، "الدور المؤثر: مؤسسات الفكر والرأي والنقاش حول توسيع حلف شمال الأطلسي"، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة،**مجلة إلكترونية**، تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية،نوفمبر 2002، ص 36.

[3] مايكل د ريتش، مرجع سابق، ص 28.

أصدرت مؤسسة راند للبحث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة من التقارير والكتب والمنشورات ذات الأهمية العلمية في التحليل، فقد إهتمت مؤسسة راند بظاهرة إنتشار المد الإسلامي، وهذا خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001

- أصدرت مؤسسة راند كتابا بعنوان "مواجهة الإرهاب الجديد" أعد من طرف مجموعة من الخبراء الأمريكيين في عام 1999.
- تقرير راند عام 2003 بعنوان "الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء الموارد والإستراتيجيات"، وقسم المسلمون فيه إلى أربعة أقسام وهي: الأصوليون، التقليديون، الحداثيون والعلمانيون، وقد تم وضع إستراتيجية محكمة موجهة للإدارة الأمريكية لكيفية التعامل مع كل تيار.
- صدور تقرير راند عام 2004، والذي يحمل عنوان "العالم الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر" حيث تم تقسيم فيه العالم الإسلامي إلى ثلاث أقسام: السلفية، المعتدلة والراديكالية، وفيه تم وضع خطة وإستراتيجية محكمة لتوجيه الإدارة الأمريكية نحو التعامل مع العالم الإسلامي.
- تقرير راند عام 2007 ويعد الأخطر، يحمل عنوان"بناء شبكات مسلمة معتدلة"، تم تقديم فيه تعريف لمفهوم الإعتدال، حيث وجه التقرير كيفية رسم خطة متكاملة للسياسة الأمريكية في العالم ككل وخاصة منطقة الشرق الأوسط.
- في عام 2008 صدر كتابا بعنوان "صعود الإسلام السياسي في تركيا" وفيه توجيه للإدارة الأمريكية، لاتخاذ إجراءات تحافظ بها على تركيا مستقرة وديمقراطية وصديقة.
- وفي عام 2009 صدر كتابا بعنوان "الإسلام الراديكالي في شرق إفريقيا".[1]

1.2 قراءة في تقرير مؤسسة راند الصادر في 2003 بعنوان الإسلام الديمقراطي المدني: الموارد، الإستراتيجيات، الشركاء: Civil Democratic Islam: Parteners, Resources and Strategies

- **فكرة عامة حول الدراسة:**

الإسلام الديمقراطي المدني: الموارد، الإستراتيجيات والشركاء هي دراسة صادرة عن مؤسسة راند، أعدتها الباحثة شيريل بينارد Cheryl Benard، وقد تم دعم هذا البحث ورعايته من قبل مؤسسة سميث ريتشاردسون، الدراسة تتكون من 88 صفحة تشمل مقدمة وثلاث فصول وملاحق.

[1] أمل خيري، "في الذكرى 65 على إنشائها.. ما يجب أن نعرفه عن مؤسسة راند"، المختار الإسلامي على الموقع الإلكتروني: http://www.islamselect.net/mat/104490، تاريخ الدخول: 2015/05/14.

هذا البحث يحاول الخروج بمقاربة مبنية على دراسة معمقة توضح أسباب الصراع القائم داخل الإسلام، وتوضح للغرب أي الفرقاء يصلح لأن يكون شريكا. وهذا كله يسمح بوضع وتبني إستراتيجية جادة وفعالة لتشجيع الفريق هذا، ودفعه بطريقة إيجابية وهذا للمساهمة في مساعدة العالم ككل بتجنب الصراع والوصول إلى عالم يسود فيه السلام.

تقوم الدراسة بتقسيم المسلمين إلى أربعة اتجاهات هم: الأصوليون، التقليديين، الحداثيين والعلمانيين، حيث يتم تعريف كل اتجاه وبعدها تدرس إمكانية التعاون معها مبينة النقاط السلبية والإيجابية في ذلك، كما توضح طرق تفكير كل مجموعة من خلال طرح مقارباتهم ووجهات نظرهم في أمور حول: الديمقراطية، الحريات السياسية والشخصية، وضع المرأة (الحجاب، تعدد الزوجات، ضرب النساء).. النظرة إلى الغرب، وتخلص الدراسة إلى الدعوة إلى تبني ما سمته بالتيار الحداثي، وهو في الحقيقة التيار العلماني، وتضع أخيرا إستراتيجيات محددة لتشجيع هذا الخيار.

يمكن التمييز بين أربعة تيارات إسلامية وهي:

* **الأصوليون:** وهم الذين يتبنون مقاربة توسعية عنيفة للإسلام، ولا يخجلون من إنتهاج العنف، ويهدفون إلى الوصول للسلطة من أجل فرض رؤية صارمة للإسلام مستندة بذلك للقوة، وتعمل على التوسع عالميا قدر الإمكان، ونقطة الإعتبار عندهم هي الأمة وليس الدولة أو مجموعة عرقية، فالسيطرة على الدولة هي بمثابة نقطة في مشروعهم،[1] وهناك نوعين من الأصولية حسب الدراسة وهما:الأصولية الحرفية والأصولية الراديكالية، فالأولى قائمة على أساس ثيولوجي (لاهوتي) ولها جذور تعود إلى مؤسسة دينية، ومثال على هذا النوع نجد الثورة الإسلامية في إيران والوهابيون في السعوديون، بالنسبة للثانية وهي الأصولية الراديكالية وهاته المجموعة هي أقل إهتماما بحرفية النصوص الإسلامية، وهم يحاولون التحرر منها عن قصد أو غير قصد، أو ربما جهلا منهم بنصوص الإسلام المعتدلة، وعادة ما يكونون أحرار من أي مرجعية دينية مؤسسية، ونجد أن هذا النوع يميل إلى الإنتقائية والتعليم الذاتي في تكوين تصورهم عن الإسلام، وهؤلاء يتمثلون بتنظيم القاعدة وحركة طالبان وغيرها من الحركات الراديكالية الإسلامية المنتشرة حول العالم.
* **التقليديون:** نجد أن الدراسة هذه تقسم التقليديون إلى قسمين: التقليديون المحافظون والتقليديون الإصلاحيون، فأما الفئة الأولى فهم الذين يؤمنون بأن الشريعة والتراث الإسلامي يجب إتباعها حرفيا، وهم يرون في الدولة دورا أساسيا يجب أن تلعبه لتحقيق ذلك، وبشكل عام فهم لا يؤيدون العنف والإرهاب. أما بالنسبة للفئة الثانية وهم

[1] Cheryl Benard, “Civil Democratic Islam: Partnes, Resources and strategies”, in site: http://www.rand.org/content/rand/pubs/monograph_reports/2005/MR1716.pdf ,p27.

التقليديون الإصلاحيون فهم الذين يرون أن ضرورة الإستمرار وضرورة القبول في مختلف العصور، تجعل أن من الضروري إخضاع الإسلام لبعض من التجديد في التطبيقات، ولذلك فهم يقبلون ويناقشون قضايا الإصلاح، ولكنهم يتعاطون مع قضايا التغيير بالكثير من الحذر، ويتعاملون بمرونة مع النصوص التشريعية من أجل المحافظة على روحها.

* **الحداثيون:** هذا التيار نجده يتخذ خطوات أوسع من أجل إحداث تغييرات جدية في فهم وتطبيق الإسلام المعتدل، ويسعون إلى التخلص من تبعات التقليد المحلية والإقليمية المؤذية، والتي التصقت بالإسلام ويرون بأنه من الممكن التعريف بـ "النواة الأساسية للإسلام" والمحافظة عليها، وحمايتها من التغيير حتى ولو أدى الأمر إلى التغيير في قضايا أساسية، ويرون أن هذا النوع من التغيير هو نتيجة حتمية لتغير الظروف التاريخية والاجتماعية، حيث نجد أن القيم الأساسية لدى الحداثيون تتمثل في تعزيز الضمير الفردي، وبناء مجتمع على أسس المسؤولية الإجتماعية والمساواة والحرية، يمكنه بسهولة أن ينسجم مع المعايير الديمقراطية الحديثة.
* **العلمانيون:** يعتقد هذا التيار بأن الدين أمر خاص يجب فصله عن السياسة والدولة، وأهم التحديات تكمن في منع التداخل بين الأمرين في كلا الإتجاهين، فعلى الدولة أن لا تتدخل بحقوق الفرد بممارسة حريته الدينية، وفي الوقت نفسه يجب أن تكون التقاليد الدينية خاضعة للقوانين المطبقة على أرض الواقع، ومنسجمة مع حقوق الإنسان، ويشكل هذا التيار الكمالية العلمية في تركيا.[1]

تقول الباحثة بعد تقديمها لهذه التيارات، أن هناك صعوبة للفصل بينهما في كثير من الأحيان، حيث أنه كثيرا ما يقفز بعض التقليدين إلى خانة الأصولية، كما أن ميزات ومعالم التفريق بين الحداثيين وبعض التقليديين الإصلاحيين تضيع لكونهما في كثير من الأحيان يكونان شيئا واحدا، كما نجد أن هناك تشابها كبيرا بين العلمانيين والحداثيين المتطرفين.

- **البحث عن الشركاء لتسويق الإسلام الديمقراطي: الخيارات**

الباحثة في هذا الفصل تقوم بحساب إيجابيات وسلبيات التعامل مع كل تيار من التيارات المسلمة الأربعة لنجدها في الأخير تفضل التيار الحداثيوالذي يمكن تعريفه بالتيار العلماني السائد في العالم العربي والإسلامي. وأخيرا تقوم الدراسة على تقديم استراتيجية لتسويق الإسلام الديمقراطي ودعم التيار الحداثي والتي لخصها فيما يلي:

أولا: دعم الحداثيين: وهذا من خلال:

- نشر وتوزيع إنتاجهم بأسعار مدعومة.

[1]ibid, p p, 27-29.

- تشجيعهم على الكتابة للجمهور ولعنصر الشباب.
- إدخال وجهات نظرهم في برامج التربية والتعاليم الإسلامية.
- توفير قاعدة شعبية لهم.
- جعل آرائهم وأحكامهم فيما يتعلق بالقضايا الأصولية وفتواهم الدينية في متناول الجمهور، وهذا لتنافس آراء الأصوليين والتقليديين اللذين يمتلكون مواقع على الأنترنيت، ودور نشر، ومدارس... لنشر أفكارهم.
- طرح العلمانية والحداثة لثقافات بديلة على الشباب الإسلامي غير المتأثر بالتيارات الإسلامية.
- تسهيل وتشجيع الوعي بتاريخ وحضارة ما قبل الإسلام والحضارات الأخرى الغير إسلامية بشكل عام، وتوفير مساحة يستطيع فيها المواطن العادي أن يثقف نفسه في المجال السياسي وأن يكون آراؤه ووجهات نظره الخاصة.

ثانيا: دعم التقليديين في مواجهة الأصوليين

- نشر النقد التقليدي للعنف والتطرف الأصولي، وتسعير الخلاف بين الأصوليين والتقليديين.
- محاولة تثبيط أي تحالف بين الأصوليين والتقليديين.
- تشجيع التعاون بين الحداثيين والتقليديين اللذين يتبنون منهجا أقرب إلى التيار الحداثوي.
- تشجيع التقليديين على تجهيز وتهيئة أنفسهم بشكل أفضل لمواجهة أي نقاش مع الأصوليين،حيث أن الأصوليين يتفوقون عليهم بالحجة والبيان في حين أن خطاب التقليديين عادة ما يتميز بالركاكة السياسية.
- محاولة زيادة عدد الحداثيين في المؤسسات التقليدية.[1]
- التفريق بين القطاعات المختلفة من التقليديين،وتشجيع أولئك اللذين يميلون أكثر من غيرهم إلى الحداثة.
- تشجيع انتشار وقبول الصوفية في المجتمعات الإسلامية.

ثالثا : مواجهة ومعارضة الأصولية

- تحدي طروحاتهم وتأويلاتهم فيما يتعلق بالإسلام، وكشف نقاط الضعف وعدم الثقة فيها.
- كشف صلاتهم بجماعات ذات أنشطة غير مشروعة.
- نشر ما يشير إلى عواقب أعمالهم العنيفة .

[1] ibid, p63

- إظهار عجزهم عن استلام سدة الحكم،أو تحقيق أي شكل من أشكال التطور الإيجابي في مجتمعاتهم وبلدانهم.
- توجيه هذا الخطاب بشكل خاص إلى الشباب المسلم، المسلمين التقليديين الملتزمين،وإلى الأقليات الإسلامية في الغرب،وإلى المرأة.
- تجنب إبداء أي نوع من أنواع التفاهم أو الاحترام لما يرتكبه الأصوليون والإرهابيون والمتطرفون من أعمال عنف،بل يجب إظهارهم على أنهم جبناء ومتزعزعون لا على أنهم أبطال أشرار.
- تشجيع الصحافة على التحقيق في قضايا الفساد ونفاق وعدم أخلاقية الأصوليين وغيرهم من الإرهابيين.
- تعميق حالة الفرقة بين الأصوليين.

رابعا: الدعم الانتقائي للعلمانيين:وهذا من خلال:

- تشجيع النظرة إلى الأصوليين على أنهم عدو مشترك، وتثبيط أي تحالف بين العلمانيين والقوى أو الجماعات المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية،مثل القوميين والوطنيين واليساريين.
- دعم النظرية القائلة بإمكانية الفصل بين الدين والدولة حتى في الإسلام وأن هذا الأمر يعرض الإيمان بالخطر، بل قد يؤدي إلى تعميقه.[1]

2.2 تقرير راند بعنوان "بناء شبكات مسلمة معتدلة"2007

Building Moderate Muslim Networks

تقرير راند بعنوان "بناء شبكات مسلمة معتدلة" جاء في217 صفحة، توزعت على مقدمة،يليها تسعة فصول وفصل عاشر خاص بالخلاصة والتوصيات التي وصل إليها التقرير من قبل أربعة باحثين وهم: أنجيل راباسا Angel Abasa، شريل بينارد Cheryl Bénard، لويل تشارتز Lowell H Shartz، وبيتر سيكل Peter Sickle. وهذا في 27مارس 2007، ثم إرفاقه بملخص تنفيذي بنفس العنوان ويتألف من 18 صفحة.

يناقش تقرير مؤسسة راندRandوالذي يحمل عنوان "بناء شبكات إسلامية معتدلة"، أسباب انتشار التفسيرات الراديكالية والمتشددة للإسلام، وكذا هيمنتهم بالرغم من تمثيلهم أقلية بين صفوف المجتمعات المسلمة ،وكذا أسباب صمت الأغلبية المعتدلة في معظم الأحيان .وهنا يعرج التقرير على تعريف وتحديد من هم المعتدلون.

كما يرجع التقرير أن تفوق الجماعات الراديكالية المتشددة يعود لأمرين اثنين المال والتنظيم.[1]

[1]ibid, p64.

يوضح التقرير بعد ذلك الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء شبكات معتدلة. فنجده يوضح ويقارن بين عملية بناء الشبكات في الحرب الباردة والإسلام الراديكالي في الوقت الحالي.وعلى هذا نجد التقرير يخلص إلى إدراج برامج للتعامل مع المسلمين وتطورات خارطة الطريق المتعلقة ببناء هذه الشبكات والمؤسسات الإسلامية المعتدلة [2]فنجد:

- في الصفحة 66 من التقرير تحت عنوان خصائص المسلمين المعتدلين، نجد أنه قد ورد أن:"المسلمين المعتدلين هم الذين يشتركون في الإيمان بالأبعاد الأساسية للثقافة الديمقراطية".

وقد حددت الدراسة هذه الأبعاد بأربعة عناصر رئيسية وهي:

1- تشجيع وتأييد الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليا (بما فيها المساواة بين الجنسين وحرية العبارة).
2- إحترام التنوع السياسي، الديني والثقافي...
3- القبول بمصدر للقوانين غير قائم علي أسس طائفية.
4- معارضة الإرهاب وأي شكل من أشكال العنف.

وبعد التطرق لتعريفات هذه المعايير الأربعة، قامت الدراسة بوضع معايير تمثلت في أحد عشر سؤالا، يتم التأكد من خلال الإجابة عليها من طرف الهيئة المسلمة أو الشخص المسلم على درجة الإعتدال.

1- تشجيع وتأييد الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليا (بما فيها المساواة بين الجنسين وحرية العبادة)، فالإلتزام بالديمقراطية كما تفهم في التقليد الغربي، والإتفاق علي أن الشرعية السياسية لا تصدر إلا عن إرادة الشعوب التي تم التعبير عنها من خلال انتخابات حرة وديمقراطية، وهذا شرط أساسي في تعريف المسلمين المعتدلين، ويأتي التعريف في تأكيده أن الديمقراطية تتنافي مع مفاهيم الدولة الإسلامية، وهذا لأنها ضد التعددية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليا.
2- القبول بمصدر للقوانين غير قائم علي أسس طائفية: "حيث نجد أن الحظ الذي يفصل بين المسلمين المعتدلين والإسلاميين الراديكاليين هو المناداة بمبدأ تطبيق الشريعة. فالتفسيرات المحافظة للشريعة تتناقض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان. فحسب المفكر الليبرالي السوداني عبد الله النعيم الشريعة لا تساوي بين المرأة والرجل ولا بين المسلمين وغير المسلمين".

---

[1]مؤسسة طابة، **توصيات بدعم التيارات المعتدلة في المجتمعات والجاليات المسلمة**، ملخص تحليلي لتقرير مؤسسة راند (2007)، مؤسسة طابة، أبو ظبي، 2007، ص2.

[2]Angel Rabasa, Cheryl Benard and others, **Building Moderate Muslim Networks**, in site: http://www.rand.org/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.pdf,p66.

3- احترام التنوع السياسي والديني والثقافي مع التركيز علي احترام حقوق المرأة والأقليات الدينية: إن المسلمون المعتدلون يرحبون بالحركات النسائية المسلمة والتعددية الدينية والحوار بين الأديان، ويرى المعتدلون أن التعليمات الواردة في القرآن والسنة التي تميز ضد المرأة (مثل: حصول البنت علي نصف الولد من الميراث) يجب أن يعاد تفسيرها في ظل الفارق الزمني والفارق الظرفي الذي يفصل الوقت الحالي عن عهد الرسول محمد، والمعتدلون أيضا يؤيدون المساواة القانونية الكاملة في المواطنة بين المسلمين وغير المسلمين.

4-معارضة الإرهاب وأي شكل آخر من أشكال العنف: "للمسلمين المعتدلين كما لأتباع الديانات الأخرى مفهوم حول الحرب العادلة، ولكن يجب تحديد المبادئ الأخلاقية التي تحكم وتنظم ممارسة العنف وما هي أنماط العنف الشرعية وغير الشرعية؟ إن كيفية وشكل الممارسة التي تتضمن عنفا ذات أهمية كبرى في تحديد شرعيتها، إن العنف ضد المدنيين والعمليات الإنتخابية تمثل إرهابا غير مشروع.[1]

* مجموعة الأسئلة التطبيقية:

- هل تؤيد الجماعة (أو الأفراد) العنف أو تغض الطرف عنه، وفي حالة عدم تأييدها العنف في الوقت الراهن هل أيدته أم تغاضت عنه في الماضي؟
- هل تؤيد الديمقراطية أم لا؟ وإذا كنت تؤيدها فهل تعرف بأنها متعلقة بشكل عام بالحقوق الفردية؟
- هل تؤيد حقوق الإنسان المعترف بها دوليا؟
- هل تستثني الإيمان بأي من هذه الحقوق (الحرية الدينية مثلا).
- هل تعتقد أن تغيير الديانة (المعتقد) حرية شخصية؟
- هل تعتقد بأن الدولة يجب أن تفرض تطبيق الشق الجنائي من الشريعة الإسلامية.
- هل تعتقد بأن دولة يجب أن تفرض قانون المعاملات المدنية كما جاء في الشريعة ؟ أم يمكن أن تسمع لمن يرغب في تحكيم القوانين المدنية العلمانية أن يتحاكم عليها؟
- هل تعتقد بوجوب تمتع الأقليات الدينية بنفس حقوق المسلمين؟
- هل تعتقد بإمكانية تولي أي فرد ينتمي لأقلية دينية في بلد ذي غالبية مسلمة لمنصب سياسي رفيع؟
- هل تعتقد بأن من حق الأقليات الدينية في إنشاء وإدارة مؤسسات للعبادة خاصة بهم (كالكنائس والمعابد اليهودية) في البلدان ذات الأغلبية المسلمة؟
- هل تقبل نظاما قانونيا غير مبني علي أسس طائفية؟[2]

* **خارطة طريق واستراتيجيات لبناء الشبكات المعتدلة:**

[1] ibid, p p,66-68.
[2] ibid, p69.

تقوم الدراسة بتوضيح الخارطة التي على الإدارة الأمريكية تطبيقها لبناء الشبكات المعتدلة وهي:

1- مجموعة من المعايير والمبادئ دائمة التطوير، حيث تقوم بتمييز المعتدلين الحقيقيين عن الإنتهازيين وعن المتطرفين الذين يدعون الإعتدال، كذلك تميز بين العلمانيين المتحررين والمستبدين، كما ينبغي على الحكومة الأمريكية القدرة علي إتخاذ القرارات الطارئة الظرفية وهذا لأجل مساندة أفراد تكون على علم بانتمائهم...
2- قاعدة بيانات دولية للشركاء (الأفراد والمجموعات، المنظمات، المؤسسات والأحزاب...).
3- آليات لمراقبة البرامج والمشاريع والقرارات وتحسينها والإشراف عليها، كما ينبغي توفر جهاز يستقبل الإفادات، وهذا ما يتيح فرصة كبيرة للإستفادة من المعلومات والآراء التي يصرح بها ويقدمها الشركاء الأكثر وفاءا.

نجد أن جهود بناء الشبكات يركز على مجموعة أساسية من الشركاء يتم الإعتماد عليهم، كما يجب معرفة اتجاههم الفكري الذي يعملون به، فبمجرد تحديد ذلك يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على زيادة مستويات الحكم الذاتي المحلي.

يشير التقرير بعد ذلك إلى تحديد القطاعات التي ستشارك وتعمل علي بناء تلك الشبكات الإسلامية المعتدلة، وقبل ذلك يتم الإشارة إلى أنه يجب إشراك وإعطاء الأولوية لـ:

1- مفكري الإسلام الليبراليين والعلمانيين.
2- علماء الدين الشباب.
3- الناشطون في المجتمع.
4- المجموعات النسائية الناشطة والمشتركة في الدفاع عن المساواة بين الجنسين.
5- الكتاب والصحفيين المعتدلين.

وفيما يخص القطاعات التي ستساهم في بناء تلك الشبكات المعتدلة نجد:

- تعميق الوعي بالديمقراطية وهذا من خلال البرامج التي تكون لها علاقة بالإسلام والتقاليد ووسائل التعليم الرسمية، والتي تدعم الديمقراطية وقيم التعددية.
- الإعلام حيث تعد عملية دعم الإعلام المعتدل عنصرا مهما في محاربة السيطرة الواضحة على وسائل الإعلام من قبل المناهضين للديمقراطية وكذا العناصر المحافظة الإسلامية.
- المساواة بين الجنسين، فقضية حقوق المرأة تعتبر أكبر صراعات حرب الأفكار داخل الإسلام، حيث أن تعزيز ودعم المساواة بين الجنسين يمثل أحد الركائز المهمة لتفعيل دور المسلمين المعتدلين في مشروعهم.

- مناصرة التوجهات السياسية للإسلاميين المعتدلين...[1]

المبحث الثالث:معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (Washington Institute for Near East Policy) والبدائل الأمريكية في مواجهة التهديدات:

1- التعريف بالمعهد:

تأسس معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى عام 1985، وهو الأكثر نفوذا بين مراكز الفكر المتخصصة في الدراسات الشرق أوسطية، ويعد هذا المعهد خزان الفكر المنبثق عن منظمة "أيباك"*، حيث قام رئيسها السابق لاري واينبرغ وزوجته باربي واينبرغ، ونائب رئيس الأيباك ونائب مدير الأبحاث، إلى المعهد بالرغم من كون هذا الأخير يقلل بشأن روابطه بإسرائيل، ويدعي أنه يوفر دراسات متوازنة وواقعية للمسائل الخاصة بالشرق الأوسط.[2]

لقد تم إختيار عنوان الشرق الأدنى (Near East) بدلا من الشرق الأوسط (Middle East)، لتشمل إهتمامات المعهد منطقة جغرافية أكثر إتساعا، كما أنه الإسم المتداول في الخارجية الأمريكية، وبالتالي البيت الأبيض ووزارة الدفاع والمؤسسات التشريعية، وهذا لوصف وتصنيف منطقة العالم العربي والدول المحيطة بها.[3]

يتولى روبرت ستالوف (Robert Satalof)، منصب المدير التنفيذي للمعهد وهو يتبنى وجهة النظر الإسرائيلية، أما دينيس روس (Denis Ross) فشغل منصب مستشار ويعد من الطاقم اليهودي، ونائب مدير المعهد للأبحاث باتريك كلاوسون من أشد المدافعين عن سلوك رئيس وزراء إسرائيل الأسبق آرييل شارون[4]، يضم المعهد وجوها عديدة عن اليمينيين المحافظين المهاجرين، يعملون على الدفاع عن إسرائيل ويكنون العداء للإسلام، والمتحمسين جدا لصراع الحضارات من أمثال إيهود باري، دانيال بابيس، وديفيد ماكويسكي..[5]

---

[1] ibid, p p, 142,143

*أيباك(Aipac) وهي إختصار اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة، وهي منظمة أمريكية يهودية، تأسست عام 1954 بغرض التأثير في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بحيث تتفق هذه السياسة مع المصالح الإسرائيلية والصهيونية.

[2] جون ج.ميرشايمر، ستيفن م.والت، ص263.

[3] حسن عبد ربه حسن علي، مرجع سابق، ص 92.

[4] خبراء معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى على الموقع الإلكتروني:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/experts، تاريخ الإطلاع: 2015/05/12.

[5] منتصر غازي الصواف، مرجع سابق، ص70.

2- إصدارات ونشاطات المعهد:

منذ تأسيسه ركز المعهد على العلاقات العربية الإسرائيلية والقضايا السياسية والأمنية الأمريكية العامة في الشرق الأوسط، إذ إثر انهيار الإتحاد السوفيتي وحرب الخليج والتغيرات في الإستراتيجية، وسع المعهد جدول أبحاثه ليغطي برامج أوسع من المواضيع الشرق أوسطية.

ويدير المعهد حاليا ثمانية برامج أساسية:

- برنامج حول السياسات العربية: يركز على التطورات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في العالم العربي.
- مشروع عملية السلام في الشرق الأوسط: يعمل على تزويد صانع القرار السياسي الأمريكي بتحليلات حول قضايا هامة عن إسرائيل وجيرانها العرب.
- مشروع الخليج وسياسة الطاقة: وهو يقوم على التركيز على الدول الخليجية العربية المحافظة، والدور الذي تلعبه كمصدر أساسي للنفط والغاز في العالم.
- المبادرة الأمنية الإيرانية: تهدف إلى تقديم تحليلات وتوصيات لمعالجة التحديات التي تفرضها في المنطقة.
- مشروع الدراسات العسكرية والأمنية: يعنى بتقديم التحليلات والمعلومات الخاصة بالقضايا التي تؤثر على المصالح الأمنية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.
- برنامج ستين حول مكافحة الإرهاب والتجسس: يعمل الخبراء من خلال هذا البرنامج على تحليل ظاهرة وأسباب الإرهاب، وكذا شبكات الدعم اللوجستية والبحث في سياسات مكافحة الإرهاب.
- منتدى فكرة: وهذا المنتدى من خلاله يتم محاكاة نقاش عابر للحدود واللغات بهدف بلورة أفكار من شأنها أن تقدم الدعم والعمل على الوصول لمستقبل أكثر إشراقا للديمقراطيات العربية.
- برنامج الأبحاث التركية: يعمل هذا البرنامج بشكل نشيط مع صناع القرار السياسي حول الدور الذي تلعبه تركيا إستراتيجيا، سياسيا ودبلوماسيا وتأثيره إقليميا وعالميا.[1]

يقوم "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" بإصدار عدد من الدراسات الدورية التي يتراوح حجمها بين 50-100 صفحة حول القضايا المهمة في الشرق الأوسط، ويتم إرسال هذه الدراسات لأعضاء الكونغرس وكذا الإدارات والوزارات المهتمة.

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية على الموقع الإلكتروني: http://www.iicss.iq/?id=395html تاريخ الإطلاع: 2015/05/21، ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى على الموقع الإلكتروني: http://ww.marefa.org/index.php/%d9%85%d8.....html تاريخ الإطلاع: 2015/05/20.

يعمل المصدر على إصدار أكثر من 40 شريطا سمعيا كل عام يتضمن تسجيل المحاضرات والندوات التي يعقدها المعهد.

إن معهد واشنطن، يعقد سنويا ما يزيد عن أربعين لقاء ومحاضرة، أي بمعدل محاضرة أو لقاء كل أسبوع، ويتم التركيز فيها على دعوة كبار المسئولين في الإدارة الأمريكية والسفراء الأجانب والأكاديميين الأجانب وممثلين عن المؤسسات الصحفية، ويتم تشكيل قناعات متقاربة عن الشرق الأوسط.

يهتم المعهد بمصالح إسرائيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أبرز من دعي إلى الحديث في هذه اللقاءات، رئيس الوزراء الإسرائيلي، رئيس تركيا، إضافة إلى مسؤولي البيت الأبيض والخارجية الأمريكية.

كذلك يعقد المعهد مؤتمرين كبيرين كل عام: الأول في الربيع، ويخصص لدراسة التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وكان من أبرز المتحدثين في هذه المؤتمرات نائب الرئيس الأمريكي، ووزير الخارجية السابق وارن كريستوفر.

أما لقاء الخريف، فيعقد في أحد المنتجعات، وتدعى إليه القيادات السياسية الأمريكية والأجنبية في محادثات خاصة وحوارات غير رسمية، بهدف تقوية علاقات الإرتباط بسياسة المعهد وتوجهاته.[1]

يعقد معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى مؤتمرين رئيسيين عن الشرق الأوسط كل سنة، كما أن هناك مؤتمر كل أربع سنوات يعرف بـ "فريق دراسة الرئاسة" المؤلف من أعضاء كبار في الحزبين الجمهوري والديمقراطي وخبراء آخرين، حيث يتم فيه إعداد برنامج الإدارة المقبلة حول الشرق الأوسط.[2]

نجد كمثال لأهم الدراسات، الدراسة قدمت في عام 1985 التي تحمل عنوان "العمل لبناء السلام والأمن في الشرق الأوسط: التصور الأمريكي" والتي أرفقت بدعم وتزكية أربعين شخصية سياسية شاركت في ورشة العمل. وقد ركزت الدراسة على ثلاث محاور أساسية هي:

- الخليج العربي.
- العلاقات العربية الإسرائيلية.
- إتفاقيات التعاون الثنائي مع الشركاء في المنطقة.[3]

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: باسم خفاجي، مرجع سابق، ص ص، 43، 44.
[2] عمر العبد الله، فادي خليل وآخرون، مرجع سابق، ص242.
[3] باسم خفاجي، مرجع سابق، ص ص، 42، 43.

كما أصدرت تقريرا عام 2000 بعنوان "الملاحة وسط الأنواء: أمريكا والشرق الأوسط في القرن الجديد" بمشاركة إثنان وخمسون مسؤولا، يشغل سبعة منهم مناصب عليا في إدارة بوش، وتم التركيز في التقرير على تعزيز العلاقة مع إسرائيل والدعوة للتعامل مع الدول العربية المعتدلة، مثل السعودية والأردن ومصر والمغرب ومواجهة الدول المتطرفة.[1]

كذلك نجد دراسة قدمت للإدارة الأمريكية في 2001،وقد تم تقسيمها إلى أربعة محاور، أولها قسم العلاقات العربية الإسرائيلية، وقد تناول سبلمنع تصاعد العنف الفلسطيني الإسرائيلي إلى حرب شاملة، وذلك من خلال تقوية التحالف الأمريكي-الإسرائيلي.. أما المحور الثاني فتناول قضية إنتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة والذي يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بالنسبة للمحور الثالث ناقش قضية الإرهاب وسبل علاجه وضرورة تعاون الدول مع الإدارة الأمريكية، أما المحور الأخير فخصص للأوضاع في العراق وإيران وإعتبرت العراق فيه خطرا على الأمن القومي الأمريكي بسبب زعمهم تطويرها لأسلحة الدمار الشامل، ومن أبرز من ساهم في الدراسة وزير الدفاع الأمريكي آنذاك بول وولفيتز.[2]

إن خلفية هذه الدراسة هي تقرير قدم لإدارة الرئيس كلينتون، حول إستراتيجية الإحتواء* المزدوج، والتي كانت الدافع وراء القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة لإحتواء كل من إيران والعراق، ويعد صاحب إستراتيجية الإحتواء المزدوج مارتين أنديك* (Martin Indic) من أبرز الأعضاء في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، إذ سعى لتطبيقها بعد أن طرحها كفكرة في ماي 1993، عند ترأسه لجنة شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي لإدارة كلينتون.

إن هذه الدراسات وغيرها في حقيقة الأمر تعتبر ورقة ضغط مباشرة على الإدارة الأمريكية، لإتباع سياسة محددة تجاه الشرق الأوسط، وكلها تصب في خدمة المصالح الإسرائيليةوالصهيونية في المنطقة.

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: عمر العبد الله، فادي خليل وآخرون، مرجع سابق، ص242.

[2]لمزيد من التفاصيل أنظر: كريم القاضي، "مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة المتابع الإستراتيجي**، ملف الأهرام الإستراتيجي، مصر، 2005، ص58.

* **إستراتيجية الإحتواء المزدوج** هي سياسة تم تبنيها كرد فعل على مخاوف إسرائيل الأمنية، إذ طالب إسرائيل من إدارة كلينتون لاستعدادها للسير قدما في عملية السلام، فقط إذا شعرت بأنها آمنة بشكل معقول من إيران والعراق.

3- مشاريع المعهد والتصدي الأمريكي للمخاطر والتهديدات في الشرق الأوسط

لقد ركز معهد سياسات الشرق الأدنى على تقديم دراسات خاصة بالشرق الأوسط للإدارة الأمريكية وهذا قصد تحقيق مصالح مؤسسيه والمصالح الأمريكية ،سنحاول ذكر بعض التقارير الصادرة عن المعهد.

1.3 مشروع الأمن والإصلاح والسلام: الأعمدة الثلاث لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط:

في 18 فيفري 2005 أصدر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، تقريرا لمجموعة الدراسة الرئاسية** تحت عنوان الأمن، الإصلاح والسلام: الأعمدة الثلاثة لإستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وقد صادق عليه الأعضاء الثلاثة والخمسون من المجموعة، الذين ينتمون إل كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومن أبرزهم نجد مادلين أولبرايت (Madeleine Albright)، صمويل برجر(Samuel Berger)، هوارد بيرمان(Howard Berman)...[1]

لقد جاءت الدراسة كمحاولة إيجاد إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا لمواجهة التحديات التي توجهها منطقة الشرق الأوسط. وإذا كانت الإدارة الأمريكية تسعى لتغيير الديناميكية الإقليمية في المنطقة (منطقة الشرق الأوسط) لمواجهة التهديدات، فعليها القيام بإصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية لدول الشرق الأوسط، إضافة إلى تشجيع الحوار للوصول إلى سلام بين العرب والإسرائيليين، وهذا كله وفق إستراتيجية متكاملة تقوم على ثلاثة أركان: الأمن، الإصلاح والسلام.[2]

- **المحور الأول: الأمن**

يركز التقرير على كل من سوريا وإيران، ويعتبرهما مصدر الخطر الأول على الأجندة الأمريكية في المشرق العربي، ويركزعلى التهديدات القادمة من العراق، لبنان وفلسطين، وخاصة من العراق التي عجزت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على مواجهة

***مارتن إنديك** الأكاديمي الإشتراكي ونائب مدير الأبحاث السابق في لجنة Aipac ساعد في تأسيس WiNEP عام 1985 لإعطاء صورة صديقة لإسرائيل وتقديم أبحاث عن الشرق الأوسط، وعلى الفور حصل على الجنسية الأمريكية، ليصبح بعدها سفير الولايات المتحدة في إسرائيل. ولمزيد من التفاصيل أنظر:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية على الموقع الإلكتروني:
http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/prf.jsp/?lang=ar&prfld=profil/profiles/1630.xhtml

**تقرير مجموعة الدراسة الرئاسية Presidential Study Group Report: يعد هذا التقرير من أهم التقارير التي تحدد للرئيس الأمريكي سياسته تجاه الشرق الأوسط للسنوات الأربع القادمة.

[1] مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، "الأمن والإصلاح والسلام، الأعمدة الثلاثة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط"، **سلسلة ترجمات الزيتونة**، بيروت، مارس 2005، ص11 على الموقع الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permaLINK/4365.html?print، تاريخ الإطلاع: 2015/05/12.

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، المرجع السابق، ص ص، 3-7.

المقاومة العراقية، ويتهم التقرير الدوليتين برعاية المقاومة العراقية أو مايطلق عليه الأعمال الإرهابية، وكذا بتشجيع المقاومة الفلسطينية واللبنانية، ويرفض سعي سوريا وإيران لتطوير قدرتها العسكرية والنووية.

- **المحور الثاني: الإصلاح**

وهنا يتم طرحه كبديل لمواجهة الإرهاب الذي يهدد أمريكا وحلفائها، وعلى رأسهم إسرائيل، فيتم التركيز هنا على تغيير المناهج التربوية والمعرفية وخاصة التربية الدينية،.وحرية التجارة والإنفتاح على إسرائيل ...إنها معركة الأفكار أي كسب العقول لربح السلام كما يعتبرها التقرير.

نجد أن التقرير يفصل في توزيع المهام الإصلاحية تبعا لكل دولة، ففي اليمن يتم العمل للسيطرة على القبائل حتى لا توفر ملاذا للأصولية، في السعودية يتم العمل على تعديل التعليم والمناهج، وفي مصر تقييد الحركة الإسلامية والتضييق عليها.. حيث يجعل لكل دولة منهجا خاصا في الإصلاح.

- **المحور الثالث: السلام**

يركز في هذا المحور على موضوعين الأول هو الوضع في فلسطين، مما يسهل حرية الحركة للكيان الإسرائيلي في عملية الإنسحاب من غزة، والعمل على تسهيل مهمة القيادة الفلسطينية التي تسعى للقضاء على الإرهاب، ويقصدون بها المقاومة الفلسطينية، والثاني هو تجريد سوريا من أوراق قوتها الإقليمية.

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وفرت السند العقلاني للدعم الأمريكي لإسرائيل، فأصبح الزعم أن الدولتين شريكتان ضد الإرهاب، ويشرح المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى روبرت ساتلوف أسباب استمرار الولايات المتحدة في دعم إسرائيل، بأن ذلك واضح باعتبار القيم الديمقراطية التي تتقاسمها الدولتين والعدو المشترك الذي يواجهانه، كما أعلن السيناتور تشارلز شومر ديمقراطي عن نيويورك في ديسمبر2001، إن منظمة التحرير الفلسطينية تشابه منظمة طالبان الذين يساعدون الارهابيين ويشجعونهم ويوفرون ملاذا أمنا لهم وإسرائيل تشابه أمريكا، والتي تحاول حماية حدود أراضيها.[1]

[1]لمزيد من التفاصيل أنظر: جون ج ميرشايمر، ستيفن م والت ، مرجع سابق، ص101.

2.3 مشروع الشرق الأوسط الكبير والمصالح الأمريكية:

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير المقترح في 2004، والهادف ظاهريا لتحقيق إصلاحات في الوطن العربي، هو في الحقيقة ليس إلا وسيلة لتفتيت المنطقة وفق نظرية الفوضى الخلاقة، وهو المشروع الذي تعثر تنفيذه بسبب نتائج الحرب على العراق وأفعانستان، هو نفسه المشروع الذي تم طرحه مجددا في صيغة قد تبدو مختلفة في 2006، وهذا تحت عنوان الشرق الأوسط الجديد، وهو ما سيتم تطبيقه في المنطقة العربية اليوم فالتطبيق العملي لخطة الشرق الأوسط الكبير باعتباره وصفة علاجية لبلدان المنطقة وأداة لتنفيذ سيناريو الفوضى الخلاقة وهو بذلك الصيغة الاستعمارية الجديدة التي ستكمل تفتيت المنطقة فزيادة على العمل العسكري المباشر أو بالوكالة، شكلت الفوضى الخلاقة أحد أدوات التدخل الخفي لرسم الخريطة الجديدة، فبعد غزو أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 انتقلت إدارة بوش إلى التركيز على أدوات مختلفة تحت شعار الإصلاح والديمقراطية ، وهذا ما أعلنته كونداليزا رايس في 2006 عقب حرب لبنان عن مشروع شرق أوسط جديد لم يكن سوى خطوة أخرى في سلسلة المخططات لتفتيت المنطقة .

تبنت إدارة بوش مشروع كبير تهدف لإنجازه في الشرق الأوسط، أطلقت عليه إسم "الشرق الأوسط الكبير" وتم الإعلان عنه في جوان 2004 من قبل مجموعة الدول الثمانية الكبرى، والذي هدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود في منظمة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.[1]

يرتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير علي بيانات ومعطيات في تقريرين سابقين للأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية العربية، أنجزا عام 2002، 2003 على التوالي يتمحور التقرير الأول حول موضوع خلق الفرص للأجيال القادمة، أما التقرير الثاني فيعالج موضوع نحو إقامة مجتمع المعرفة.

تنادي المبادرة بضرورة بدأ عملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير، وهي من موريتانيا غربا حتى باكستان شرقا يؤكد المشروع في مقدمته: أنه طالما تزايد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والإقتصادية في المنطقة، هذا سيؤدي إلى زيادة التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ويقدم المشروع إحصاءات يصفها بالمروعة وتتعلق بإجمالي الدخل المحلي والأمية والبطالة واستخدام الأنترنت والحقوق السياسية للنساء، والرغبة في الهجرة لدى الشباب إلخ..

إن المؤشرات السابقة تمثل تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة ولمصالح الدول الغربية والأمريكية خاصة.

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص84.

حددت مبادرة الشرق الأوسط الكبير ثلاث أهداف كمدخل لعملية الإصلاح في المنطقة وهي:

1- تشجيع الديمقراطية.
2- بناء مجتمع معرفي.
3- توسيع الفرص الإقتصادية.[1]

هذه العناوين النظرية الرئيسة تفرعت إلى عناوين تنفيذية، ففي باب تشجيع الديمقراطية دعت إلى دعم الإنتخابات الحرة في الشرق الأوسط من خلال المساعدات التقنية والتدريب على الصعيد البرلماني وخاصة للنساء، المساعدة القانونية للناس العاديين.

تطوير وسائل الإعلام المستقلة، تشجيع دول المنطقة على مكافحة الفساد، دعم قيام المجتمع المدني.

وعلى صعيد بناء المجتمع المعرفي وضعت سلسلة مبادرات لدعم التعليم الأساسي، ومحو الأمية وسد النقص في الكتب التعليمية، وإصلاح برامج التعليم، نشر الإنترنت.

أما بالنسبة للهدف الثالث وهو توسيع الفرص الإقتصادية، فقد اقترحت إنشاء صناديق عدة لتمويل ما سمته (تجسير الهوة الإقتصادية للشرق الأوسط الكبير)، تتضمن صندوقا لتمويل المشاريع الصغيرة، ومؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير(لدعم الأعمال المتوسطة والكبيرة)، وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير (لمساعدة الدول الساعية للإصلاح على توفير احتياجات التنمية)، والشراكة من أجل نظام مالي أفضل، كذلك انضمام دول الشرق الأوسط إلى منظمة التجارة العالمية، وإنشاء مناطق التجارة الحرة لتشجيع التبادل الإقليمي والمشاريع الإقليمية المشتركة.[2]

خلاصة الفصل:

من خلال القراءة لمختلف التقارير الصادرة عن مراكز الفكر المذكورة في الفصل يتضح أن السياسة الخارجية الأمريكية تأثرت بصورة كبيرة بتوصيات خبراء المراكز الفكرية،

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: محمود علي الخطيب، "الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي"، ص ص، 68-69. على الموقع الإلكتروني:
http://www.Kaya7.org.iL/Forum/POLITICAL_Science_ar.html تاريخ الإطلاع: 2015/04/20.

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر: سيد محمد الداعو، "مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط(الكبير) أم الجديد"، على الموقع الإلكتروني: http://www.atf.org.jo/article.php?id=93 تاريخ الإطلاع: 2015/05/01.

وعملت على تطبيق ماجاء في تلك التقارير من إستراتجيات، وهذا لإدارة فترة ما بعد الحرب الباردة،والذي شهد سيطرة كبيرة للمحافظين الجدد الذين يروجون لمشروعهم الإمبراطوري للهيمنة على العالم، ومساندتهم الدائمة لحماية أمن إسرائيل.

إن كل التقاطعات المصلحية بين الشركات الصناعية،ممثلة في المركب الصناعي العسكري، والشركات النفطية ومراكز الفكر هي في نهاية التحليل مايشكل الوعي ويساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

الخاتمة:

تعد مراكز الفكر اليوم من بين الأطراف المؤثرة في رسم السياسة الداخلية والخارجية للدول وهذا بفضل ما توفره من معلومات وأفكار وإستراتجيات موثقة وسريعة عن مجمل القضايا سواء الداخلية والخارجية.

ليس غياب المعلومة مايواجه صناع السياسة والقرار، بل هو السيل العارم من المعلومات والأوراق وهذا ما يجعل صانعي السياسة أمام ضرورة استشارة ذوي الاختصاص من أفراد ومؤسسات.

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بالعدد الهائل من مراكز الفكر، والذي تزايد بشكل كبير بعد مرحلة الحرب الباردة، تتنوع أفكار ودراسات وبحوث هذه المراكز لتشمل جميع جوانب الحياة من قضايا سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وتسهم في تقديم حلول وبلورة إستراتجيات تخدم ذوي الشأن والاختصاص بما يحقق مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ويعزز مكانتها، حيث أصبح هناك استعداد شبه فطري لأخذ الاستشارة من هذه المراكز الفكرية من قبل صناع القرار السياسي خاصة.

إن طبيعة النظام الديمقراطي الليبرالي وآلية عمله، وسياسة الباب الدوار كلها تجعل المعلومة تتبلور في سياسة وإستراتجية تتشارك تقديمها أيادي وعقول أصحاب الرأي والخبرة في مراكز الفكر، وأصحاب القرار في دوائر التنفيذ وهذا كله من أجل سياسة تخدم مصالح أمريكا الداخلية والخارجية على السواء وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

إن أطروحات نهاية التاريخ وصدام الحضارات، تمثلان تأطيرا للرؤية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تبريرا للقرارات الأمريكية، تقوم على إستغلال تلك المفاهيم لتحقيق مشاريع الهيمنة والمصلحة، لقد سبق وأن قامت الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة للعالم الليبرالي في حربها ضد الإتحاد السوفييتي ممثلا للنظام الشيوعي بإستخدام كل القوى والوسائل والآليات والإستراتجيات لتلك المواجهة، وبعد القضاء على العدو الأحمر أصبح من الضروري البحث عن نموذج يحافظ على إبقاء التفوق للغرب الرأسمالي الليبرالي.

لقد كرست أطروحة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما لتفوق الليبرالية الغربية الأمريكية وضرورة تطبيقها على العالم، وعبرت أطروحة صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون عن نزعة صدامية بين الغرب والآخر وخاصة العالم الإسلامي وهو ما تجسد فعليا بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما أعقبته من إستراتجيات الحرب الإستباقية، الحرب على الإرهاب وغيرها من المصطلحات كمحور الشر والدول المارقة... سعيا لإيجاد مبررات للتدخل في الدول وخاصة دول الشرق الأوسط والتي خصت هذه الأخيرة بنموذج الفوضى

الخلاقة الذي كرس لإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة وفقا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

تعتبر الفرضية الثالثة أن مشاريع الهيمنة والتقسيم وإعادة رسم خرائط الدول هي مخرجات مراكز الفكر الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية لضمان المصالح وخدمة الإيديولوجيا والدراسة قد أثبتت صحة هذه الفرضية من خلال:

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت فرصة لتحقيق مشروع هيمنة الإمبراطورية، خطط له جماعة المحافظين الجدد باستخدام كل أساليب الخداع والتضليل والسيطرة على مراكز الفكر ووسائل الإعلام لتسويق أفكارهم النبيلة التي يؤمنون بها من أجل حماية مصالحهم، فهم منظرو حرب العراق.

إن إدارة بوش الإبن وما أتاحته من جو مناسب لتجسيد طروحات وأفكار المحافظين الجدد في ظل الترابط والدعم الكبير من إسرائيل، أدى إلى صنع إستراتجيات ومقاربات عسكرية وسياسية محكمة على منطقة الشرق الأوسط تقوم على تفتيت المنطقة إلى دويلات.

لعل توالي إستراتجيات الأمن القومي الأمريكي، والتي من خلال تفحصها وقراءتها (إستراتجية 2002، 2006، 2010) نجدها تجعل من منطقة الشرق الأوسط مصدر تهديد إرهابي تستدعي مواجهته بكل الوسائل سواء باسم الحرب على الإرهاب أو حتى بعض المشاريع التي تدعو إلى الإصلاح والديمقراطية، تظهر في شكلها ناعمة براقة ولكن في جوهرها تسعى للتفتيت والتقسيم والاستغلال.

إن تعدد المشاريع تجاه الشرق الأوسط باستخدام مصطلحات مختلفة يبين ما تشكله المنطقة بما تملكه من خصوصيات تخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها فمن مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى الشرق الأوسط الجديد كلها مشاريع تهدف للتضليل ومحاولة إدخال مصالح إسرائيل في المنطقة ودعمها.

إن هذه الدراسة تستعرض الإجابة عن الإشكال الرئيسي حيث عبرت مراكز الفكر عن قوة تأثيرها ونفودها في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية باستخدامها لإستراتجيات قوية وفعالة في التأثير، كما كان لوجود منعطفات حاسمة في السياسة الخارجية الأمريكية ومحاولة سد الفراغ الإستراتيجي الأمريكي، خاصة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي لعبت فيها مراكز الفكر ذلك الدور المؤثر والمستمر بفعل خبرات العاملين بها، ناهيك عن حجم التأثير الكبير لإيديولوجية المحافظين الجدد واللوبي الإسرائيلي لخدمة مصالحهم وتقاطعها كذلك مع مصالح المركب الصناعي العسكري ومصالح الشركات النفطية.

إن كل تلك التقاطعات المصلحية في الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تصيغ طرح فلسفي وفكري ومن تم تأطير وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العالم.

2014 Think Tank Statistics

Number of Think Tanks in the World in 2014

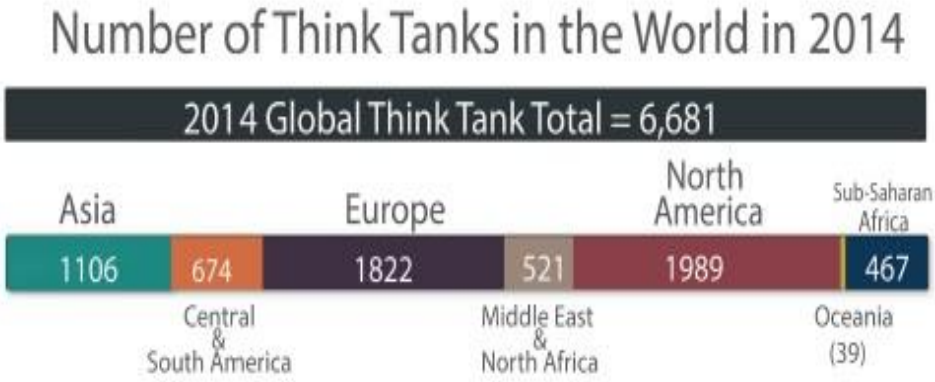

This chart reflects the number of think tanks in 2014 based on data collected as of December, 2014.

Global Distribution of Think Tanks by Region

Countries with the Largest Number of Think Tanks[138]

Rank	Country	Number of Think Tanks
1	United States	1830
2	China	429
3	United Kingdom	287
4	Germany	194
5	India	192
6	France	177
7	Argentina	137
8	Russia	122
9	Japan	108
10	Canada	99
11	Italy	92
12	South Africa	87
13	Brazil	82
14	Sweden	77
15	Switzerland	71
16	Mexico	60
17	Egypt	57
17	Netherlands	57
18	Israel	56
19	Spain	55
20	Romania	54
21	Belgium	52
21	Taiwan	52
22	Bolivia	50
23	Ukraine	47
24	Nigeria	46
25	Palestine	44

Global Distribution of Think Tanks by Country

SUB-SAHARAN AFRICA		ASIA		CENTRAL AND EASTERN EUROPE		WESTERN EUROPE	
Angola	4	Afghanistan	6	Albania	10	Andorra	1
Benin	10	Armenia	14	Belarus	12	Austria	40
Botswana	9	Azerbaijan	14	Bosnia and Herzegovina	13	Belgium	52
Burkina Faso	14	Bangladesh	23	Bulgaria	33	Denmark	34
Burundi	2	Bhutan	1	Croatia	10	France	177
Cameroon	21	Brunei	1	Czech Republic	27	Germany	194
Cape Verde	2	Cambodia	10	Estonia	17	Greece	35
Central African Republic	2	China	429	Finland	28	Iceland	7
Chad	3	Georgia	14	Hungary	41	Ireland	14
Congo	3	Hong Kong	30	Kosovo	3	Italy	92
Congo, Democratic Republic of	7	India	192	Latvia	11	Liechtenstein	2
Cote d'Ivoire	12	Indonesia	27	Lithuania	19	Luxembourg	6
Eritrea	5	Japan	108	Macedonia	16	Malta	4
Ethiopia	13	Kazakhstan	7	Moldova	9	Monaco	1
Gabon	2	Kyrgyzstan	8	Montenegro	4	Netherlands	57
Gambia	6	Laos	3	Poland	41	Norway	15
Ghana	37	Macao	1	Romania	54	Portugal	21
Guinea	2	Malaysia	18	Russia	122	San Marino	1
Guinea-Bissau	1	Maldives	6	Serbia	24	Spain	55
Kenya	23	Mongolia	7	Slovakia	18	Sweden	77
Lesotho	2	Nepal	8	Slovenia	19	Switzerland	71
Liberia	3	North Korea	2	Ukraine	47	United Kingdom	287
Madagascar	5	Pakistan	19			Vatican City	1
Malawi	15	Philippines	20				
Mali	9	Singapore	6				
Mauritania	2	South Korea	35				
Mauritius	9	Sri Lanka	14				
Mozambique	4	Taiwan	52				
Namibia	11	Tajikistan	4				
Niger	4	Thailand	8				
Nigeria	46	Turkmenistan	1				
Rwanda	4	Uzbekistan	8				
Senegal	16	Vietnam	10				
Seychelles	3						
Sierra Leone	1						
Somalia	6						
South Africa	87						
South Sudan	2						
Swaziland	4						
Tanzania	4						
Togo	4						
Uganda	11						
Zambia	9						
Zimbabwe	24						

CENTRAL AND SOUTH AMERICA		MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA		NORTH AMERICA		OCEANIA	
Anguilla	1	Algeria	12	Canada	99	Australia	29
Antigua and Barbuda	2	Bahrain	7	Mexico	60	Fiji	1
Argentina	137	Cyprus	11	United States	1830	New Zealand	5
Aruba	1	Egypt	57			Papua New Guinea	2
Bahamas	2	Iran	34			Samoa	1
Barbados	9	Iraq	42			Vanuatu	1
Belize	4	Israel	56				
Bermuda	3	Jordan	40				
Bolivia	50	Kuwait	11				
Brazil	82	Lebanon	27				
British Virgin Islands	1	Libya	4				
Cayman Islands	1	Morocco	33				
Chile	42	Oman	3				
Colombia	40	Palestine	44				
Costa Rica	37	Qatar	9				
Cuba	18	Saudi Arabia	7				
Dominica	3	Sudan	5				
Dominican Republic	29	Syria	6				
Ecuador	18	Tunisia	38				
El Salvador	14	Turkey	31				
French Guiana	1	United Arab Emirates	14				
Grenada	1	Yemen	30				
Guadeloupe	4						
Guatemala	12						
Guyana	3						
Haiti	2						
Honduras	10						
Jamaica	6						
Martinique	2						
Montserrat	1						
Nicaragua	10						
Panama	12						
Paraguay	27						
Peru	32						
Puerto Rico	5						
St. Kitts and Nevis	1						
St. Lucia	2						
St. Vincent and the Grenadines	1						
Suriname	2						
Trinidad and Tobago	10						
Turks and Caicos Islands	1						
United States Virgin Islands	1						
Uruguay	17						
Venezuela	17						

U.S. Think Tanks by State

State	Number of Think Tanks
D.C.	396
Massachusetts	176
California	173
New York	146
Virginia	105
Illinois	55
Maryland	50
Texas	47
Connecticut	45
Pennsylvania	42
New Jersey	35
Colorado	31
Florida	31
Michigan	31
Georgia	29
Ohio	25
Minnesota	24
North Carolina	23
Washington	23
Wisconsin	22
Arizona	21
Indiana	21
Maine	20
Rhode Island	20
Tennessee	19
Missouri	18
Alabama	16
Kansas	16
Oregon	16
New Hampshire	13
Hawaii	12
Kentucky	11
Oklahoma	11
Iowa	10
Louisiana	10
Mississippi	10

Arkansas	8
Montana	8
Nebraska	7
New Mexico	7
Utah	7
South Carolina	6
West Virginia	6
South Dakota	5
Vermont	5
Idaho	4
Nevada	4
North Dakota	4
Alaska	3
Delaware	3
Total	1830

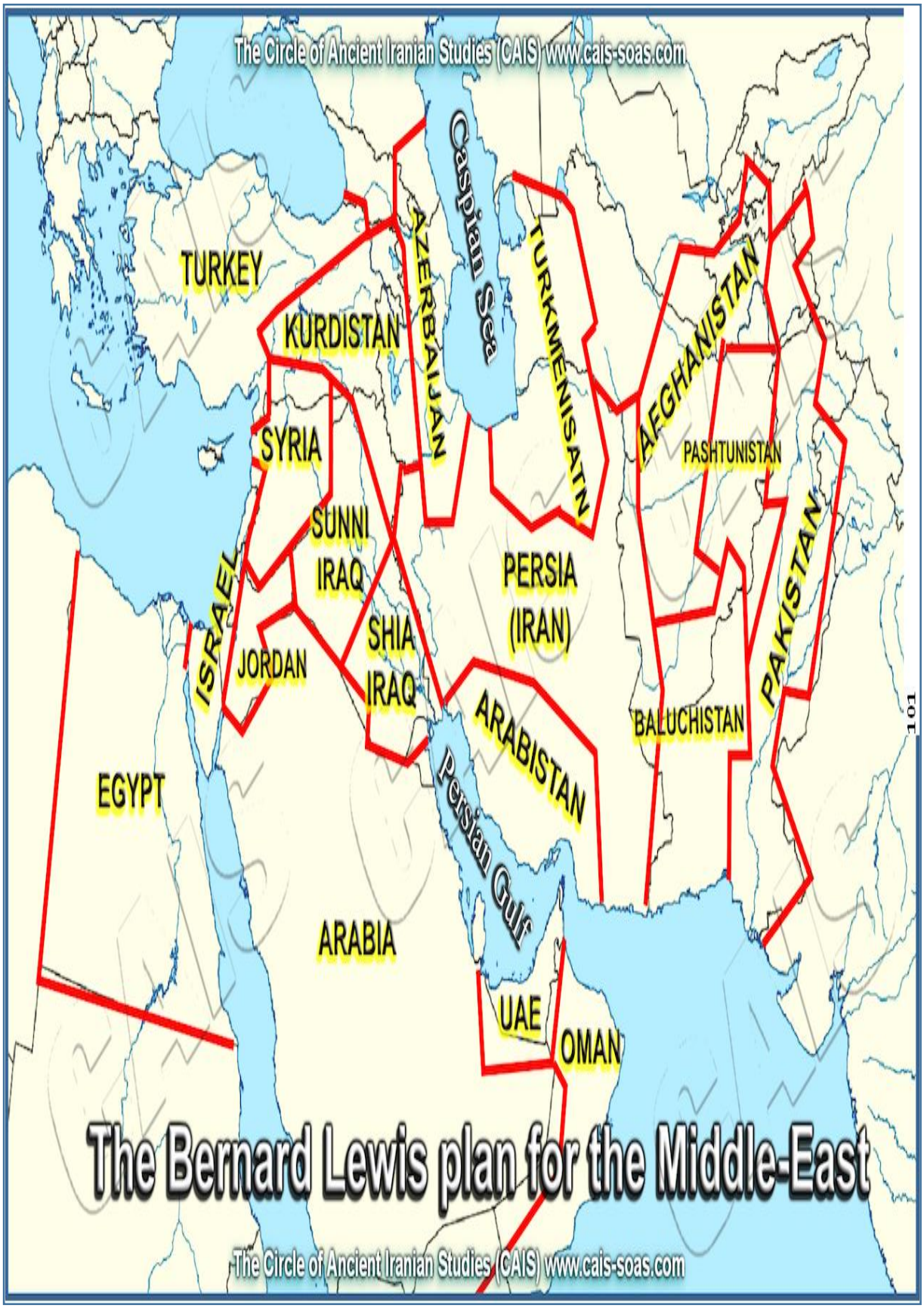
The Circle of Ancient Iranian Studies (CAIS) www.cais-soas.com
Caspian Sea
TURKEY
KURDISTAN
AZERBAIJAN
TURKMENISATN
AFGHANISTAN
PASHTUNISTAN
SYRIA
SUNNI
IRAQ
PERSIA
(IRAN)
ISRAEL
JORDAN
SHIA
IRAQ
ARABISTAN
PAKISTAN
BALUCHISTAN
EGYPT
Persian Gulf
ARABIA
UAE
OMAN
The Bernard Lewis plan for the Middle-East
The Circle of Ancient Iranian Studies (CAIS) www.cais-soas.com

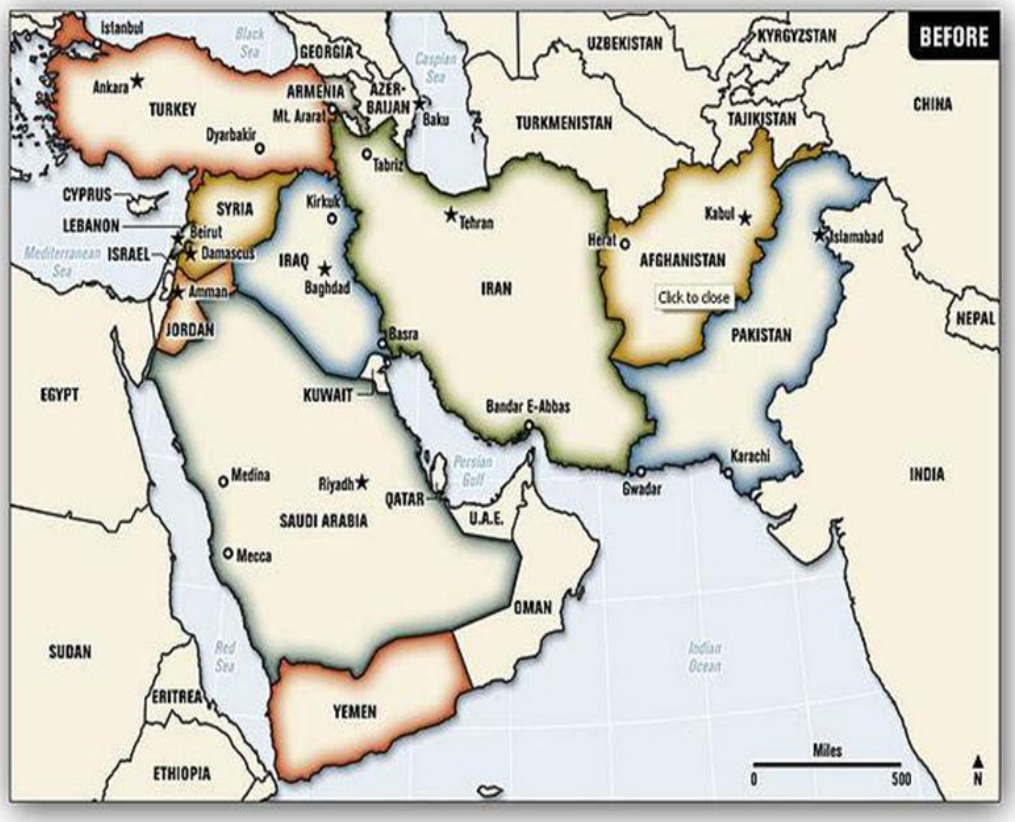

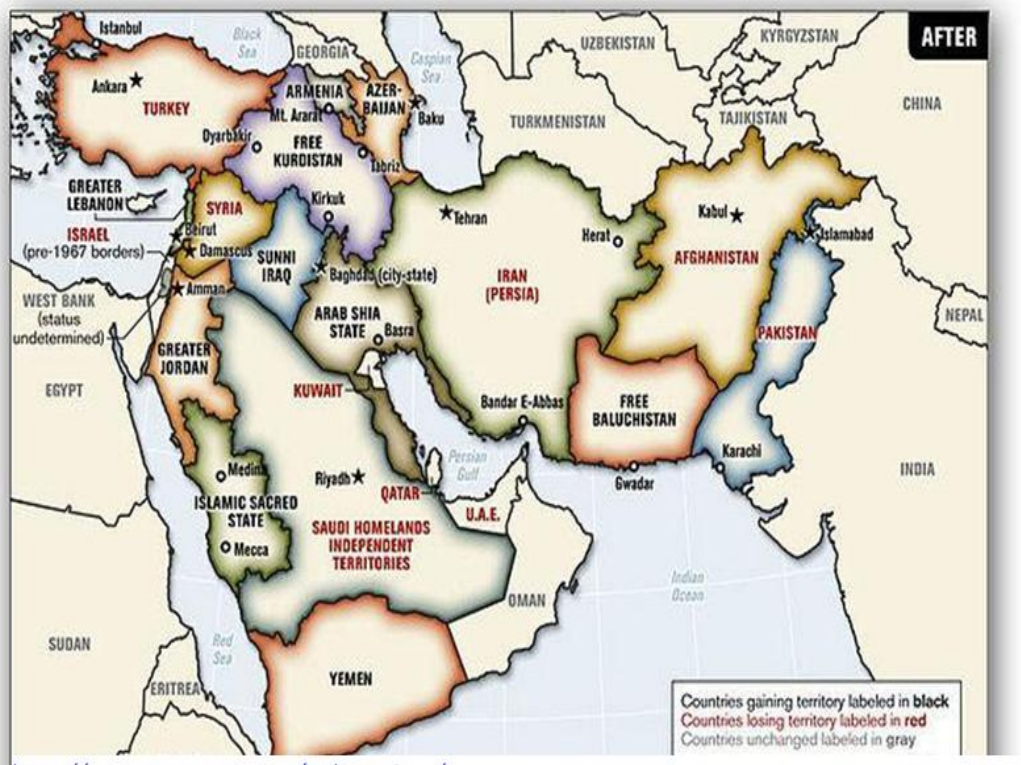

http://www.saspost.com/sukes-picot/

102

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أبلسون دونالد، **هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة**، تر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.
2. الدسوقي عيسى السيد، **الشرق الأوسط وأمريكا في ظل النظام العالمي الجديد**، دار الأحمدي للنشر والتوزيع، القاهرة،2009.
3. المخادمي رزيق عبد القادر، **النظام الدولي الجديد الثابت... والمتغير**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
4. النقيد محمد سيف حيدر، **نظرية"نهاية التاريخ" وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.
5. القروي هشام، **مراكز البحوث الأمريكية ودراسات"الشرق الأوسط" بعد 11سبتمبر، تشكيل الإدراك الأمريكي**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013.
6. بايير مايكل كولينز، **كهنة الحرب الكبار**، تر: عبد اللطيف أبو البصل، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2006.
7. بكري مصطفى، **الفوضى الخلاقة.. أم المدمرة!! مصر في مرمى الهدف الأمريكي**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005.
8. بلوم ويليام، **الدولة المارقة دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم**، تر: كمال السيد، (المشروع القومي للترجمة) المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2002، ص11.
9. بن عزوز محمد العربي ، **زمن هنتنغتون؟ صدام الحضارات ونهاية التاريخ**، دار النهضة العربية، (د،ذ،ب،ن)، 2009.
10. بسيوني عبير عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
11. هالبر ستيفان و كلارك جوناثان ، **التفرد الأمريكي المحافظين الجدد والنظام العالمي**، تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.

12. هنتنغتون صامويل، **صدام الحضارات..إعادة صنع النظام العالمي**، تر: طلعت الشايب، ط2، دار الكتب المصرية، مصر، 1999.

13. هنتنغتون صامويل، **من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا**، تر: أحمد الجمال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.

14. كامل تامر، **تداعيات عاصفة الأبراج الإستراتيجيات الدولية في عصر العولمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002.

15. لوفابفر مكسيم، **السياسة الخارجية الأمريكية**، تر:حسن حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006.

16. ميرشايمر ج.جون ، ستيفن م.والت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، تر: أنطوان باسيل، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2009.

17. مقري عبد الرزاق، **صدام الحضارات محاولة للفهم أبعاد وأسباب و... العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية**، دار الكلمة، مصر، 2004.

18. ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

19. سولت جيمري، **تفتيت الشرق الأوسط، تاريخ الإضطرابات التي يثيرها الغرب في العلم العربي**، تر نبيل صبحي الطويل، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011.

20. سلزر إرون، **المحافظون الجدد**، تر: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2005.

21. عبد الحميد هشام كمال، **الحرب العالمية القادمة في الشرق الأوسط الملحمة الكبرى في الإسلام معركة هرمجدون في الثوراة والإنجيل**، دار الفكر العربي، دمشق، 2001.

22. علي حسن عبد ربه حسن، **عقل أمريكا American Think Tanks مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.

23. فوكوياما فرانسيس ، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، تر:حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.

24. قبيسي هادي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، القاهرة، 2008.

25. رامبتون شليدون و ستوبر جون، **أسلحة الخداع الشامل إستخدام الدعاية في حرب بوش على العراق**، تر: مركز الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.

26. غريفتش مارتن وأوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج العربي للأبحاث، دبي، 2008.

ب- المجلات والدوريات:

1. أرمس رونالد ، "الدور المؤثر: مؤسسات الفكر والرأي والنقاش حول توسيع حلف شمال الأطلسي"، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، **مجلة إلكترونية**، تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002.

2. أغوان علي بشار بكر، "الفوضى الخلاقة وأثرها على التوازن الإستراتيجي العالمي(رؤية في إشكالية عنونة المستقبل)"، **الحوار المتمدن**، العدد 4329، 2014.

3. الجابري محمد عابد، "قضايا في الفكر المعاصر: العولمة-صراع الحضارات-العودة إلى الأخلاق-التسامح-الديمقراطية ونظام القيم-الفلسفة والمدنية"، **المستقبل العربي**، العدد 243، المجلد 22، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

4. الموصدق أحمد، "مختبرات الأفكار وأزمة التفكير الإستراتيجي في الوطن العربي: دراسة مقارنة بين النموذج الأمريكي الأوروبي والعربي"، **المستقبل العربي**، العدد 405، بيروت، نوفمبر 2012.

5. العبد الله عمر،خليل فادي وآخرون، "دور مراكز الأبحاث والدراسات في السياسة الخارجية الأمريكية"، **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد2، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، 2008.

6. القاضي كريم، "مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة المتابع الإستراتيجي**، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2005.

7. الخزندار سامي،الأسعد طارق ، "دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد6، الجامعة الهاشمية، الأردن، جانفي 2012.

8. القاضي كريم، "مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة المتابع الإستراتيجي**، ملف الأهرام الإستراتيجي، مصر، 2005.

9. مولى علي الصالح، "التينك ثانكس أو إمبراطوريات الفكر: مدخل إلى فهم الوجه الآخر لقوة الولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلة أمارابك**، العدد 5، المجلد 3، المملكة العربية السعودية، 2012.

10. مؤسسة طابة، **توصيات بدعم التيارات المعتدلة في المجتمعات والجاليات المسلمة**، ملخص تحليلي لتقرير مؤسسة راند (2007)، مؤسسة طابة، أبو ظبي، 2007.

11. نامق بسمة خليل، "مؤسسات مخازن التفكيرThink Tanks ودورها في صناعة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي"، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2009.

12. عبد اللطيف أميمة، "مراكز الفكر الأمريكي: سماسرة الأفكار"، مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية: تأثير مراكز الأبحاث الإستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، **المتابع الإستراتيجي**، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2005.

13. عبد اللطيف أميمة، "قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكية"، مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية: تأثير مراكز الأبحاث الإستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، **المتابع الإستراتيجي**، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2005.

14. عبد الرحمن شريف، "الفوضى الأمريكية الخلاقة أو الإصلاح من خلال الفوضى"، **مجلة المسلم المعاصر**، العدد138/137، لبنان، 2010.

15. عنتار يوسف، "حاجة المغرب إلى مراكز الدراسات الإستراتيجية لتطوير أدائه في السياسة الخارجية: قراءة في الدواعي والعوائق"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

16. راهي قيس ناصر، "دور الدولة في أطروحة صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون دور المملكة العربية السعودية أنموذجا"، **مجلة الخليج العربي**، المجلد40، العدد(1-2)، العراق، 2012.

17. ريتشارد هاس، "مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة"، **المتابع الإستراتيجي**، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2005.

18. ريتشاردهاس، "مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة"، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، **مجلة إلكترونية** تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002، ص 7.

19. ريتش د.مايكل، "مؤسسة راند: كيف تتفاعل مؤسسات الفكر والرأي مع المؤسسة العسكرية"، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، **مجلة إلكترونية** تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002.

20. تابلوت ستروب، "مؤسسة بروكنغز: كيف تعمل مؤسسات الفكر والرأي"، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، **مجلة إلكترونية** تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002.

21. خلاصي خليدة كعسيس، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، **المستقبل العربي**، العدد 421، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس2014.

22. خفاجيباسم، "أثر المراكز الفكرية في السياسة الخارجية الأمريكية"، **المستقبل العربي**، العدد 369، نوفمبر 2009، بيروت.

ج- المواد العلمية غير المنشورة:

1. الصواف منتصر غازي، **تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا ما بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول (2001-2009)**، رسالة الحصول على الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.

2. بودردابن منيرة، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية(دراسة حالة الو-م-أ)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2008-2009.

3. بوللوي يسين، **حوار الحضارات كأحد المرتكزات الثقافية للنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002.

4. قريقة عبد السلام، **تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2011-2012.

د- المواقع الإلكترونية:

1. _____، ثورات وحقائق سرية: الفوضى غير الخلاقة، من الموقع الإلكتروني:http://fcdrs.com/mag/issve-4-2.html

2. http://revfacts.blogspot.com/2011/06/blog-spot-5843.htm

3. http://www.zshared.com/document/muurvxub/..html

4. اسماعيل محمد، "الفوضى الخلاقة.. نظرية اليمين الأمريكي لفتفتة الأرض العربية ثورات بحقبة بوش"، **جريدة اليوم الإلكترونية**، الدمام القاهرة، 25 أكتوبر 2009. موقع جريدة اليوم الإلكترونية:http://www.alyaum.com/acticle/2711476

5. http://en.wikipedia.org/wikilist-of-economics

6. أغوان علي بشار بكر، "أثر صوامع التفكير والدراسات الإستراتجية الأمريكية في التخطيط الإستراتيجي الأمريكي"، **الحوار المتمدن**، العدد 4284، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=388234

7. الداعو سيد محمد، "مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط(الكبير) أم الجديد"، على الموقع الإلكتروني:http://www.atf.org.jo/article.php?id=93

8. الخطيب محمود علي ،"الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي". على الموقع الإلكتروني:
http://www.Kaya7.org.iL/Forum/POLITICAL_Science_ar.html

9. الكناني إياد هلال، "سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية_ الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية"، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني: http://www.nasiriyah.org/ara/post/42403.html

10. الفوضى الخلاقة، على الموقع الإلكتروني:
http://ar.wikipedia.org/wiki%d8%a7%d9%84...html

11. هزاز صابر أمين، "مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة"، على الموقع الإلكتروني:http://fcdrs.com/mag/issve-4-2.html

12. كريمبرهان إبراهيم،"الفوضى الخلاقة دليل إفلاس"، على الموقع الإلكتروني:http://www.almijhar.com/ar-sy/newsview/230/38173.aspx

13. لعريض سالم، "مراكز البحوث الأمريكية أو مصانع صنع القرار"، **الحوار المتمدن**، العدد 4395، 2014.على الموقع الإلكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=405748

14. مكي يوسف، "التفتيت والفوضى الخلاقة بديلا عن الإحتلال المباشر"، **صحيفة الوطن السعودية**http://rasid.com/ortc.php?id=6976

15. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية على الموقع الإلكتروني: http://www.iicss.iq/?id=395html

16. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى على الموقع الإلكتروني: http://ww.marefa.org/index.php/%d9%85%d8.....html

17. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية على الموقع الإلكتروني: http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/prf.jsp/?lang=ar&prfld=profil/profiles/1630.xhtml

18. مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، "الأمن والإصلاح والسلام، الأعمدة الثلاثة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط"، **سلسلة ترجمات الزيتونة**، بيروت، مارس 2005، ص11.على الموقع الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permaLINK/4365.html?print

19. خيري أمل ، "في الذكرى 65 على إنشائها.. ما يجب أن نعرفه عن مؤسسة راند"، **المختار الإسلامي**، على الموقع الإلكتروني: http://www.islamselect.net/mat/104490

20. خبراء معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى على الموقع الإلكتروني: http://www.washingtoninstitute.org/ar/experts

21. خريسان باسم علي، "المحافظون الجدد قراءة في المرجعية الفلسفية والطروحات السياسية"، **مجلة مدارك**، العدد السابع، العراق، على الموقع الإلكتروني: http://www.madarik.net/mag7//.html.

22. جلال خشيب، "التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"، على الموقع الإلكتروني :

23. http://www.zshared.com/document/muurvxub/..html

II. باللغات الأجنبية:

A-LIVRES:

1. Elliott William, Sarah Hicks and other, **“Think Tank Typologies: Which Typology Best Fits with the Mission and Core Values of NCAI Policy Research Center?”**, NCAIPolicy Research Center, Washington, November 2005.

2. Rich Andrew, **Think Tanks, public policy, and The politics of Expertise**, Cambridge University press, united kingdom, 2004.

3. Stone Diane,.**Recycling Rins, Garbage cansor think thinks? Three Myths Regarding policy Analysis. institutes**, the University Of Warwick, United Kingdom, 2007.

B- ARTICLES:

1. Abelson Donald**,**"Think Tanks and U.S.Foreign policy An Historical perspective in: The role of Think Tanks in U.S.Foreign policy in**U.S.Foreign policy agenda**, An electronic jornal of the US, department of state, Vol7, Number3, November 2002.

2. Haass N.Richard**, "**Think Tank and U.S.Foreign policy: Apolicy-Maker's perspective", In: The rol of Think Tanks in U.S.Foreign policy,**U.S.Foreign policy agenda**, An electronic jornal of the u.s. department of state, vol7, November2002.

3. Hamre J.John, "The constructive Role of Think Tanks in The Twenty-First Country**"**, **Asia-pacific Review**, Vol 15, n02, 2008.

4. Rich Andrew, **Think Tanks, public policy, and The politics of Expertise**, Cambridge University press, England, 2004.
5. Wiarda J.Howard, "The New powerhouses: Think Tanks and Foreign policy", **American Foreign policy interests**, Vol 30, Number2, 2008.

C- RAPORTS:

1. Benard Cheryl**, Civil Democratic Islam: Partnes, Resources and strategies**, on the web site:
http://www.rand.org/content/rand/pubs/monograph_reports/2005/MR1716.pdf.
2. Mc Gann James, "2014 The Global Go To Think Tanks" The Think Tanks and Civil Societies Program, index report, Available on the web site:
http://repository,upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?articl=1008&context=Think-Tanks
3. Rabasa Angel, Benard Cheryl and others, **Building Moderate Muslim Networks**, on the web site:
http://www.rand.org/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.pdf.

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول:مراكز الفكر:دراسة في المفهوم والأدوار..... 7

المبحث الأول: مفهوم ونشأة مراكز الفكر..... 8

1- مفهوم مراكز الفكر..... 8

1.1تعريف مراكز الفكر..... 8

2.1خصائص مراكز الفكر..... 11

3.1إشكالية تعريف مراكز الفكر..... 12

2- نشأة وتطور مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية..... 13

1.2الموجةالأولى:مراكز الفكر حول أبحاث السياسة..... 14

2.2الموجة الثانية:مراكز الفكر المتعاقدة مع الحكومة..... 15

3.2الموجة الثالثة: مراكز الفكر الداعية لقضايا عامة..... 16

4.2الموجة الرابعة:مراكز الفكر الإرثية (الخيلائية)..... 17

المبحث الثاني:أنواع ووظائف مراكز الفكر..... 17

1-أنواع مراكز الفكر..... 17

1.1معيار التمويل والإرتباط والسلطة العليا للقرار..... 17

2.1معيار الإتجاه السياسي والإيديولوجي..... 20

3.1معيار الإستقلالية..... 21

2- وظائف وإستراتجيات مراكز الفكر..... 22

1.2مساعدة المترشحين في الإنتخابات..... 22

2.2نشر الدراسات والأبحاث..... 23

3.2فتح قنوات الإتصال مع الإدارة الأمريكية..... 24

4.2دعوة صانعي القرار إلى الملتقيات والمؤتمرات..... 25

5.2تأثير مراكز الفكر على الرأي العام..... 25

6.2التطوع للعمل والإدلاء بالشهادات في لجان العمل السياسي..... 26

المبحث الثالث:أدوار مراكز البحث في السياسات الخارجية للدول..... 26

1. توليد وصناعة أفكار في السياسة العامة والخارجية..... 26
2. تأمين مجموعة جاهزة ومؤهلة من الإختصاصيين للعمل في الحكومة.... 28
3. وسيلة لحل النزاعات..... 29
4. توفير مكان للنقاش على مستوى رفيع..... 30
5. التوعية وإثراء ثقافات الشعوب حول العالم..... 30
6. بلورة وإعطاء نموذج الدولة المثالية..... 31

الفصل الثاني:أهم الطروحات الفكرية التي تبنتها مراكز الفكر الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة..... 33
المبحث الأول:نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما..... 34
1. قراءة في أفكار فرانسيس فوكوياما..... 34
2. محاور الصراع بين العالمين التاريخي وما بعد التاريخي عند فوكوياما.36
3. الأطروحات الناتجة عن القول بنهاية التاريخ..... 37
4. إسقاط أطروحة نهاية التاريخ على فترة ما بعد الحرب الباردة..... 38
5. الإنتقادات الموجهة لأطروحة نهاية التاريخ..... 39
المبحث الثاني:صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون..... 40
1. تأصيل نظرية صدام الحضارات..... 40
2. تقسيم الحضارات حسب هنتنغتون..... 42
3. أسباب الصدام بين الحضارات..... 44
4. أحداث 11 سبتمبر 2001 وأطروحة صدام الحضارات..... 45
5. الإنتقادات الموجهة لأطروحة صدام الحضارات..... 48
المبحث الثالث:نموذج الفوضى الخلاقة..... 50
1. مفهوم الفوضى الخلاقة..... 50
2. الأصول الفكرية للفوضى البناءة..... 51
3. دعائم ومرتكزات سياسة الفوضى الخلاقة.....53
4. التداول والتوظيف لمصطلح الفوضى الخلاقة في السياسة الخارجية الأمريكية.....54
5. الفوضى الخلاقة ومشروع الشرق الأوسط..... 56
6. نقد أطروحات الفوضى البناءة..... 58
الفصل الثالث: نماذج عن إسقاطات توجهات مراكز الفكر الأمريكي على الواقع الدولي..... 61
المبحث الأول: معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد والهيمنة على العالم.....62
1. التعريف بمعهد مشروع القرن الأمريكي الجديد..... 62
2. مخططات معهد مشروع القرن الأمريكي للريادة الأمريكية..... 63
2.1تفتيت العالم الإسلامي "لبرنارد لويس" وإعادة رسم الخرائط..... 63
2.2إختراق نظيف:إستراتجية جديدة لحفظ أمن المملكة..... 67
3.2 إعادة بناء الدفاع الأمريكي..... 68
المبحث الثاني:مخرجات مؤسسة راند إلى البيئة الدولية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001..... 71
1. التعريف بمؤسسة راند وإهتماماتها..... 71
2. تقارير مؤسسة راند المتعلقة بالحركات الإسلامية..... 74

1.2 قراءة في تقرير "الإسلام الديمقراطي المدني"الصادر في 2003..... 75
2.2 قراءة في تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"الصادر في 2007..... 79
المبحث الثالث:معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى والبدائل الأمريكية في مواجهة التهديدات..... 83
1. التعريف بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ونشاطاته..... 83
2. إصدارات ونشاطات المعهد..... 83
3. مشاريع المعهد والتصدي الأمريكي للمخاطر والتهديدات في الشرق الأوسط..... 87
1.3 مشروع الأمن،الإصلاح،والسلام:الأعمدة الثلاثة لإستراتجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط..... 87
2.3 مشروع الشرق الأوسط الكبير والمصالح الأمريكية..... 89
الخاتمة..... 92
الملاحق.....95
قائمة المراجع..... 103
فهرس المحتويات..... 112
الملخص 115

الملخص:

تلعب مراكز الفكر دورا هاما في صنع وتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية،وبرز هذا الدور في تأطير وتوجيه السلوك الأمريكي الخارجي بشكل خاص بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، من خلال الطروحات الفكرية التي أنتجتها وكذا التقارير والتي جرى تطبيقها على الساحة الدولية في شكل مشاريع عديدة تحت تسميات متباينة لخدمة المصالح القومية الأمريكية.

ABSTRACT:

Think Tanks play crucial role making American Foreign policy, this role carried out obviously in directing the Foreign American behavior, especially after 11th September 2001 events through intellectual treaties it made, and witch was applied all over the world in form of different projects and under varied names to serve American national interests.